وهو ابو يعرب بن هشام بن جميل المخزومي ثم المكي ابو الوليد ويقال ابو عبد الرحمن ويقال ابو خالد ويقال ابو عبد الله ويقال ابو عبد الملك ويقال ابو عبد الحكم ويقال ابو عبد الحكيم ويقال ابو عبد الحكيم ويقال ابو عبد الحكي

لفظ الحال امراد بها في اللغة ما عليه الشيء وفي العلم ما يطرأ على ذات الشيء فتغيره من حركة وسكون وغيرهما وعند النحاة هيئة الفاعل والمفعول حين وقوع الفعل منهما وعند علماء المعاني امر يطرأ على الكلام فيفيد به المتكلم امرا زائدا على اصل المعنى ليطابق به مقتضى الحال وهو الغرض الباعث على التكلم بالكلام على وجه مخصوص فالحال هو الداعي للمتكلم على ان يعبر عن المعنى المقصود بعبارة مخصوصة ليدل بها على ذلك المعنى المخصوص وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتوكيد مقتضاه وغير مطابقه فالحال ان يقتضي تاكيد الكلام مؤكدا وان لا يقتضي ذلك فلا يؤكد ويكفي ان يقتضي حذف المسند اليه او المسند او غيرهما حذفه ويحسن ذكره او يقتضي ذكره او غيرهما ذكره وكذا يقال في سائر ما يتعلق بالمسند اليه والمسند وغيرهما من قيود الكلام وهذا معنى قولهم ان علم المعاني علم تعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وهذا معنى قولهم مطابقة الكلام لمقتضى الحال

الالفاظ اذا اردنا بها صفاتها اعتبارا فاذا تها الخالية عن التركيب وحينئذ تكون اذا اردنا بها الفاظ صفات الالفاظ المفرده والكلام المجرده وغيرها اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات بهذا ظهر كلام المصنف كما لم يخفى والاظهر الاعجاز حتى الصنع ليتطبع عما يتوهم ان المقصود الشيخ فان خصوص كلامه فرع ما ذهب اليه الخصم فتفطن عما عسى ان يعد هذا من مزيد الفائدة ولا تزاع في جوابها الى نفس اللفظة وانما انتهت فقرات الكلام به فتع الفاضل وجه الاعجاز وعليه يتطبق الراغب والسكاكي وما شاكلهما ولا نزاع اذ المراد الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح والاي بعبر فصيح وانما النزاع في ان هذا بيانه والمقصود ومحل هو اللفظ ام المعنى الشيخ ينكر عليهما الثاني ويقول ان الكلام الذي يتحقق فيه التفاوت مع التماثل من حيث اللفظ على ما هو ثم تجد لذلك العود والاساءة على المعنى المقصود فهما الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعنى الاول بل يعتبر فيها في النفس ثم ترتب الالفاظ في النطق على هذه وتسمى اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكمالات ونحو ذلك وبكم مقصايا الوصف تحرم الاوصاف الراجعة اليها والمقصد الرئيس يستجلي الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك ظاهر فيما لا في الالفاظ المنطوق والي سر الاصوات والحروف والي المعاني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فيجب بيان ما يوصف منها بالالفاظ او المعاني ويرد بهما ذلك المعنى الاول وحينئذ يتبين ان كون بعض صفاتها يرجع الى الالفاظ المنطوقة والى المعاني الثاني الشرح مقصوده في الطريق ومتى فيها يتراءى له والعامة وانت اذا احطت علما بما اجملناه عرفت ان ما ذهب اليه الخصم ان كانت المعاني تتبين للالفاظ ولكم ترتيب المعاني سبيل الا ترتب الالفاظ في النطق تجردوا عجزه اعن ترتيب المعاني ترتيب الالفاظ ثم الالفاظ تخالف الترتيب اذا وضعوا اللفظ بحاذي المعنى تجرم يريدوا اللفظ المنطوق به لكن معنى اللفظ الذي دل عليه المعنى الاول ثم السبب لهم لو جعلوا اوصافا للمعاني فافهم اما ذهبت اليه المعاني الاول لم يتهيأ

على علم البديع وغيره اشارة الى ان تحسينه انما هو بعد رعاية الوجوه المذكورة من علم المعاني فان الكلام اذا لم يكن مطابقا لمقتضى الحال لم يكن بليغا وان اشتمل على انواع البديع وغيره من المحسنات اللفظية والمعنوية وان كان مطابقا لمقتضى الحال كان بليغا وان لم يشتمل على شيء من ذلك وقد مر تحقيقه في اول الكتاب وقوله وبالله التوفيق اشارة الى ان توفيق الاتيان بالوجوه المذكورة على الوجه الاكمل انما هو بالله تعالى لا بغيره

والبلاغة في اللغة الوصول والانتهاء يقال بلغ الركب البلد اذا وصل اليه وبلغ الغلام اذا انتهى الى حد الرجال وفي الاصطلاح **هي** اي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ **فعلم** مبتدأ خبره قوله **مرتبط** بعلم المعاني والبيان والبديع **بها** اي بالبلاغة **يعرف** اي يدرك **كيفية** اي الطريقة **تأليف كلام بليغ** اي مطابق لمقتضى الحال فخرج بقيد المطابقة الكلام الفصيح الذي لا يطابق مقتضى الحال وبقيد الفصاحة الكلام البليغ الذي لا يكون فصيحا كما سيجيء في بحث الفصاحة وقوله **مرتبط** الخ اشارة الى ان علم البلاغة ليس بعلم برأسه بل هو مرتبط بعلم المعاني والبيان والبديع وقوله **بها** اي بالبلاغة متعلق بقوله يعرف والضمير راجع الى الملكة وقوله **كيفية** اي الطريقة والحالة التي يتوصل بها الى تأليف الكلام البليغ وقوله **تأليف كلام بليغ** اي ايراد الكلام البليغ بحسب ما يقتضيه الحال وقوله **فعلم** مبتدأ خبره قوله **مرتبط** الخ وقوله **بها** اي بالبلاغة متعلق بقوله يعرف والضمير راجع الى الملكة وقوله **كيفية** اي الطريقة والحالة التي يتوصل بها الى تأليف الكلام البليغ وقوله **تأليف كلام بليغ** اي ايراد الكلام البليغ بحسب ما يقتضيه الحال وقوله **فعلم** مبتدأ خبره قوله **مرتبط** الخ وقوله **بها** اي بالبلاغة متعلق بقوله يعرف والضمير راجع الى الملكة وقوله **كيفية** اي الطريقة والحالة التي يتوصل بها الى تأليف الكلام البليغ وقوله **تأليف كلام بليغ** اي ايراد الكلام البليغ بحسب ما يقتضيه الحال

وموضوعه اي موضوع علم البلاغة **اللفظ العربي** اي الكلام العربي **من حيث** اي باعتبار **ان به** اي باللفظ العربي **يتأتى** اي يحصل **ايراد المعنى** اي المقصود **المطابق** اي المناسب **لمقتضى الحال** اي حال المخاطب **بطرق** اي بأساليب **مختلفة** اي متفاوتة **في وضوح الدلالة عليه** اي على المعنى المقصود **بالنقصان** اي بالنقص **والزيادة** اي بالزيادة **عليه** اي على المعنى المقصود **او** اي **بكونه** اي اللفظ **على حالة** اي هيئة **مخصوصة** اي مختصة **من** اي **كونه** اي اللفظ **كلاما** اي مركبا **او** اي **كونه** اي اللفظ **كلمة** اي مفردا **وقوله** اي قول المصنف **من حيث** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان موضوع علم البلاغة هو اللفظ العربي من حيث ان به يتأتى ايراد المعنى المطابق لمقتضى الحال **لان** اي لأن **علم البلاغة** اي علم المعاني والبيان **انما يبحث** اي يفتش **فيه** اي في اللفظ العربي **عن** اي **كون** اي اللفظ **كلاما** اي مركبا **او** اي **كونه** اي اللفظ **كلمة** اي مفردا **من** اي **كونه** اي اللفظ **مطابقا** اي مناسبا **لمقتضى الحال** اي حال المخاطب **او** اي **كونه** اي اللفظ **فصيحا** اي خاليا عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة **وقوله** اي قول المصنف **وانما** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان

والفصاحة في اللغة الظهور والبيان **وفي** اصطلاح **البيانيين** اي علماء البيان **خلوص الكلام** اي اللفظ **من** اي **كونه** اي اللفظ **ضعف التأليف** اي ركاكة الاسناد **وتنافر الكلمات** اي تباعدها **والتعقيد** اي كون اللفظ بحيث يحتاج في فهم المعنى المقصود منه الى تأمل **مع** اي **كونه** اي اللفظ **فصاحة** اي ظهورا وبيانا **في الكلمة** اي المفردة **وفي الكلام** اي المركب **وفي المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **وقوله** اي قول المصنف **خلوص الكلام** الخ **يشمل** اي يتناول **بحسب** اي باعتبار **ظاهر** اللفظ **الفصيح** اي الكلام الفصيح **وهو** اي الفصيح **ما** اي كلام **خلص** اي خلا **من** اي **كونه** اي الكلام **ضعف التأليف** الخ **وقوله** اي قول المصنف **مع فصاحة** الخ **يشمل** اي يتناول **بحسب** اي باعتبار **ظاهر** اللفظ **الكلام الفصيح** اي **وهو** اي الكلام الفصيح **ما** اي كلام **كان** اي **كونه** اي الكلام **كلمة** اي مفردا **او** اي **كونه** اي الكلام **كلاما** اي مركبا **من** اي **كونه** اي الكلام **فصيحا** اي خاليا عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة **وقوله** اي قول المصنف **في الكلمة** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في الكلمة **وصفها** اي وصف الكلمة **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في الكلمة** اي المفردة **خلوصها** اي خلوص الكلمة **من** اي **كونها** اي الكلمة **متنافرة الحروف** اي متباعدة الحروف **وقوله** اي قول المصنف **وانما** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في الكلام **وصفه** اي وصف الكلام **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في الكلام** اي المركب **خلوصه** اي خلوص الكلام **من** اي **كونه** اي الكلام **ضعف التأليف** الخ **وقوله** اي قول المصنف **وفي المتكلم** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة **وقوله** اي قول المصنف **ملكة** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة

وقوله اي قول المصنف **وفي المتكلم** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة

والبلاغة في اللغة الوصول والانتهاء يقال بلغ الركب البلد اذا وصل اليه وبلغ الغلام اذا انتهى الى حد الرجال وفي الاصطلاح **هي** اي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ **فعلم** مبتدأ خبره قوله **مرتبط** بعلم المعاني والبيان والبديع **بها** اي بالبلاغة **يعرف** اي يدرك **كيفية** اي الطريقة والحالة التي يتوصل بها الى تأليف الكلام البليغ وقوله **تأليف كلام بليغ** اي ايراد الكلام البليغ بحسب ما يقتضيه الحال وقوله **فعلم** مبتدأ خبره قوله **مرتبط** الخ وقوله **بها** اي بالبلاغة متعلق بقوله يعرف والضمير راجع الى الملكة وقوله **كيفية** اي الطريقة والحالة التي يتوصل بها الى تأليف الكلام البليغ وقوله **تأليف كلام بليغ** اي ايراد الكلام البليغ بحسب ما يقتضيه الحال

وموضوعه اي موضوع علم البلاغة **اللفظ العربي** اي الكلام العربي **من حيث** اي باعتبار **ان به** اي باللفظ العربي **يتأتى** اي يحصل **ايراد المعنى** اي المقصود **المطابق** اي المناسب **لمقتضى الحال** اي حال المخاطب **بطرق** اي بأساليب **مختلفة** اي متفاوتة **في وضوح الدلالة عليه** اي على المعنى المقصود **بالنقصان** اي بالنقص **والزيادة** اي بالزيادة **عليه** اي على المعنى المقصود **او** اي **بكونه** اي اللفظ **على حالة** اي هيئة **مخصوصة** اي مختصة **من** اي **كونه** اي اللفظ **كلاما** اي مركبا **او** اي **كونه** اي اللفظ **كلمة** اي مفردا **وقوله** اي قول المصنف **من حيث** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان موضوع علم البلاغة هو اللفظ العربي من حيث ان به يتأتى ايراد المعنى المطابق لمقتضى الحال **لان** اي لأن **علم البلاغة** اي علم المعاني والبيان **انما يبحث** اي يفتش **فيه** اي في اللفظ العربي **عن** اي **كون** اي اللفظ **كلاما** اي مركبا **او** اي **كونه** اي اللفظ **كلمة** اي مفردا **من** اي **كونه** اي اللفظ **مطابقا** اي مناسبا **لمقتضى الحال** اي حال المخاطب **او** اي **كونه** اي اللفظ **فصيحا** اي خاليا عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة **وقوله** اي قول المصنف **وانما** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في الكلمة **وصفها** اي وصف الكلمة **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في الكلمة** اي المفردة **خلوصها** اي خلوص الكلمة **من** اي **كونها** اي الكلمة **متنافرة الحروف** اي متباعدة الحروف **وقوله** اي قول المصنف **وانما** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في الكلام **وصفه** اي وصف الكلام **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في الكلام** اي المركب **خلوصه** اي خلوص الكلام **من** اي **كونه** اي الكلام **ضعف التأليف** الخ **وقوله** اي قول المصنف **وفي المتكلم** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة **وقوله** اي قول المصنف **ملكة** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة

وقوله اي قول المصنف **وفي المتكلم** الخ **ظاهر** اي غني عن البيان **وانما** اي انما قلنا ان الفصاحة في المتكلم **وصفه** اي وصف المتكلم **بذلك** اي بالفصاحة **لان** اي لأن **الفصاحة** اي الظهور والبيان **في المتكلم** اي في اللفظ الدال على المعنى المقصود بالقصد **ملكة** اي صفة راسخة **يقتدر** اي يتمكن **بها** اي بالملكة **على التعبير** اي التكلم **عن المقصود** اي المعنى المقصود **بلفظ** اي بكلام **فصيح** اي خال عن التعقيد وغيره من العيوب المخلة بالفصاحة

عالم ولا في عارف والبحث فيه هو بحسب استعمال العرب في تخاطبهم فعال يعرف
باحوال اللفظ العربية وهي تعلم فكذا قولهم علم النحو علم بأصول
موضوعة لكل مفرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بحيث متى فرد يوجد منها شئ
ان يعرف ذلك العلم لانها تحصل جملة الشيء ان وجود ما لا نهاية له وعلى هذا
يندفع ما قيل ان زيدا يعرف الجمع فهو جمع لا نهاية له غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو لا يعرف بالحصول والاستحصال ولا له عدة وكذا ما قيل ان زيدا يعلم كل
هذا العلم فعلا لاحد او البعض فكون كل العلم معروفا لزيد بالفعل
ما حوال اللفظ الامور العارضة له اذا تقدم وان تأخر والمعرف للشيء
عرفه وصفه والاحوال الشيء ما يطابق اللفظ بحسبه الحال خرج
الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعراب والادغام والترخيم والنصب
وما شبهه ذلك فانها وان تنبه قرائنه على المحذوف كما اليه يعود الضمير
والترخيم ونحوهما مما يكون بعده غاية لمطلقه وهو قرينة خفية على المراد
علم بهذا ان الاحوال مرجع اليها نطابق بها اللفظ بحسب الحال اذ لولا
اعتبار هذه الخفية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان
مقتضى الخبر الوصف والذكر والتقديم والتأخير شئ وهذا واضح لزوما
فاسد والمبدأ يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ خبرا او محالا
او كناية شئ من احوال اللفظ وبحسبه الحال لكن البحث عنها في علم
البيان من حيث انها تطابق بها اللفظ بحسب الحال وليس من حيث ان الحال اقتضاء
يختصر اذا وتنبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فافهم اذا كان احوال اللفظ
هيئات كيده والذكر والحذف ونحو ذلك وهي جهات اعتبارات الكلام
بحسب الحال كالجمع في لفظ المفتاح حيث يقول الحال يقتضي التأكيد او الذكر
او الحذف او غير ذلك فليتدبر فقوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال الى الاحوال بحسب ما قيل قد تدخل في قولنا ان مقتضى
الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى

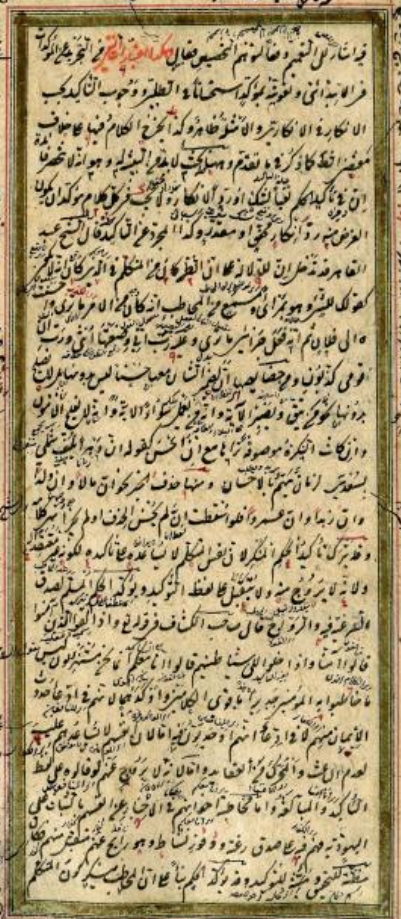

او المفعول به غير غرض الفاعل المبني للفاعل او غير المفعول في نحو ضرب زيد

للملابسة بين الفعل والفاعل كالضرب الصادر من زيد او المفعول كالمضروب لزيد

فقد تستعمل الاسناد الى ما يجوز لغيره لمناسبة ما في الملابسة كما تستعمل الاصل

المشتق اسم الآلة لما يتهيأ به في الجرأة والاجادة والاستعانة في

مرطرة الاسناد وانما الغرض منه هذه الحالة بين الاستعارة والحقيقة

كما قال وبالاول الاستعارة التبعية اربع بالقاف والنون تعلق وجود المعنى

ليس هو التشبيه الغير المقيد بكاف والتاف وكما جاء في قوله

الترياعلى المكلم جبر العظيم اربع حكم الفاعل وهب الفعل الى المفعول

قول الشيخ عبد القاهر فوقع بها الاسم ولصف الفاعل في العرف بان يقدر

قدرته تقهره وجعله غير قادر عطاء ما حكم الشيء الغير

ثم اعلم ان غير المفعول كل اسند اليه المعنى او اسند الى فاعل

ذلك اذ المفعول غير مفعول غير الفعل الا بالاضافة وقد اسند الى الفاعل

شاعرة المصدر والاول ان يقال خرجه جده لان الكاف لا يدخل

المصدر فهو غير المفعول لا لمعنى لغير الشيء فلكون غير قيد فيه

ما ذكره المرزوقي وغيره وهو ان الغرض ان يشبه الفعل بالفاعل

يزيده وان لم يكن له فاعل وصفة ما يتعدى كما ان

على خليل وابنه دنيا وتعشق غيره وحياه حاضر وحياه

فالمشكل في الآية المذكورة ان السيلان مرفوع اذ السيل فاعل

يوم يقوم الناس الى ربهم او حلوه فتوح في نحو فتح الباب

اجرايا صفة اقامها مقام الموصوف المحذوف حتى يطابق الواحد

قبال واوا ما عاقرة اشتغ وصفا غير موصوف محذوف وصف جرى مجرى الكلمة

الحكيم والاسلوب الحكيم فان الخبر لفظا مسند الى المعمول كما ان

الخبر كذلك والمسند مقدم على المسند اليه في اصل الثبات الخبر وكلام

ظاهر فراجعه المعمول الغير المذكور من الاسناد اليه ما يكون مجازا بالنسبة الى ذلك

او المعمول به غير غرض الفاعل المبني للفاعل او غير المفعول في نحو ضرب زيد

للملابسة بين الفعل والفاعل كالضرب الصادر من زيد او المفعول كالمضروب لزيد

فقد تستعمل الاسناد الى ما يجوز لغيره لمناسبة ما في الملابسة كما تستعمل الاصل

المشتق اسم الآلة لما يتهيأ به في الجرأة والاجادة والاستعانة في

مرطرة الاسناد وانما الغرض منه هذه الحالة بين الاستعارة والحقيقة

كما قال وبالاول الاستعارة التبعية اربع بالقاف والنون تعلق وجود المعنى

ليس هو التشبيه الغير المقيد بكاف والتاف وكما جاء في قوله

الترياعلى المكلم جبر العظيم اربع حكم الفاعل وهب الفعل الى المفعول

قول الشيخ عبد القاهر فوقع بها الاسم ولصف الفاعل في العرف بان يقدر

قدرته تقهره وجعله غير قادر عطاء ما حكم الشيء الغير

ثم اعلم ان غير المفعول كل اسند اليه المعنى او اسند الى فاعل

ذلك اذ المفعول غير مفعول غير الفعل الا بالاضافة وقد اسند الى الفاعل

شاعرة المصدر والاول ان يقال خرجه جده لان الكاف لا يدخل

المصدر فهو غير المفعول لا لمعنى لغير الشيء فلكون غير قيد فيه

ما ذكره المرزوقي وغيره وهو ان الغرض ان يشبه الفعل بالفاعل

يزيده وان لم يكن له فاعل وصفة ما يتعدى كما ان

على خليل وابنه دنيا وتعشق غيره وحياه حاضر وحياه

فالمشكل في الآية المذكورة ان السيلان مرفوع اذ السيل فاعل

يوم يقوم الناس الى ربهم او حلوه فتوح في نحو فتح الباب

اجرايا صفة اقامها مقام الموصوف المحذوف حتى يطابق الواحد

قبال واوا ما عاقرة اشتغ وصفا غير موصوف محذوف وصف جرى مجرى الكلمة

الحكيم والاسلوب الحكيم فان الخبر لفظا مسند الى المعمول كما ان

الخبر كذلك والمسند مقدم على المسند اليه في اصل الثبات الخبر وكلام

ظاهر فراجعه المعمول الغير المذكور من الاسناد اليه ما يكون مجازا بالنسبة الى ذلك

طلب تعريف المجاز لتعذر الحاكي

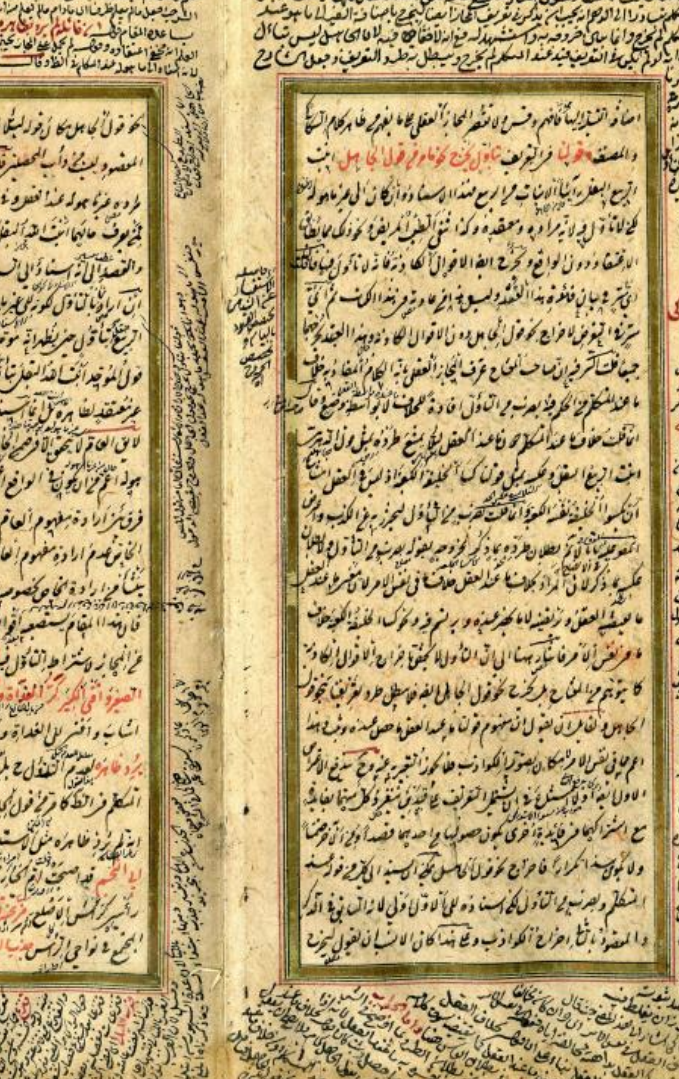

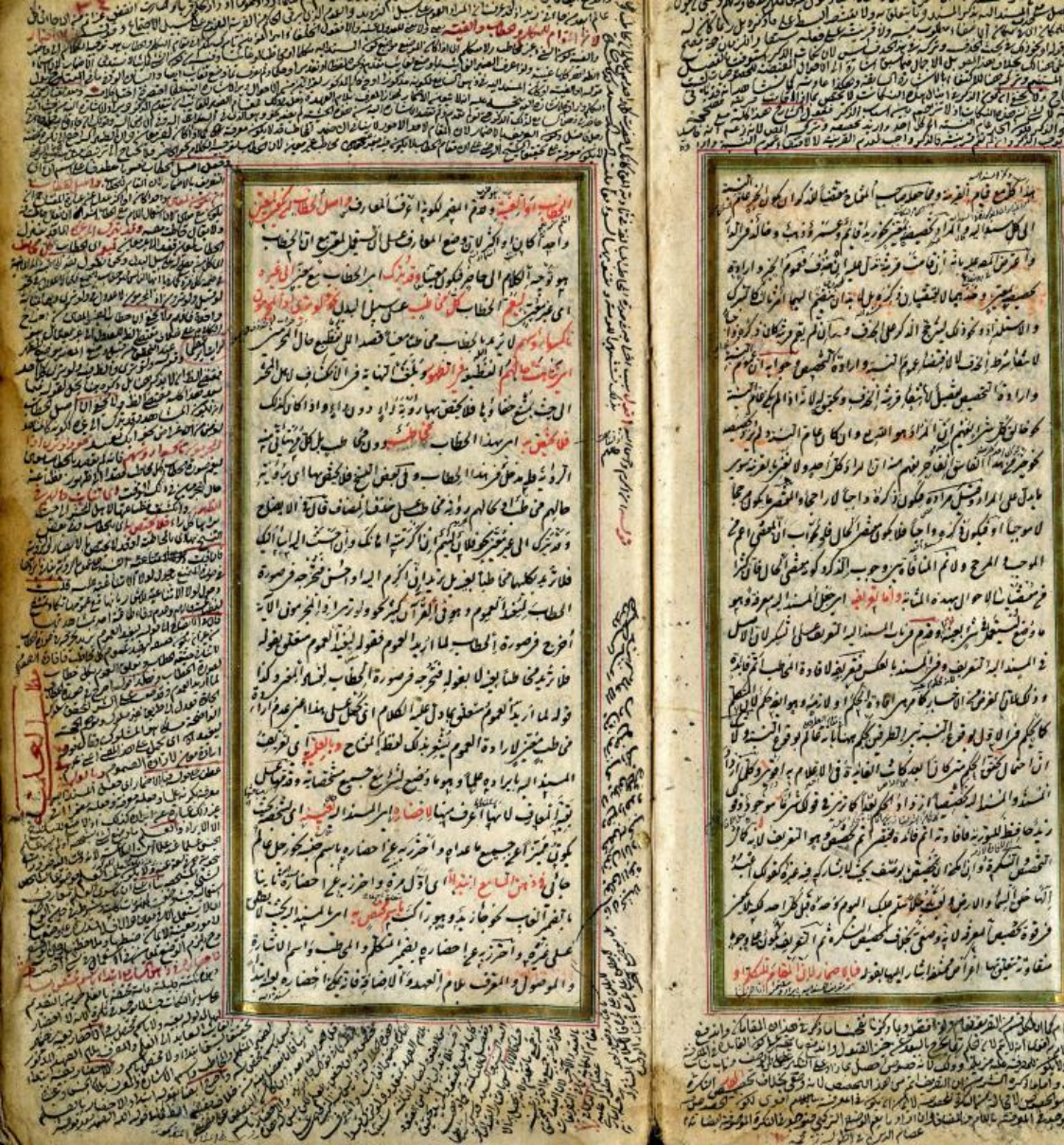

الكتب شرعا لفظ موضوع جنسه لفظ مستعمل وقد تقصد به الخط المسبر كقول الامير لبعض حاضريه ذكر فلان كذا او نحوه بالعهد كما في ذلك الغير فيكون كذا شرعا بعده عن صيغة الحضور والخطاب وبغاير محكم مفرد الخاص وقيد اللفظ ليخرج نحو الخط والاشارة والعقد ومعنى الدلالة على الكلي غائب عنا كان او معنى بان يكون ما وضع له اللفظ غائبا عنا او حاضرا لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى ما يقارنه كما في لفظ الغرب فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة وهي جهة الغرب فان هذه الجهة حاضرة عندنا بالنظر الى ذاتها غائبة عنا بالنظر الى ما يقارنها من الشمس وغروبها فيها وقولنا بالنظر الى ما يقارنه احتراز عن لفظ الشمس فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا لا بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة بل بالنظر الى ذاته وقولنا بالنظر الى ما يقارنه احتراز عن لفظ الغرب فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة وقولنا بالنظر الى ذاته احتراز عن لفظ الشمس فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة وقولنا بالنظر الى ما يقارنه احتراز عن لفظ الغرب فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة وقولنا بالنظر الى ذاته احتراز عن لفظ الشمس فانه يدل على ذلك المعنى الكلي الغائب عنا بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى ما يقارنه من الجهة المعينة

لكن ما في بعض نسخ الشرح من قوله ما وان كان بعض الذي كورده الشارح وجوابه ان قوله لو لذكر بعد ذلك يقتضي ان لفظ كورد خال عن الالف وهو مستدرك وقد يجتزع القدم وذكره لغة الحاضر به بالقرائن كخروج الامير او العالم من قرار البلد الى امير آخر او عالم آخر فيقول لبعض من يخاطبه ذكر فلان كذا ويكون لام العهد للاشارة الى المذكور في وصف الذكري واسم الاشارة كما يأتي الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى تعين مدخولها ومفهوم الكلي مع قرينة حال او مقال كقولك جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربت زيدا فبكى فذلك الضرب لان الكلي غائب ويجوز ان يقال لفظ الرجل في قولك هذا الرجل ما في معنى هذا الضرب اسم هذا المذكور مع قرينة حضوان كان غائبا كجبريل عليه السلام في قولك ضربت فلانة حاضرة فذلك الضرب الذي هو المتقدم بلفظ الجنس الذي هو اعظم الاجناس لافضل الاجناس عند عمرو مدرك حسناها ترتيبا او تجنيسا اسم تعريف اسند اليه الاشارة للتنبيه على تعينه بالاشارة الحسية او المعنوية اسم فعل امر بمعنى اشر او اعلم او اذكر او اقصد فعل ينصب مفعولا به ويتعدى بالباء وبالى تقول ذكرت زيدا بالخير وذكرت زيدا بالشر وذكرت زيدا بالجميل وذكرت زيدا بالقبيح وذكرت زيدا بالسوء وذكرت زيدا بالحسن

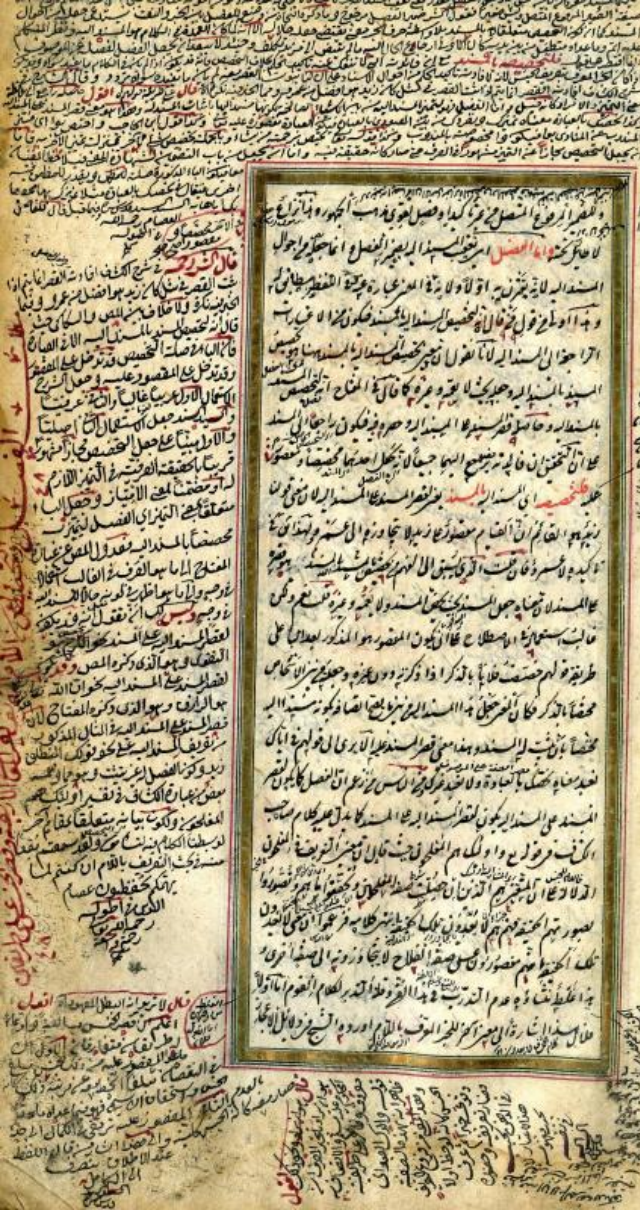

صدوره عن فاعله اكمال او استمرار فهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا ان كون مضمون الجزء المطلوب لا يخلو الجزء اما ان يكون جزء المسند اليه او جزء المسند او جزء الاخبار والمتعلق لما فهم جزء الشيء اعرض عن ذكر ما يتعلق الجزء كالمفعول به والمطلوب بالجزء انما يكون لمقصد فقال المقصود اما ان يراد به نفس وقوع الجزء مطلقا اي اثباته ونفي الشرب مثلا فالبيع لا يسمى فراغا حال استحقاق المفعولية لا يتوقف عند اثبات وقوع الفعل له ذكر المسند اليه اصلا في وقع اكثر مثل لم يوقع بها المفتاح لانه لم يقصد بالمفعول خلافا لمن قال المقصود اثبات الفعل المضارع كما سبق ره ومحل الخلاف ان وجد قرينة دالة على ذلك فلا يرد ما قيل ان ظاهر كلامه انه لا يجوز ان يكون المفعول مقصودا مع ان قوله تعالى ﴿ويقتلون النبيين بغير حق﴾ ﴿ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس﴾ ﴿وان يقتلوني﴾ ﴿اتقتلون رجلا﴾ ﴿واذ يمكر بك﴾ ﴿ويخوفونك بالذين من دونه﴾ ﴿ويخوفكم بالذين من خلفه﴾ ﴿ويخوفونك بأوليائه﴾ ﴿سيوفا﴾ ﴿عواتهم سيوف﴾ ﴿يقتلون النبيين بغير حق﴾ ﴿واذ يمكر بك

وكان يتخاير الجواب ان يقول انا ما شربت قط شرابا فقط ما انا اكلت اليوم شيئا
ما انا رايت احدا حيث ان اسس لا اقتضائه ان يكون اسم رجل فاذا كل شيء
الدنيا واكل كل شراب ولكل دابة وكل احد حيث ان اسس فقد ان يكون ما كلا
فاذا اعتقد مخاطب ان مناك انا لم تقل سوى فقط اولم اكل اليوم
شيئا ولم يراجع احد حيث ان اسس واصاب فرد ذلك لجهالة تعين قرينة
غرك اذ ربما تشارك الغير فلا يرد ان يقول له انا ما قلت شيء فقط انا ما
اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا حيث ان اسس ويكون به اخبر صحيحا كما اذا
قلت انا الذي لم اقل شيئا انا الذي لم اكل اليوم شيئا انا الذي لم ير
احدا حيث ان اسس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا تقيد به الوصف على الغير
ويكون قد ان يكون احد قال سوى او اكل شيئا او راى احدا ولا يضر في هذا
المقام ان قولك انا ما اكلت شيئا ما انا رايت احدا لا يفيد ما يجيز
عند القطع بثبوت الفعل بهذا الوجه الذي ذكرته الفهم العموم والخصوص
ولم يقل احد ما يستعمل للرد شاخ اصاب في نفي الفعل واحتفا فيه نفي عنه
الفعل فرعا يغير المذكور وحده او هو شارك المذكور كما او اقدم المسند
اليه الفعل او حرف النفي جميعا بل وجب فيما حرف النفي ان يكون الى المسند
اليه اعتقادا ثبوت الفعل بهذا الوجه المذكور وخطابا اعتقادا ان فاعل هو
المذكور وحده او شارك فيه الغير فلذلك قد ولا اما ضربت الا زيدا لان يجيز ان
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان
يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث قالوا اذا سمع ما انا ضربت الا زيدا ما ان نفي النفي
ما لم يحضر ان يكون ضربت زيدا وهو عدم الضرب واما حرف النفي بمعنى ان لا
يكون ضربته يعني ان علما شاع عما ذكرناه لا ما ذكروه لان ما ان ما لم ان ما لا الغير
حرفا نفي بمعنى ذلك وجوابه ان مثل هذا انما يفيد عدم المسند اليه الا
حرفا نفي اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا تحقيقا جهتا واما

يكون

يكون المناظره فرقا على فقط في هذه الصوره يجب ان يكون المخاطب على علم
وقوع الضرب لجميع عدا زيدا المخاطب في اعتقاد انما علاشت مقصورة
الى الصوب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لنفي ان يكون الضرب الواقع الا على
النفس بمعنى ان ذلك الضرب الواقع بجميع عدا زيدا مسلم بك فاعلم غير لانا
فاذا كان الضرب في عداه زيدا الضرب الغير الواقع عليه وجب فرزه وقف
ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وبهذا يحكم فاذكره
العلامة في شرح المفتاح ان المتقدم يقتضي ان منفي الفعل بغير ثم الاستثناء
اثبات مدلول عليه ذلك الفعل فمقتضى كلامه اذا ضربت الا زيدا فان المنفي
لا متوجه الى ضرب معين وقع يكون نفي الضرب محمولا على افراده غير زيد والا
لزيد فيأتي التوقف لانه يجوز ان يجيز بناء على احد جانبي حرفا
زيدا والاضرار على زيد وقف ان تراه فرقا على الاول فقاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي ذكر
فرقا على الثاني يكون زيد اصلا لانا نقول المتكلم لا هو نفى الضرب الذي وقف
المناظرة فرقا عليه فلكون هو ثابتا لزيد ومتعينا عنه اخر وعندي ان قولهم
نفس النفي لا بعضه ان يكون ضربت زيدا حيث ان نفي ضرب عليه على ان النفي
لم متوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فاستثنا انما هو من الاثبات
دون النفي فالمكرم هو اشاض النفي شركا او قلت الذي ضرب الا زيدا
فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا وبهت وذكا لان وقف
ان يكون بهت وذكا لسان واعلم ان ذكره المصنف مخالفهم فرجوعه
التعليل بظهر اثما فرجحوا بانا ما قرأت القرآن الا سورة النحل
فانه لا اشباع وفيه المصنف جواز ان يكون احد قرا القرآن سوى سورة النحل
وعندهم يمتنع الا اقتضاء ان يكون النحل معهودة للمتكلم غير معهودة له لم
يتابع والا عطف عطف ان على الحرف النفي والمعنى ان الى المستثنى

ولا يلزم ان

حرف النفي ملحوظة التخصيص فعلما سواء كان منكرا او معرفا مفردا او مضافا
وان لم يكن حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي صريحا بان قيد او كون المسند
المسند اليه في النفي والمعنى جميعا نحو انا ما قصدت عمرا الا لتعظيمه او قصدت
والا لاشارة نحو ما هذا بشرا اي ليس هذا بشرا بالتخصيص على ما يجيء في قوله تعالى
المذكور وما في الجزء اي في الجزء المنفي نحو ما جاءني القوم كلهم اي ليس
فكلهم جاءني بل بعضهم او رغم مشاركة اي الغير اياه اي في الجزء المنفي
نحو ما جاءني القوم اجمعون اي ليس كلهم جاءني بل بعضهم او كان مشاركا له
فكون مجاءة الاول فقط فالنفي على اثبات قيد مع وجود اصل الفعل او كونه على الاول
لا غير بل لا غير وهو لا فرق بينه وبين ما يشبهه ذلك وعلى اثبات الفعل
وسوى ما ذكر نحو ما جاءني القوم اجمعون ان كيد مع شبهه خالص
السامع والشبهة فرد الاول ان النفي صدر عن عرفك فانه اثبات ارصد ريك مشاركة
الغير له في الاول فقط ومطابق على رفع الاول نحو لا غير بل على اثبات نحو قد
دون الكل فيما يأتي ليفيد له الكل ولقرينة فرد ذهن السامع دون الخصوص نحو
هل جاءني الخمر فصد الى ان تقرر ذهن السامع وتحول انه ليس النفي عما الجزء
لاجل ان غيره لا يقبل ذلك وبسبب قوته يكبر الاسناد كما يقرب
كون المسند جوهرا كذا ذكره السكاكي فقد بان للتخصيص نحو ما جاءني القوم
فصد الى التخصيص لعدم السوى قد بقي النفي مقررا ولم ينقل الا به ليفيد عليه
المؤيد بدون تاكيد الاستدراك فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص كما
ذكر مفتاح كذا الا ان تاكيد النفي المذكور بعد ما تاكيد بالا كذا ذكره
الا ان تاكيد المحكوم عليه بالحكم لعدم تكرره فقول لا تكذب علي
الكذب على الغير لاستواء ثبوت الكذب على المحكوم عليه بعد النفي الكذب بالغير
لا غير وعلى الغير لا غير انما لا يفيد عدم الكذب فرضه انما الى الحكم
مسندا الى غير الغير وانما مسندة الى الغير على سبيل التخيير او السهو او
حسبانه وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حتى قال ولهذا قلت ما جاءني
فرحا انما جاءني فرحا انما يجوز ان يكون ان عند السامع وجود مجيء

الى الجنس فتطابقا واذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام انه ذهب اليك آخر ولم
يذهب رجل ولا امرأة واعتقد انه امرأة وذهب رجل فقط
كذا ذكره ابن هشام وفيه نظر لان الرجل ولم يذهب رجل ولا امرأة
او اعتقد انه رجلان وقط ولا يخفى ان هذا لا يجوز مع علمه بانه رجل فالتخصيص
بخصوص النوع لا يجوز رجل طويل جائني على تقدير ان الكائن رجل قصير فان الحال
لا يخصص بصاحبه هذا هو ظاهر كلام المصنف وفيه نظر لان الفعل قد ينكر فهو تخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين النكرة والمنكرة وانما عدل المصنف
عن اشارة الى موضع فرق لان الشيخ ذهب الى ان النكرة اعم من المنكرة فقد يكون
للعقوبة لكن يشترط ان يتعقب به الجنس او الواحد كقولك التخصيص لعدم ورود
كلا عن سيد بحر العلوم واعتقد اعتقد الخاطب السكاكي ذلك اي علما
ان بعدم السند اليه التخصيص لكن خالفه في شرائط وفاصيل لا يوافقه
الشيخ عليها وذكرنا ان وضع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقرير مصدرا كالاسم او مصدرا معرفا او منكرا مستفادا بالعقل
او منفيا او علما ذكره المصنف انه اذا كان لا سيما مكرره فهو اما للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه سواء قيد الظاهر لا سيما فاعل ما يحتمل ان يكون
اسند اليه الفعل وهو الذي يستفاد من بعض حواشي المطول ويحتمل ان يكون
اسند اليه الفعل المقيد بالظاهر لا سيما فاعل ما يحتمل ان يكون
وذهب السكاكي انه اذا كان مكررا فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان
كان معرفة فان كان منظورا او لا يكون للتخصيص البتة وان كان مصرا فان
قيد كونه فعلا للاصل مؤخرا فهو للتخصيص الا للتقوي ولم يتعرض له في كتابه
للتقوي بشيء على عرف النفي وما يليه وصرح بافادة الحكم على الصور الثلاث
وان جواز تقديم المعرف محمول عنده على الندرة على سبيل القطع لا يجوز التقديم و
كرر ذلك فيما اذا توفي شيء من كلامه وكلام الشيخ قد يتضح الى هذا الاشارة
بقوله الا انه قال التقديم يفيد ان حقه التاخير بشير بظاهره الى الاول بقوله
ان حقه التاخير يكون اي المسند اليه الاصل مؤخرا على فاعل غير منحط لا فقط كما ان

من التغيير

الزنا تسبيبان

قد فانه يجوز ان يعد من اصله قد فاعلا فكون فاعلا المعنى وان
كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى انه بقوله وقد عطف على جاز
اي وقد يكون مؤخرا عن اصله فاعل خبر والا اي وان لم يوجد
الشرطان بل الجواز الحكم سواء كان شاذا او كثيرا مطردا شائعا نحو الفقير
او يشاء حوادث الدهر كما اشار اليها بقوله جاز تقديرا ان خبر كان
نحو كان قائما زيد ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو ما قام زيد فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد ما لم يسبقه نفي او شبهه كره ولما كان مقتضى هذا التخصيص ان لا يكون نحو
رجل جاءني سعيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره كونه في الاصل موخرا لانه
انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل استفاد شيء فارقه
نحو قام زيد فحينئذ لا يفيد الا التقوي سيل به مقام استثناء السكاكي
واخرجه عن الحكم بان جعل قوله الاصل مما لا خير الفاعل المعنى ليكون فاعلا
معنى فقط كما نبه عليه السعد يعني يجوز ان يستثنى المكرر نحو جاءني رجل ورجل
النحوي الذي ظنوا اني عالم القول الا بان معنى جاءني رجل عالم ان رجلا
مدلول الصرف جاءني لا فاعل له وانما جعل قوله الا بان بيانا لمعنى التخصيص
او لا سيما اي للتخصيص سواء اي سوى تقديره كونه مؤخرا في الاصل عما انه
فاعل معنى فقط ثم قد تم واذا استثنى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا نحو غير فاز الا باستبار السعيد فلا ترتكب
الاعادة الضرورة وهي في المنكر دون المعرف فحال من ضمير الخبر اي غير محقر
المنكر نحو غير فاز الا باستبار السعيد ثم ان غير في التخصيص يجوز
كونه بمعنى ما في نحو ما غير فاز اراه او لا رجلان وفي نحو ليس
غير ذاهب فان فيه ما فاعل التخصيص على التقديرين الا على تقدير ان يكون غير تخصيص الجنس
فاعل شيء وان يراد بالخبر الاثبات لان لا يكون الا نفيا او ظهور الخبر لكن
لا بتة ولا لغير عروا عن التقدير ان نحو غير مخصص الا فرد ما بليغة اي هذا
السعد بن فقال استعارة اي مواردة استعمالي قولهم شتان ما هذا ولا يستوي

عند العقد الى ان المقدر واحد لا شتراكهما باطهار وافقه مرح الايد
بتخصيص حتف انوله وبا تبرفا نا لا تبرفا نوجه ای وجه الكبر قول الا بتخصيص
وقوله بوجود المانع من التخصيص فتخصيص نا فى تكبيرهم ای جعل الكبر للعظم
والهول عامرة مكرا لمسند اليه لكون الصغر شرفضيع صغرا هرة انا بالنسبة حقرا
فصح قولهم سخاء ما ذا ناب الاسرای الاسر قطع وتكون تخصيصا وكما
والمانع انما منع من التخصيص لكبر وا لفردی فنا فى الوجهين لكل سر سند
الوجه لا بجرد جعله كبرة مخصصة بالوصف المقدر المسند الى الكبر لان الا بتدا
قد مرجوا با بتخصيص بصغر الحرف نا وله بها تبرفا نا ب الاسرة فان ان
لقول بعد ما جعل الشكر للشفيع يحصل البوعد لا مدرا عتبار كونه فى الاصل
موخرا على انه فاعل مؤخر فقد كا هو مقدمه بعد ما خبر فا فى الوقوع النكرة
الموصوفة بصح وقوعها مبتدا ولا مانع لهذا الا بان قرا ء اشترط اعتبار
المقدم والمؤخر افاده المقدم كالخبر والخبر مبتدا لكن ذهب السيخ فالمقدم
قبل مرا لوصف مثلا على ان السعيد بالوصف عنده مبتدا فى الكل كما عداه فقول
رجل طويل فى سخاء لا تقصر عن اعتبار كونه مؤخرا عند سيبويه ان الفاعل بتخصص
الخبر برفع نحو قولنا ما ضرب الا كرا خوك وهو فرعى ضربت اخاك الا كرا
عنده ای فيما ذهب اليه السكاكى واجيب له لمنه نظر اذ فى الخبر المعقول بالنكرة
والمبتدا نحو ا فى منشاء التقدم ما ليتبعا عالما ای ما دام الفاعل فاعلا و
التابع تابعا جاز منشاء تقدم التابع اولى وا دام يتبع على حالها فلا منشاء
فى تقدمها وا ما كان تجويز تقدم المعطوف وان يعنى لا كتفى الفاعل بالحمل التقدم
بوجه والتابع يحتمل على السهل التبع مر ان يجوز وهو جائز كما فى جرد قطنه وا فلان
ثياب وقوله والمؤخر الخ اجابات الطبرانا نقول لا نم ذلك بل انما يمنع
تقدمها دام فاعلا واما اذ اجعل مبتدا واخبر عنه بخبر فلا و تجوز النحتى ان
دون الفاعل على تكرار المسند الى ا لوقوع فاسد لان هذا اعتبار تحض ما فيكا
بتجرد قطنه فلتجرد زيد قام فان قلت تقدم الفاعل حال كونه فاعلا

منع بالاتفاق واما التابع فلا نم منشاء تقدمه حال كونه تابعا بل هو
واقع كان كيد فرقوله ثبت ساقبل الحق يسير فكما فى كون ذلك
الشهر فاعلا كذا كيد لذلك المقدر والمعطوف فرقوله عليك ورحمة الله علما
وجه وقت الحاجة لوكان يشكل الا موجوده فى الاحياء بعد هم
مسدة المكد ثم اشكل لا نسلم فى وساكنه قبر سيخ راد قبر على قصد
قال هو اله وساكنه عطف على قبره نحو انا ربت وهو فى قولنا انا فى وات
قبره هو قام عمد فصد التخصيص ليس بتبعة لاعدة السكاكى على هو نا كيد اصطلاحى
مقدم والحجة فعله وكذا رجل جائنى بدل اصطلاحى قبل منشاء تقدم
التابع حال كونه تابعا سابع عنه النحاة ولذا جعلوا البدل قوله و
المؤخر الحاجات الطبر عطف سان للحاجات لا موصوفا والنفوا
على منشاء ما جائنا الا اخوك احد بالرفع على الابدال منشاء تقدم
البدل ومنع بانه المخصص بكا برة ودليل منشاء تقدم الفاعل هو ان الكلام
البتدائى تام بما بعده واما قولنا فجائنى محاكاة ذلك الشهر فجعلوه كوان
الف ما شبيهة بالفعل لان يكون كلمة كيد المضمر المستتر فى كان لا قولنا
قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فكفر
شاذ او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه فى السعة ولو سلم فتقدم
على المتبوع فحفظ والمطلوب جواز تقدم عليه الحال اعم فهو ذكر النحاة
انه يجوز تقدم المعطوف بالواو الفاء وثم واو دلا على المعطوف عليه فى
ضرورة الشعر شرطه ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقدمه على الكيد
والبدل فى السعة المتبوع والعامل جميعا فلم لقائل ان يقول احد لم لا نم امتناع
التخصيص فى صورة الكلام غرضه تحرير جدل فانى لا نسلم ان تقدم الفاعل حال كونه
بعيدا ای غير تقدم المقدم كا ذكر السكاكى فى شرا هرة انا ربت الهول فى غير
كالتحقير والتكثير والتقليل وغيرها مما ستقف عليه والنكتة هنا هو ان لم يرجح بان
لاسبب للتخصيص سواه لكن استزام كلامه ذلك حتف قال انما ركب ذلك الا

المسند عند المكر لوجوب شرط البدل الا بي المكرا فاد بحق التوعية بالموصل
او غيره واحترا بالمسند فاد بحق بالمسند عنه كما لا يخفى فقول ذكرنا
ذكرنا انما يختص بالوصف بشيء بيان خبر فصيح وقوعه بعد اما لتعرف
وانه يجب ان يكون الخبر مسندا فاد بحق الوصف او الفاعلية لظاهر
الحكم انه انما تعرف المسند وان خبره صورة المكر اذا لم يفصد بالتخصيص
النوعي الذي يكون المسند فاد بحق الوصف المسند فاد بحق المكر كما في قولك جاءني
جاءني رجل امرأة اولا رجلان ثم انهم شرطوا ان يراد المخبر به اولا دليل عليه
لفظا ولا عقلا فال الشيخ عبد القاهر قدم فتر لا في المعنى ان لا في اجزته
فحين اشرك في جعل الخبر فعلا في قال والسكاكي وقد يجب تقديم فعل هو قام زيد قائم به
الفعل اي قائم بعينه الضمير مثل قام فكبر الهند وده يقتضي الحكم وقال انما
تقرب دون ان اقول وتظره لا قائم بعينه لما عاوت فراد الحكاية والاخبار
والغيبة انا قائم وانت قائم وهو قائم يشبه الحال في الضمير وهذا معنى قوله
ويشبهه اي يشبه السكاكي قائم مع ارتفع الضمير انما في الخبر حيث عدم قرينة في
الحكم والخطاب والغيب كما ذكرنا انما في قولنا انا قائم وانت
قائم وهو قائم وقد يفصل قوله ويشبهه مختفا ونظرا نا اسم منصوب على انه
مفعول معه اي لتقدم الضمير مع شبهه اي شابهه تقدم في الضمير بعين ان قوله
وقد يشبهه عاد بر بنا صدها المغايرة في المعنى وقد اشار كما في المعنى
فقوله لتقدم الضمير على الاول وقوله ويشبهه على الثاني وهو بالنصب
وجر اراد بهذا التقدير فليقرأ بشبهه بالجر عطفا على تقدم ليكون اوضح وهذا
اي تشبيه ما تقدم الضمير في الحكم انما مع الضمير جوز وامافي صدر الموصول فانما
حكم بذلك لكونه فيها فعلا حدثا بالي صورة الاسم كراهة دخول هذه
صورة لام التعريف على فرع الفعل وهو المحمول قائم مع الضمير عاملة اي بحكم
فراد الباء حيث اعربته كونه جعل قائم والي صلته لما كان مقتضى الضمير
وشابهها في ذلك وجب فراد الجنان اما الاول فان جعل قرينا فرع هو

قام فرع التقوى واما ان فرع فان لم يجعل جزء ولا عوض عاملا في الخبر
فاصل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم فرع فيه قائم شائع في شيئين
بالخيار لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو
زيد قائم ابوه لانه كان لفعل جزءا ذا الفعل لا شائعا عند الاسناد الى الظاهر
فاصل جعل بالمسند الى الضمير وجعل عدة حكم الافراد وهذا معنى قوله في
المتاح وانبتة حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل عارفا بالمعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر حكم بانه مفرد شائع وقال الصنعاني
اتبع عارف وقف فراد الافراد اذا سند الى الظاهر وكان الظاهر مفردا كان الظاهر مفردا
او مجموعا او لعله سهوا ذلا حاصل حينئذ لهذا الكلام وهاذا يرى فقيه على المسند
كما لا يلزم فقه منع اذا اسند على سبيل الكناية فرحوك فكنا يجعل وجوده كما
يجوز بعض ذات لا تجعل واحد يجوز وفي الايجاب مثل الامر حيوان الادم
والشاب وغيرها كثيرة الناس يجتمع اي الامر حيوان انا الاجتماع
فالاول ان كان راجعا الى ثبوت الفعل او عيه راجعا الى ثبوت على المسند له فالمثل
لانه اذا ثبت الفعل لشيء سنده ومرجعه على حصل وصادفا وفي فحواه
ان حركان على الصفة التي هو عليها كان مشعرا بالتاس وموجبا الترقي
ان فعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لداره او النفي عنها لنفي
الاول والنفي كان مرجعه ثبوت الفعل له المنفي له بلفظ غير النفي ومرجعه
غير فراد الايجاب لانه اذا نفي كذا وعرف غرا في المخاطب استلزم علمي المخاطب ضروره
ان الموجود موجود ولا بد لوجود محل يقوم به ولانه اذا شك المخاطب في الخبر
فراد المسند الى انه ناسيا في الحكم منتفيا لا تخداع ولا شك في حال
عدم الانخداع لا حد فراد الحكم لزم سلب الانخداع عن المتكلم وهاذا مستحيل
عاديا سبيل الكناية على بعد فيه ثبوت الفعل او نفي انسان عاقل او سفاهة نحو
اصنف اليكا فر قولنا شك لا بوجه وقولنا غير مجنون وانا القاضي بحكم
فكناية سبيا يلزم عدم فاد لا يلزم عند قصد به النفي في

هذا اشارة لقول من قال ارادة التقويض غير التقويض بان يراد بذلك وغيرك انسان
غير سقاء حال كون ذلك القول والكلام بمشاء مراد التقويض
اى لم تشاء مراد التقويض كالقول لمن يرجع غرضك اى عرضا لم تشاء
مرجعك كما ترجع ذلك غيرى على كذا سقاء اما لم اضافة سقاء الى ضمير
مرجع وبسبب الكناية ويلزم فوق عليه كذا اى رئى بعد كذا للازم كون
العدم عدم الوجود اى ينبغى الركيس لا سقاء الكناية المطلوب بها
نفس الكلام واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سبق فالعدم كذا ينبغى
للعقوبة اعنى كما اثبات الحكم بطريق المبالغة وقولى رئى بعد كذا للازم
عبارة الشيخ فرد لابل لا مجاز وكناية لان المفسر الاسم وموجب العرف ان
يجوز ان خبر ابلغة حصول المبالغة بالكناية كما العدم برئى كذا لازم الذى
لم يقع الاستعمال بخلاف مقتضى الشيخ وبت اذ الصفى الكلام وجدت
بدليل الاسم فقد ما ان اعمل الفعل اذا قصد بها المضى وقوع الغير
للسقيم فيجاد الم يقصد ما فوقت فعل كما شكا وغرك وبت كلها مخلوقة
على جهة وتقرر على صورته وبت الفقد قد بناء على سقاء وبت الطبع يأبى
ان يرضا قيل وقد يرجع المسند اليه المستتر الى محل على المسند المفرون بحرف
النفى لا امر العدم على الكل اى على عدم الكل اى الحكم على كل فرد فرد اواد ما يضيف
اليه لفظ كل كعدم كل انسان قام فانه يفيد نفى القيام عن كل واحد واحد افراد الانسان
كما هو المتبادر من هذا التركيب فيفيد نفى الحكم على كل جملة لا افراد لان
كل فرد واحد العدم عند عموم السلب وشمول النفى واثر جزالة هذا الاسلوب
العموم ونفى الشمول ذلك اى اعراد افاده العدم عن كل فرد فرد اثر اخر النفى
عن جملة الافراد لان الفرد الواحد هو ان يكون لفظ كل مقررا للمعنى الذى يسل
قبله وتقويته على الكبرى هو ان يكون الافادة بعبر آخر لم يكن حاصلا قبله يعنى كقولهم
ليس العدم بعيدا العموم النفى واثر جزء عند النفى العموم يلزم ترجح ان كذا
على ان ليس وهو اللازم بطلان الكريس جزء ان كذا لان جعل الكلام

على الافادة خبر مرجوحا لان الافادة هو الذى يلزم شيوع فان عمر ما ان اقام كل
او الاكثر فالحكم عليه راجح فلما قرره لو سلم فلم يعارض فاذكرناه لا يقوم
لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا الكريس يمكن ان يدعى ان الاصل
وكون هذا الكلام لما فى السبب انسبه والاخلاف اللغة استعمال
سقاء لما لازما فرضوه العدم فلان يقال ان انسان لم يقم موجبه معدوم اكثر
فيما كذا فاراد الحكم على معدوم فالمحول لان صرف السلب قد جعل فى الخبر
المحول لا بفضل عنه ولا يكفى تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع فالحكم
المركب هو الايجاب والسلب والمعدوم فلان اجعل موجبه معدوما لا سالبا محصولا ولا
فرق منها عند وجود الموضوع كما فرضه الافادة والمدار جعلها فى قوة
السالبة المحولة والافالسالبة المحولة اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة معدولة المحمول كعدم سقاء فى الحكم
على جملة الافراد لا على كل فرد فرد لان الموجبة المعدولة المحمول فى قوة السالبة المحولة
عند وجود الموضوع فلو لم يقم بعض الانسان بعبر انها سلبا رتقال ان الصدق
لانه قد حكم فى المعدولة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان اعم مما كان جميعا كان
او بعضا واذا ما كان الصدق نفى القيام عن البعض وكل ما صدق عليه نفى القيام
عن البعض صدق نفى عاصدق عليه الانسان نفى القيام عن الكل وكل ما صدق الانسان لم يقم
صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ المقدر وجود الموضوع فيتفق
السالبة المحولة المستفرة نفى الحكم عن كل انسان بانه يصدق نفى الحكم على جملة الافراد لا على
اما بان يكون الحكم منفى عن كل فرد فرد الافراد او بان يكون منفى عن بعض الافراد
فالبعض الاخر على بعد يذهبا نفى الحكم عن جملة الافراد وهو الذى يفيد
بكون منفى عن البعض فانا نعلم الاخر واثبت ان انسان لم يقم مدعى على سقاء
نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان لصدق كل انسان لم يقم على سقاء الكل
كان كذا كذا لا يسعيد فلزم ترجح ان كذا على ان كريس وهو محال فكل
انسان لم يقم نفى الحكم عن كل فرد فليكون كل انسان ليس بعبر آخر فلان كذا المنفى الاول

واما ما صوره ان جزء ان من العالم لم يعلم انسان ساير جهله لا سوء فيه والسالبة
الجزئية قوته السالبة الكلية المقتضية للعموم كما مر في الموجبات فتقابلا في
الاول المستدرك وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية يكفي نفي الحكم عن فرد ما
فتصدق بصورة ثبوته لبعض ما حكم عليه بعدم ثبوته لكل ما حكم عليه بعدم ثبوته
لكل فرد فرد وهو المطلوب بالاستدراك اي بالعكس السالبة الكلية فانها تحضر بصورة نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية الخ وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية
احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لانه موضوعها اي بوضع المهملة نكرة في سياق
النفي فتفيد كلية سلب النفي وكل نكرة كذلك كما تفيد عموم النفي وانما فارقت عمر مصدره
بلفظ كل لانها تفيد العموم مع النفي انما هو الكرة الترفيعية الوحدة في الاثبات
واما الترفيعية العمومية في الاثبات كالمصدر بلفظ كل فتفيد وجود ما في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي يصدق برفع
واحد كما مر فيه السالبة الجزئية قوته السالبة الكلية يكون معنى قولهم ان نفي
الحكم عن كل فرد فرد اذا دخل عليه لفظ كل او فلم نقم كل انسان فلو كان معناه
ابطل على القيام عن كل فرد فرد لزم رفع ان كل انسين في حيز النفي فيصدق
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل انسين فاعلا حاصل انا نعلم من قول كل
العموم محال ان يكون بعده عموم السلب ليكون كل انسين للانسين والثاني
باطل فكذلك الاول بقي لفظ كل لازم عن افادته بهذين المعنيين فتعين افادته احدهما
الاخر ضرورة وفيه نظر لانه يجاب بان كون كل انسان لم تقم لا افادة النفي
عن الحكم على كل انسان لما افادته النفي عن كل فرد لانه كما يجب ان يكون كلية
خبر لم تقم ان كان كلية الانسين لانها النفي عن الجملة افادته الصورة الاخيرة الموجبة المعدولة
المحمول ان لم تقم عن كل فرد في الصورة الاخيرة اعتبار السالبة المعدولة المحمول كما لم تقم
ان ما افادته الاسناد اليها بالصيغة هو لفظ ان وقد ذكر ان ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى الاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فيكون اي بما تقدير ان كبرى الاسناد على كل الصفة مفيد المعنى الخاص المسلل

فقط فاكل كبره على عمرو بسببين فلو جعلنا لم نفرق بين كل انسان للنفي عن كل فرد لم
ترجح ان كبره على السببين اما واحد فقط او للنفي عن مجموعهما فالوجه الاخير
فيكون بسببين فقط لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبل فتأمل ولان النكرة في سياق
النفي اذا عمت كان قولك لم يجز ان يكون كل رجل في الدار لا معنى له كما ذكره ابن الحاجب
لانها فيه تعم فيها ان الحكم سلب عن كل فرد فرد او افراد الموضوع لان سياقها يفيد
باعتبار اشمال السور غير النفي الحال على كيفية افراد الموضوع لانا نقول المعتبر
في كلام القوم ان المعنى هو الذي يكون موضوعا كلها وفي اصل فيها بان يكون افراد
الموضوع اي لم تبن فيها ان الايجاب او السلب على كل افراد الموضوع او بعضها
والحكم الذي يبنى فيها ان الحكم على كل فرد الموضوع وقد ان الصادق بالنكرة
قولك لم يجز ان يكون انسانا هو قولنا ليس الكلية وقولك المهملة واما انه لا سور فيها فهو
اي المقدر انه قد يبنى فيها ان الحكم سلب عن كل فرد فلا يفيد المهملة الا ان يخرج
شيء على خلافه بقرينة ولا نعني بالسور الا هذا او العموم وان جعلوا سور الكلي
لا شيء ولا واحد فلم نقصد وان انتفى فيها على كل ما دل على العموم فهو سور
الكلية كقولنا قرأ او جمع فيخرج قولك حاضر عليه الشيخ فانه الاشارات وهنا يجوز
ان يكون هذه القضية كونية الموضوع كمرة سنوا واوخال السنوس عليه سور الكلية
كما ذكر المحبه سور الجزئية على ما قال الاشارات ان كان واو خال للالف واللام
توجب تغايرا واو خال السنوس توجب تطبيقا فلا معارضة لقولهم الواو
عند النحاة لمطلق الجمع فيجوز ان تكون قرينة يكون الشمول النفي واحترز بقولنا
على كل واحدة عن نحو ما في الدار كلهم او جميعهم او اجمعون فانه لا يفيد
الشمول بل يفيد ان الدار محيطة بهم وان كانت سورا لكن لا يفيد الشمول
كما يفيد كل واحد منهم او كلهم او جميعهم او اجمعون فانه يفيد الشمول
كما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقولنا بالتأثير احترز عن نحو قولك
ما كل بيضاء شاحمة ولا ذات لبن فانه لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل
بيضاء شاحمة ولا ذات لبن بل بعضها كذلك وبعضها ليس كذلك وقولنا
او ما في معناه احترز عن نحو ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة فانه
لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة
بل بعضها كذلك وبعضها ليس كذلك وقولنا او ما في معناه احترز عن نحو
ما كل ما يتمنى يدرك فانه لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل ما يتمنى يدرك
بل بعضه يدرك وبعضه لا يدرك وقولنا او ما في معناه احترز عن نحو ما كل
ما يلمع ذهب فانه لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل ما يلمع ذهب بل بعضه
ذهب وبعضه ليس بذهب وقولنا او ما في معناه احترز عن نحو ما كل ما يتمنى
يدرك فانه لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل ما يتمنى يدرك بل بعضه يدرك
وبعضه لا يدرك وقولنا او ما في معناه احترز عن نحو ما كل ما يلمع ذهب
فانه لا يفيد الشمول لان المعنى ليس كل ما يلمع ذهب بل بعضه ذهب وبعضه
ليس بذهب وقولنا او ما في معناه احترز عن نحو ما كل ما يتمنى يدرك

وكحو ما كان الدراهم آخذ انا وآخذ انا كل الدراهم فعند بعضهم وراكل الدراهم
بعض منها وعند الاكثر بعض الدراهم بدليل الكتاب والسنة والذوق
والاستقراء اما الشرع او انا ملتا وجدنا او خال كل منهما جزاء النفي لا يصح الا
حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفي نظر لانا نجزم بكذب لا يصح ان
يدخل النفي بعض كقولك والله لا كلت كل مخالف مجرد والله لا كلت كل الطعام
ولا تقطع كل حلاف مهينا فالكل ان لا اكلم اكثر من لا اكلم والا اي وان لم
واحدة جزاء النفي ان يستغرق النفي لفظا وان منع سعد النفي تعم النفي
فرد عام اضيف اليه كل واذا دخل على اصل النفي مجرد كل مرد كقولك ليس كل الطعام
ذوالبة اقرب صحيحة من ربع ما اعاف فقدرت ام ليست بارسول الله كل ذلك لم يكن
اي لم تقع واحد منها لا المفرد ولا المستغرق عليه اي على عموم النفي فكقولك
كل فرد ورد قول ابدا لصحة فاصبحت ام الجاري على بناكم لم اصبح
بترفع كلها عما تعمر اصبح شيئا ما تدعيه علي يراد الذوب قال الله المعنى اباب
المطلوب الحرث وشواء النجم اما الاستحاج بالحديث فحيث وجبر احدهما ان
السؤال ام عراحد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما كالاسباب
في اعفاء المستهم بحرابه اما بالتعيين او بتعيين كل واحد منهما وواضح المستهم
وكخطئة في اعفاء بثوب احدهما لا بتعيين الجميع منهما لانه لم يخطئ بثوبهما
جميعا حيث ان كون فوق كل ذلك لم يكن قبالكل منهما واتباع ما روى انه قال
اليس كل ذلك لم يكن قال ذوالبدين بعض ذلك قد كان علم ان لم يكن قوله كل
لم يسلب كليا لما صح بعض ذلك قد كان دالا لانه انما نافي ان يكون منهما لا منهما
جميعا او الاكتساب الجزء يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بسير
الي النجم على فصيح والشاهد ما اذا لم يكن المعنى مستغرقا بالنفي او بحسب الام
على المعنى لو كان ما مرت ولم يرفع بحسب كل منهما بالكبرى وتارة بسلطان
انه لم يأت بشر مما اوقف عليه امرأة فلو كان النصب يفيد ذلك لكان المعنى
والرفع يفيد لم يعد ان شاء النصب الشائع الصحيح الى الرفع الشائع

الى العدد بالتغيير مرة مرة وهو ولقائل ان يقول ان يضعف الى الرفع او
لو نصب لكان مفعولا وهو شنع لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة كان
في كلام مهما لا تاكيد او سيذكر الاباء يقول جاءني كل فكرة لا مرت بكل فكرة ونظيره
بعض ما ذكر بسبيله وقد ثبت كلمت قلت عدا الا الرفع في كلمت
الا بدا وحذف النكرة بعد الخبر جائز كما السواد لا مزوره فيجوز ان لا يكون
ان يقول كلمت كل النصب او افرض عليه ساجب بانه مفعول الى الرفع او
لو نصب لكان مفعولا وهو غير جائز لانه كلا اذا اضيف الى النكرة يستغرق
الاناكد او سيذكر الا في قولها ان يستغرق كما اذا تقدمها ما ينفي عامة وان
معناها افراده للقول والاحاطة به اجزاء ما يصح اليه وقد يستغرق النكرة
كان عضد ذكرناه وقد حكم المتقدم لا انهم يستعملونها بدلا لان العامل في
مفعول لا يخرجها في الصورة تعاهد لما علمت لك ان الامر كله ما يرفع
والنصب لان الامر ان كل عضد الكلام واما حزه هذا فضا النعم لا يصح
وبجواز به هذا الذي ذكرته لحذف الذكر والضمير والفوائد الكثيرة
النصيم وان جزء كل منكر النكرة كالكل وقد يخرج كلهم ان عفا اي حذف المضاف
لا مضافا الى الباء فوضع النكرة موضع المضمر كقولهم نعم رجلا نعم مكان نعم رجل
نعم الرجل فان نكرة فقد بدا المقام هو الاحاد دون الاضمار لهم
لعدم ذكر السند اليه وعدم قرشه بل عدوه الى الضمير عايد الى مشغول مسود
الذهن مبهم اعتبارا لوجود كما لمنكرة نعم الرجل لتحصيل الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع الباب الضمير للجمع العام او الذهن العام اعني مجرد الجنس
حصله واثره شكره ليعلم حيل مشغول الذهن بكوطئ اللفظ ما يشير
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد اضمر الضمير
بالكره صار قولي نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا يدرج
خبر المبتدا وتفصيله ما يلي المخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو فالخبر
في احد القولين اي قولي نعم رجلا المخصوص خبر مبتدا محذوف واما قول من جعل المخصوص

ولا مرت بكل منهما

فقالت اي طرب العلو المرض كنتم كيا حزن مريض شجي يشجي على عم بعيرا ما
شجا بشجوه فهو شجيه ثم شجاني ذا الامر اي احزني وما بك يا زيد فيكسر قد
عرفت ذكره بالفعل ولم يقل لا دعا ان فيه قد ظهر المحسوس بالبصر الذي
يشار اليه باسم الاشارة وقال المظهر الموضوع موضع المضمر اي فاسم
الاشارة عبارة عن الكبر اي الكبر السنا اعني السابع كقول هو امرأ ما لا يعنيه
وهذا اذا اضفته لانه يضيفه الى الجوامد ونظره قوله اي نظير قول هو الله
احد الصمد فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التكبير عبارة بالسنة الجوهرية
وبالجملة ترتاح بالجيم تلا ان القرآن الا بالكلام المفصل لا تراه وما تزال
الا بالكلام على الهداية الى الكل خبر اذا وحال الروح فرحا السابع وترتيبه
المباهاة او تعوذ به اي اعوذ اي ما اعوذ اي الكون والاجالما مرتبة بشبي الى
الاشتمال والاتيان بشاهاة اي شمال الغوه واذ وحال الروح مع الترة
قول الخفاجي اذ ظرف ماض كان انا مدرك عيد اي محل وضع المظهر موضع المضمر
لغوه داع الى سوء غرة اي في غرة السنة الجوهرية اذ ظرف ماض بعد الشاوره
ووضوح الراي فحكى الله جنس النقل عن تمالى لفظ الله عز لغوه داع الى الغي
الى الموكل عليه لا تراها وات موصوفة بالغدره الكاظمة وسارا وصاف
الشمال او الاستعفاف اي طلب العفو والرحمة كقوله تعالى عز اسمه انا ادرت
وقد دعا كما فان تغفرات لنا كل اهل وان تطردي فمن يرحم سوانا كما حبث
لم تقولا انا العاصر انك عالم ان يكون لعاصر لا لانا ذكر عيد كي يستحق
الرحمة ترتب الشقاوة على لفظ انا وقيه اليقين كما مر من وصفه العاصر كما في
قولهم قل يا ايها الناس انا رسول الله اليكم حبيا الى قوله فاستووا بالله ورسوله
النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم تقولوا استووا بالله وبي لتكفي من
اخر الاستعفاء الله كوره عليه ونشوزا ان الذي وجب لا يبين له بعد الايمان
بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كما مر كان انا او غيره اضطرا
للصفة وبعد اخر التعقيب لتفصيل الكلام كما مر نقل الكلام من الحكاية الى

فان كان كره لا يناسب
الروح عرو

الغيبة ثم مخاطبة السنة الوجه الثاني النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية بالى الغيبة
فقط بل يجوز ان يكون من الغيبة الى الحكاية بالى الغيبة
عن مخاطبة الغيبة المذكورة وهو ان كان الغيبة باسم مظهر لا لمضمر غائب والا
او في قوله بل كل من الكلام والغيبة مطلقا بالنقل الى الآخر فيقصر الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الثلثة الاشر لان كلا من الكلام والغيبة ينقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زاده من المصنف بصريح كلام السكاكي ويجوز ان تعلق الغيبة باسم مظهر
او مضمر غائب او بالجمع على سبيل التوزيع كان في السنة ابله او في غرة وسوارا كان
كل سنا فاوردة الكلام ثم تحول عنها الى الاخرى او لم يرد ولكن كان مختلف
اراده فحول عنها الى الاخرى بغية الكشف عن مقتضى الحال وبسبب
النقل عد على النقل التفاتا ما خوذ اما من التفات الانسان من شماله الى يمينه
الى سنه وحول وجه الكشف انه يسمى التفاتا عند البيانيين بشيء من كثرة ما
يطلبون البيان عن العلوم التي تكون عقد اي مرر القبيل تقاولا بك الا تعلم بفتح
الهمزة ومن المراسم موضع وبدوي كبرسما خصص بالمثال من بشر شاير
الاشتمال السكاكي ان ومن المراسم عن ما ذكر عن الكلام والخطاب والغيبة
اذا كان مخشر الغائب اراده فحول الى الاخر فانه التفات لانه قد صرح بان
من قوله لبيك الغائب اراد بالخاطب لغوه مشعر التعليل ما لكم والغيبة عن الخطاب
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بعبارة من العبارات الثلثة المتكلم والخطاب والغيبة
بعد التعبير عنه اي بعد ذلك المعنى بعبارة اخرى منها اي العبارات الثلثة المذكورة
بشرط ان يكون العبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر سواء كان الكلام الاخير
عن الغيبة الى الغيبة او بعد الشروع كلام من الغيبة الى الخطاب او الخاطب وذلك لانا
نعم تقطعا من خلاف ما هو اعتبارا تهم فان الالتفات هو اشتمال الكلام من
اسلوب من الكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر من هذا الثلثة بعد ان
تقرر لنشاطه واتقاظ فاطر الصفاء فلو لم يعبر بها الغيبة لدخل في هذا الشيء
اشتمال الدين على الالتفات سنا نحو انا زيد اتيت عمرو وتخر جال واتم جال

وانت الذي فعل كذا او كنا للذين صبحوا صباحا وكخوذكر حاضر غير
واحد تارة لفظ المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب
وسنا كخوذا بزيد قم وبار جلا بعمر خذ بيدي وذا زيد الخ فلفظ
يا آيها يا ايهم لان المظهر طريق به وسنا كمر بطريق المشتبه به
كخوذا يا كستير واجهنا وانف فان الالتفات انما هو في الكلام العدول
جار على اسلوبه وان كان المعدول عنه كلاهما انه غير مبني بطريق آخر وسنا
كخوذا يعلم هو عالم حتى ان هذه المسئلة فاك الذي لا تظهر له بناء الفعل وكخو
قوله يا مجير على ان فقارهم وجعا تا كلشر بعدكم عدم فانه لا
التفات ذلك لان حق العامل ان يكون الوصول الى كون منتظما الغير وحق الكلام
بعد تمام الاسناد الى كون بطريق الخطاب فكل من فقارهم وبعدكم جار على
مقتضى الظاهر فليس فيها بعض الالتفات نعم ان كخوذا ايها الذين آمنوا اجيبوا
الالتفات والتباين اتم فليس الشرط الا امر وذلك قوله انا انزلناه شتى اي
جزء كان التباين انما يحقق اذا حق شرط حتى يكون ذا الصلة عائدا الى الموصول
لكذا كان القصد قرار الخبر على نقده وكان لا جزء الاول لم يحل بزيد الخبر
على الاول وحل الكلام على الخبر الثاني لم يحل الا التباين وهو مع ذلك عند
النحو حتى ان الجملة الثانية قال بعضهم لولا استشهاد مورده وكثرته لرددته وفي
النفس من زاد لا خراج بعضها ذكر انها قيدا وهو ان كخبر المعبر انه كالمبتدأ
وهو غلط لان قولنا زيد قائم حول الزيدين آيا شانيخبر آ الزيدين بآيا شانيخبر فيه
الكلام آ الكلام الى الخبر ثم الخبر الى الكلام مع ان حول آيا شانيس بكلام
آخر على ما مقتضى الظاهر وهو ستى فانه الخ وهو الالتفات شيئا كخوذا يخص
من شيئا كالمثل هذه اعلم ان كون قد عرف بطريق معين بطريق آخر
ثم عرف بطريق آخر اذ كون مقتضى الظاهر ان يعرف بطريق شاهد على الالتفات
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم فهو عكس كانه
قول نقاول لبكا بالتمد ونام الخي ولم ترقد وبات وبات راسيد

كهيد وي العابر الارده وذلك وجزته وجزته وجزته ايا الاسود ذا
الصحاح العابر قدني العبر وذا الاساسيع عبنه عوارد عابر اي غضه
نفق شيئا وبات له بلد وجرا لسانا وجاري كصام مناره فانه الالتفات
ذا ليت كالاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بانه كخوذ من الالتفات الذي
وقول صاحب الكشاف قد التفت من ضمير المتكلم الى ضمير الغائب في قوله
ظاهره ان يعد السكاكي موافقا لمذهبه فليس كذلك وقد صرح بانه باب
والاجود انه حالي احدهما باعتبار الاشغال في الخطاب انه لبكلي الاخر
باعتبار الاشغال في الغيبة الى الخطاب لان الكلام للمخاطب والالتفات
حينئذ باعتبار الاشغال في الخطاب الى المتكلم فضح ان بهذا ظهر التفات
عند من الجمهور ايضا فالخوض عن الاول ان الاشغال انما يكون اذا كان الاول
واقع على اسلوب الكلام وعند الاشغال في الخطاب فرلكلا الجزء بانه
قد اشتغل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الاشغال في الكلام
حينئذ الا في الغيبة وعند ما وعن

ای مالک فی یوم الدین والمفعول محذوف ولانه علما التعیین فح لو جی ذلک نحو
بنا یتہ والوا قبال علیہ ای یا ملک الخ فی یا محمد تخصیص العبادۃ بالخضوع والاستعانۃ
بہ المعانۃ وانما قدم تخصیصہ معمول الخطاب فی خاطبتک الا ہا واداد عوتک لہ
مواجہہ والمقصود من وجوب ذلک ای کما یجب العبد ذلک الخ فی یدل علی محل تخصیصہ بانی العبادۃ وہو غایۃ الخضوع والذل لان لا یقرہ وبان الاستعانۃ
فرع سبق الحاجۃ منہ لامر غیرہ ونعلم الحاجات مستفاد من العلم فان الاستعانۃ الالتماس
ان یراد الاستعانۃ علی ادا العبادۃ ویکون ایذانا بانہا للعون علی سائر المہام
ویکون العبادۃ لہ ولہ اثرہ وسیلۃ الی طلب الحوائج وانما استعانۃ فی المہمات
خاصۃ لتخصیصہا موقع بہ الا التفات وہو ان فیہ منہا علی ان العبد اذا اقتضی
فی العزاۃ بکیان کنوز ثوابہ علی وجہ یکون فیہ تذکیر الملک الذی کرہ الذی ذکرہ
الصحابۃ علی طریقۃ التلمیح وطریقۃ الکشاف ہو انہ لما ذکر الحی یا محمد وامرہ
علی ذلک الصفات العلی العلم المعلوم منہم ان من حیی بالنبا والعبادۃ حقیق
وخلیق لکی المعلوم المتمیز بحیل بانہ کی تاجر بہ وصفاتہ لعبدہ لیکون الخطاب
ادل علی ان العبادۃ لاجل ذلک المتمیز الذی لا تخفی العبادۃ الا بر لان
المخاطب اوخلق المتمیز او عرف فہو لکی یعین العبادۃ بہ یعین بلفظ المتمیز
المتمیز بالعلیۃ ویکی ان ای اذا ذکر یا ذو ذکر لوازم المتمیز وخواصہ یوجب ازدیاد
وصفہ وتمیزہ والعلم فلما ذکر الملک نوجہ النقل الی الذات المجلی بالصفات
فکان الجریر علیہ صدر تلک الصفات العظام ازداد ذلک وقوۃ وصف اولا بانہ
المدبر للعالم اہلا وثانیا بانہ المنعم بانواع النعم الدنیویۃ والاخرویۃ یستلزم
لہم امر المعاش ویستدعہ الامر المعاد وثالثا بانہ لک لعالم العقبی الیہ
معاد العباد فلما تصرفت النقل لکلیۃ الیہ لشاہد وصفہ وتمیزہ بسبب
ہذہ الصفات خوطب بہا علی ان ہذہ صفاتی بحیث ان کنز معلوم المخصص لعبد
متمیز اخر سارالہ ذوات حاضرا فی قلبک یراہ ولیاہ حال العبادۃ وفیہ
تعظیم لامر العبادۃ وانما یتہیأ ان کنز عرفتہ حاضرا کانہ شاہدہ رہ وہو رہ؟

ولا عرف لہا سواہ ولما انجز کلامہ ای ذکر خلاف مختصر الظاہر وعدہ
اقسام سہ وان لم یکن فی حدیث السند الرفیع فقال وہو خلاف المعنی علی ما طلب
بغیر بابتہ قلب یحیی کلامہ عکس خلاف مرادہ ان ما ذہ بغیر للعبد وفی یکل
لنبیہ والمغفور وخلاف معنی لفظ ان یبقی المتکلم الحاجب الذی صدر
سہ کلام لغیر ما غیر وہو بسبب حمل کلام الحاجب علی خلاف ما اراد وہ شبہا
لہ علی انہ ای یحیی ان ذلک العبد ہو الاولی بالقصد والارادۃ کقول القبقری
للحجاج وقد قال الحجاج للحجام کونی نجاح متوقدا یاہ لا حلک علی الاسم
مثل الامیر حجاج الا اسم والا لقب ہذا مع قول القبقری غیر بارز وعد الحجاج ذا
معروف الوحدۃ فقاہ بغیر ما ترقب بان حمل الاسم ہو الاسم فرکلامہ علی الوجہ
الاولی ہم ای الذی طلب سواہ خروب الناس الذی بغیہ وہو الملک
ای الذی طلب ساحۃ خروجہا وہو مراد السواد ومراد الحجاج انما ہو العبد
فنہ علی ان الحمل علی المعنی المرسل الاولی ہو الاولی بان یصفیہ الامیر ای کان
مثل الامیر السلطانی اسبط الید فجد بالجود بان یعطی المال بسبب قلع الاصفاء
لال یصفیہ ای یقیدہ ولو ثق مع صفہ وقال الحجاج لہ نانا انہ ایاہ الاسم
صفہ فقال لال یکون صدیہ اخرج ان یکبر بلیہ فجعل الحمد یہ اضافۃ علی خلاف
مراد ہ والسائل عطف علی المخاطب ای یلقی السائل بغیر ما طلب من سوال
مترتب بغیر ای بغیر ذلک السوال فضلا عن انہ استوفی الغرض الاولی لکن الحال
ذلک السائل اذا اتہم لکونہ یلتمس لوکنت غیر الاولی فی ہو اقتضی ان یوافق
سالوا فی السبب فی اختلاف القرۃ زیادۃ السرور ونقصانہ حتی قالوا
ما بال الہلال یبدو دقیقا مثل الخیط ثم تزاید قلیلا قلیلا حتی تستوی وتستدیر
ثم لا تزال تنقص حتی تعود کما کانت لا تکون کما کانت واحدہ فاجیبوا بان
الغرض من ہذا الاختلاف وہو ان الاہلۃ تکب لکی الاختلاف معالم توقت
بہا امور الناس امور ہم من امر المزارع والتاجر ومحاقی لہ یوقت الصوم
ثم ذلک ومعالم الحج یعرف بہا وقتہ وذلک لیتہیأ کما ان الاولی الذی

كما لهم اي لبيان الوجوه التي لهم لا لبيان انهم لبيوا فمع تطلبون لبيهم لكم
فرد فاي حل البلدة لا حقوق لهم عرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل
العفو لهم خير قلله الجوز الاولين والتاجي والمساكين وابن السبيل
سالوا عن مقدار ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف جيء بما الى لهم هو السؤال
عنها لان السؤال عن الشيء قد يجيء بها الا ان وقع موقعها وكلاهما خبر مبتدأ محذوف
قدر كذا على سبيل التفريع دون القصد وحجة اي مرجع خلاف مضمر الفعل التجبر عن
المستقبل لفظة الماضي لتحققه فوقوعه كقوله تعالى ونفخ في الصور فجمعناهم جمعا
الموتى ونحشر الارض بعضها فوق بعض وناداه الكفار اصحاب النار الجبر
ان يكسر شيء الجبر المستقبل لفظة اسم الفاعل كقوله تعالى ان الله يبشرك بيحيى الجبر
الجبر لفظة اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لميقات
الحساب والعقاب والحشر وجمع ذلك وارد على خلاف مضمر الفعل فان خلاف
كل من اسم الفاعل واسم المفعول يكون لخبر الاستقبال كما يكون لحكي الماضي والحال و
الجبر بكسر مخزوم لوقوع الجبر وهي مجموعة يجبر مرجع فرقوا ان الجبر لدوام الفعل لاستيلاء
حب الوصع ودلالتها عليه كحب العارض فالجوع اذا كان في معناه الاستيلاء
يكون وارد اعلى خلاف الفعل فقيل في اسم الفاعل والمفعول فالجبر مع
كالمستقبل مجازه وقيل هو واقع كما كان حقه وكذا الى مضمر فقد الاكثر فقد الجبر
الواقع منزلة الواقع والتجريد بما هو موضوع للواقع كون على خلاف مضمر الفعل
بدء الكلام بعد محكي مرجع وهنا اي مرجع خلاف مضمر الفعل الجبر وهو ان يحل احد
اجزاء الكلام مكان آخر وهو اما مقدم مكانه وهو هنا ما صدقها او يكون الجبر
الى عبارة مرجع جبر اللفظ بان يوقف صحة اللفظ عليه وكجبر المعنى بها كاذا وقع
ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله تعالى فتلقى آدم من
ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم فلا يوقف على آدم ولا على ربه
اي حول اوتيه وجهه اي عبادته مجبرة مضمونة بالجبر ارجاؤه اخراؤه فاحتج
جمع الوقف مضمونا لان لولي ضمانه وهنا مضاف محذوف اي مرجون ضمانه
وهذا معنى قولهم ايما فالمراد الا جبر مرجاب الجبر والمجبر كان لون

اورد الى سبيل الى الموعود او يريد عبده وشرفه لهم وخلف الفعلية في الرئيس
والخاص خبرا الصحيح وكوذك لان الفعلية والخاص ظرف والرئيس والتابع
مظروف لكنه لما كان نسب جواب لو قيا ما المعروض عند الموعود عليه وكحكم الظرف
كحكم الظرف وهنا الامر المحسن فيه الكلام وعايه لعدد الاشارة وما قوله
فانك لا تبالي عند حول اجتمعوا الى امر حار اي ذهب السواد وحيرا لناس
واتصفوا الصفات الساهم حيرا لو بقوا على ما شئت لا بالي انسان سهم بهيما
كان ام غير مجبر فقيل اي تقدير عهد اللفظ بما على ان ضمير هو للمال المقصد
لا بالاشتهار لان الاستفهام بالفعل وبما قصار اهم نكره والجبر مجبر
كما قرئ لو لا بكي موقف نبكي الوداعا وكحصل المعاد تحشرون وقع بعد ام و
ما وقع بعد الهمزة بالزام حذف الفعل لوجود المفسر وبابه غير مقصود وجوده
كعد مقالة كور المقصود بعد الهمزة هو ظرف الفعل العامل فيه وهو عامل
لما وقع بعد ام والخا لان على شيء اذا كان لها جزء وجمع الاشتهار بالكثرة
لو قوعها بعد الهمزة كخبار جل فمراد ام امرأة وحمار عطف عاطفة لان نحو
الهمزة فمراد ام الكثرة ان يجبر وسمي بالاستفهام حرف فان ازيد قام عمرو
ان يجبر مبتدأ كوف هل يقوم عمرو فالجبر مرجعا لفظ ان اي سكان
مجبرا لصير سعوده كان رجل شريف كان اباك فتح همزة ان مجبر لان المجرد في
الاصل هو الام والمجبر هنا اضاكان ان اباك ام حارا لان المقصود السؤ
بهذا الكون ما مبهما واي يكون مسارا فاهم وقبلا اي لقبل الكلام معلق
انما وقع وفاء انه جاء يوم يشرح ملاحة وتشبيح علة كما لبلاغة والجبر الاياب
وبابه قرأ المجاورت وذا الاشارة والجبر وذو وغيره اي مجبر الكلام معلق
والحق انه ان تعلق بعيد اللفظ فجبر مثل قلب الذي حدا الكلام مجبر اللطائف فقولهم
اي حول اوتيه وجهه اي عبادته مجبرة مضمونة بالجبر ارجاؤه اخراؤه فاحتج
جمع الوقف مضمونا لان لولي ضمانه وهنا مضاف محذوف اي مرجون ضمانه
وهذا معنى قولهم ايما فالمراد الا جبر مرجاب الجبر والمجبر كان لون

جواز جمع اسمه وحده ولا تشريك بمثابة عاطل كالقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والتزامه لعدم صلاحيته حذره الصدر التسويه بمثابة النحو على الاخبار كاذا قرن عمرو في القول لعلهما زيد ذاهب الى نهاية قبل ليت زيدا ذاهب وعمرو جالس وجاز كما ان توهم ان لا مرتبة لها فيما ذكرنا الا تزيع الغرة بان يوقف الحكم اولا ولو سلم فقد ذكر لها فائدة الاخبار عنها وهو كاف في صحة الجملة بشبهها على ان فيما ذكره الصدر في القول تعسفا وفي العقلاء استحقاق الاخبار عنه بالقرب فتصدى التغرة وهذا الوجه هو الذي قطع به رجب الكن نقل قولنا ان الذين استواء الذين قرأوا والصابئون النصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو جزء الموقوف جملة معطوفة على جملة الذين آمنوا لا على اسم ان الا ترى انه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان لم يصح ان يقال ان زيدا قائم وعمرو قائمان لان الخبر لا يطابق المبتدأ حينئذ فكذا هنا فاجيب بان الخبر محذوف اي الصابئون كذلك ومن قدر الخبر بقوله كذلك فقد اخطأ لان الخبر لا يحذف الا اذا دل عليه دليل ولا دليل هنا على ذلك التقدير وهو ظاهر وفيه نظر لان الدليل موجود وهو ان الصابئين مبتدأ والمبتدأ لا بد له من خبر وليس هنا ما يصلح خبرا له الا ما ذكر من الجملة المعطوفة عليه فتعين ان يكون هو الخبر وقد يجا

العزيز العليم او مقدر عطف على محذوف اي ركب فوقع الكلام جوابا لسؤال مقدر كأنه قيل اجاء زيد ام لم يجئ فقيل جاء زيد بكر او مقدر بل همزة بل منقل همزة بل الخالصة لكن بكر يزيد كما يقال ضارع ابي بكر ضارع ابو ذليل لكصور متعلق بضارع واللام لتعدية ما تزال الى الكاف والجار والمجرور بكونه الخبر الخبر اي يكف خبرك لان حضور لان حضورا وغيبة الاولاد والضعفاء وحلقة بكل العقد ليس لقوتي في حقه العزو ناصره ومحفظ ما تجمع الطواح المحفظ الذي يأتيك للعروف وغيره بسبيل وتطلع في الاطاعة ومحفظ الاوتاب والاهالك والطواح جمع مطحة بالفتح اي بيت كطواحين طحن وقع عليه في طحنة الطواحين واطاحة الطواح والقي المطحونات ولا الطحين وما تجعل لمحفظ وما مصدرية اي سبب الجاء اوتاب الوقاع ماله او يكفي العقد اي يكفي لاجل الاهالك الذي يزيد وتطلع على المصدر بمعنى ان ضرب الامير استحضار الصورة ولذلك الا مراد الذي فضل اي فضل كائن بكر يزيد ضارب او ان يجعل الفعل بيانا للمفعول او رفع المفعول بسند اليه ثم ذكر الفاعل مرفوعا فعل مضمرا جوابا لسؤال مقدر على طريقة وهو بكر يزيد ضارب بيانا لمن الفاعل ونصب يزيد مفعولا بكرا لاستناد فعله سند الفعل حالا لم يقصد او ذلك لانه لما قيل بكر يزيد فقد علم ان ثمة ضاربا بكر استند اليه ذهنا البتة كما قبل ضارع اي يكف ضارع فقد استند الى مفعول ولا شك ان الاسناد مرتبط اكد وقوي وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوقع وقوي ان الاسناد اجمالا الى السؤال المقدر اشد تمكنا لانه سؤال عن تعيين الفاعل فالعلوم اسناده اليه اجمالا الاجمال لا يجدان في قد يسند عشرة اشياء اجمالا وواحد مفصلا ولو توجع كحوز زيد غير فضة بجر غير جوابا لسند اليه كخلاف ما اذا نصب على المفعول به فضة ويكون مجرورا لفاعل كفصول لغو غير مرفوعا لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر ان فاعل فيكون رزقا طيبا حيث لا يجب وهو الذي بجناف ما اذا ذكر الفاعل فانه مطمع في ذكر ان فاعل وهو رفع ان يفضل كحوز لبكر يزيد ضارع مغلب يزيد وما افعل للفاعل على حالة تسلط مع الخوف والاضرار بمختار كما ابهام الجمع بمبهم

الى قصر مرجحة الفاعل لان يصف كحوز رمد وجعد فصد فوجهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل او بعده على الفاعل المفيد لوجهان الاهتمام دون الاهتمام بالفاعل او بالرفع اطول واوفى للكلام فيه وذكر الفاعل مع بعده المفعول اشوقا اليه فيكون حصوله اوقع واتم واما ذكره امر وذكر المسند فقد مر ذكر اسناده مر ان الذكر هو الاصل فلا معنى لجعله محل كحوز رمد قام ومر الاحتياط لضعف المفعول به اقتضه كحوز لبكر سالتهم مر حتى السوق والا بل لغوان جلتهن العزيز العلم ومر التعويض تعاوده السابع كحوز مجيئا فرح به فرحا فالكاف وسم وارتفع مثل فعل كسر حبة بعد قولك اثاث هيئة بها بالبناء للمفعول وغرفة لك واي شخص كحوز امر المسند احياؤها بعد الشوب او الجد وكاسند او اس تمثل على القصد التجريد المسند اليه كقولك زيد قائم وهو الاسناد فقام الفراش كل مسند ومتبع قوته وكحوز ذلك وحصول التبعي وما لا ذكر منوط لان العزيز انما دل على تعلق المسند واما تعلق الحكم للسامع فانما ذكر المتبع عمر فراشه وانما او اي جعل المسند غير جعله مكتوبة غير مبني مع عدم افادة قوي الحكم او لو كان سمعيا كحوز رمد قام ابوه وسعيد القوي كحوز رمد قام فهو جعل قطعا والمكوز رمد قام فليس بسعيد للقوي غير مهم قرب مجيء رمد قام فانا اعتبار القوي كام وقوارع عدم افادة القوي بمعناه مع عدم افادة تعلق الحكم القوي الحكم فحذف فاعل المصدر فحوز ما نافية القوي كحب الكبر بجر نوف عرف او حرف الكد كحوز ان زيد قائم وكحوز لكن اوفى لقوي الحكم الا اصطلاح هو ما كيده وما يطرق الخصوص كحوز رمد قام وانما تعلق عدم قصد القوي كالغير بلفظ المتاح ليشمل صورة التخصيص كحوز ما نافيه فرحا بك ورجل جاءني وما ناقص نافية قصد به القوي لكنه لفنه ضرورة ذكر المسند وعدم افادة القوي اعني عدم قصد القوي واجب لاجب المتاح ما كحوز انا سعيد فضة بفضل جعله وانما كد معتدم لابتدا او المسند مفرد لا جعل كما فرجب انا وضد

عرف ما ورد وقع غير بسببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه لان صاحب المفتاح قد قرر الفعلي بما حكم به من حكمه بالنسبة للمسند اليه والا فما عرضوره ان الاسناد حكم مفهوم المشتق او بتنزيله والغير ان يقول لم صدق هذا المشتق على المسند اليه بسببي او المسند بسببي فركوبه او يمطلق وربه انطلق ابوه هو مطلق وانطلق المسند اليه زيد لا يجاوز وقت خبر المبتدا وذلك انه لم يحكم بثبوت مطلق او انطلق لزيد لكي يفيد غير مسند لان الحكم انما يفيد اذا كان المسند غير مسند اذ لا يسند الا ضرورة وقد فرض الاسناد الخبري فلا يكون بد اخبارا حكم مفهوم المفهوم وهو ايا بثبوته او اثباتا عرضوره فلا يحكم بثبوت مفهوم المطلق ابوه لزيد بغير ثبوت هذا الا ان يصح ان يتعلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد بها الثبوت بالفعل عند لا مطلق لكنوز المسند اليه الا اعتبارية واذا كان المحوج مسندا فاضلع عدم قصد التقوي لحضر اوزاده وما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا ان المسند فيه زيد مطلق ابوه فعلي كلافة زيد مطلق ابوه ثم استدل على ان المسند فيه زيد مطلق ابوه هو مطلق هو وان ابوه اسم الفاعل مع فاعله ليس كلة فاحكوم به فيه زيد مطلق ابوه هو الفرد كذلك فيه زيد ابوه مطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم حاذكر ان لا يكون مطلق مع ابوه جلة ولم يلزم من ان يكون المسند هو مطلق وحده والكلام ان مراد الكاكي المسند فزيد مطلق ابوه بسببي بتعلق كما اريس بسببي والا لكان للباب ان يورد ان الغير مشتق لا مسند اليه لانه لفظ او قل ان يقبل لو ابطة القول بان مفهوم مطلق ابوه ثابت لزيد كذب مفهوم انطلق ابوه حكم محوج ثم الذي كورة فمن المحوج والمتاح ان كورجل كريم وصف فعلي وكورجل كريم اباؤه وصف بسببي وعلى الكاكي ليس ان يحمل كورة مطلق ابوه مسندا بسببا لكم لم يتعلق في الجملة عبارة ما ثم اورد صاحب المفتاح بعد تقرير المسند الفعلي عند نهاكا ذكرنا ان

بتير وفي الدار خالد وقال ان المصدر بمعنى فيها او حصل بها او نحو ذلك او امرض عبد الله ان الظرف اذا كان معمدة الجملة كان المسند في اكثر جيد وبحسب المعنى لان خالد مرفوع مالم يسند الا بالفاعل لعدم اعتماد الظرف فاشترط انه اذا صار عمدة الترجح الى الجواب بالمثال الاول مبني على ان الظرف معتمد باسم الفاعل لما بالفعل والثاني بخبر عنه بالجملة والكلو فرجح لم يشترط هو على الظرف الاعتماد فاشترط ثم قال واذا قيد المثال الاخير تقول اذا بعد به استقر او حصل لانه لو قدر يستقر حتى يكون فاعل مرفوعا به لم يصح التركيب وجمع ذلك خبط ولم يقصد الشكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي الصالح للتقرير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند بها مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل بها مذكور بامثلة اغراضه فكون المثل بها صالحا بين ولذا تركه المصنف ولما ذكرنا انه بعد ما فرغ عن الاشارة الى تغير يقوي الحكم ذكر عن تقدم المسند فلو كان قصده انها اشد لافراد المسند لكان ان يذكرها عن الفصل لانه بعد ذكر سببه فرصا بعد الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي وتوسط المسند الافراد بين تقوية ما لا يكون بها سياق به الظاهر للعارف بصناعة التركيب ونظم الكلام والله اعلم يخرجه او يخرجه لم تجزه لاشكاله وتغير منطبقه وكان الاولى ان تنبه بكلة لعلها لقصور به انطلق ابوه وبكلة ان تغير تاء خطيئة تخلقت على المسند الجاعية بشرط ان لا يكون ذلك لعلة مسند اليه لكن كلة فخرج كورة منطلق ابوه لانه مفرد وتحقق هو احد حالين تعلقها بالمسند اليس لعلة به وكورة قام وربه هو قايم لان العلة به مسند اليه ودخل فيه كورة ابوه قايم وربه قام ابوه وربه مرتب به وربه ضرب عمرا فراره وزيد كبرت سرج وفرس علامة وربه مرتبه وكخولة لم ان المسند اذا علما بصناعة المعاريف اما لقصد اخراج احسن فلا لان المسند اعم من ان يكون فعلا وجوبا الفاعل او بعده او العامل اعم من الصفة عنه فيه المسند اليه هو مجموع بخطه

وقت خبر مسندا او قال صاحب المفتاح هو الحكم بمفهوم المسند مع الحكم على ذات
الشرط الذي هو ذلك المسند اي جعل جزءا او مسندا محكوما به مطلوبا التعلق بها
بحيث علم ذلك المسند تعلق اثبات له لذلك الغير سواء ما اوتعلق نفي عن غير سواء ما
او كون المسند فعلا مسندا الى اسناد اياه بعده بالاثبات او بالنفي بخلاف
تعلق ذلك المسند بحكم ما قيد بنفي اثبات او متى كون بعد ذلك المسند متعلقا
بما جعل سببا ما لاول كجزء به او مطلق فان مفهوم مطلق مع الحكم عليه بشيء
لشيء او عنه او به وقد يطلق على ما لا يشمل ورد جزء ما غير متعلق على الاصح
ما جعل مبتدأ او واقع مطلق مثلا خبرا عنه فخرج في نحو القيام كجزء به متعلق ابوه
ابوا تعلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بسبب عما شيء لما عرف في
بشرط ان الخ نحو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند اياه بعده وهو اخوه
ثم تعلق بما قيد به هو نفسه وما لا ثبات كون الاخ سعافا به مضافا الى ضمير
فالمسند السببي مثال وقولا او يكون المسند محلا منصوبا بمعطوف بما قيد يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان ضمير المسند السببي هو العمر الاول فقط وان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان فرجوله واما الحال المعطوفة لكونه
جملة فغير اذ ارتكبه تقوي الحكم واذا كان المسند سببيا والحق انه سهو والاكان
الاسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اولا وجه للعدول الى المضارع
وترك فعله واذا في موضع الا ان يقال ح رعاية قرائن الاولى لان السبي
قد اخر قوله اذا كان المسند سببيا ام الظرف لفظ الخ الى المسند السببي تنبيه
بنيابة متعلق هو مطلق في نحو ضرب اخوه هو ضرب واقد كحكم معرفا كان
في نحو الضارب وقد يكون جملة كما في نحو زيد ابوه العطف والبرع كلاهما
يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة غير اللازم في كلامنا انه اذا كان
غير الكلام مسند سببي يجب ان يكون في المسند وذلك الكلام جملة وفيه بحث لجواز ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقد مسند الى مبتدأ وكلامنا في ان ارتفع قوله
هو ان يكون مضافا لمحذوف وهو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي او

الجاني كرد كرد في آب
موج ميزند

اي قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم
المسند كذا او وقت كون المسند سببا وقد كرر كذا مرح بكون المسند السببي
هو الما جوز في محكوم عليه وهو تقل الحكم كما ذكرنا اولا واما كونه اسم كون
المسند فخلاف التحقيق للسند ما جعل الاثر الفاعلي وهو ازما الذي قبل
زمان الملك والمستقبل وهو الزمان الذي يترتب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء حرا واخرا الحاضر واما قبل المستقبل متفاوت في غرفة
وتراخ كما بين ربه يصلي والحال ان بعض صلاته ما مع بعضها بان يحصلوا
الصلوة الواقعة في الاثبات الكثرة المتفاوتة واقعة في الحال على الحاضر
خلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى القيام
قرينة واما الفعل فما حصل الاسم جزء مفهومه وهو بصيغته دل على مع افادة
التجدد الذي هو جزء لا ازم الزماني الذي هو جزء آخر مفهوم الفعل وتجدد
الجزء وحدوثه بتصرم كل وحدوثه وذلك ان الزماني عرفا الذات
لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض فلا يكون ثبوت الكل دفعة بل على وجه
على التعاقب هو مستوفى العرب كانوا يجنون ويفتخرون ويتفاخرون
وكانت قد وقائع قبل بعثة النبي صلعم عالب العرض هو الغنم بالجر هم
الدال على ذلك وعرف شوسهم اي متوحشين بوجوه ويتعاطيها كثرة منه
ذلك الوتيم شنا فشيا وبصيرة اللفظ لحفظ ملفوظ غيره ان الى عالم قبله
بجناية فقرروه واعطاه حلين الكافل بامرهم واما كونه ناسخا فاذ فعلا
امر جرم المغفر المذكور وافاده التجدد طبلا فادة الثبوت والدوام
لا غرافي تعليق ذلك كما في مقام المدح والذم وما شبه ذلك بخلاف
الدوام والثبوت كقولك ابي لفلان اسرعا لصوب فرسه فانه
لكثرة تعلقه وهو متفق بعد ان الانطلاق ثابت له دايم غرا عبار بخلاف
الشيخ عبد القاهر المقصود غرا لاخبار كان هو الاثبات المطلق متفق
ان يجرد بالعقل وقال ابنه موضوع الاسم كما الاثبات به الشرع غرا قضاء

الصدق والكذب وصدقها عبارة مطابقة الحكم لموضوع الوجود للنهار وكذبها عدمها واسند المصنف فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها عبارة مطابقة الحكم باللزوم وكذبها عدمها فكل من الشرط والجزاء قد احتمل الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية انها قول جازم موضوع للصدق والكذب وكما انها تارة تطابق ما لها خبرية وان لم تكن خبرية وبان الحكم فيها ليس بالصيرورة الحاصلة من الطرفين هو الاخر كما في الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومعناه ليست هي الان في وجود النهار لازم للطلوع الشمس عند انتفاء ان النهار يوجد وكل وقت طلوع الشمس وظاهر ان هذا جيد ان قيد بسنده بقولنا بسببهم وبخرج المعاني عليه الوجه في تعاليس الحاشية ولكن لا يدخل المصنف في ان واذا ولو لكثرة مباحث الشرطية لعلها نحو فاذا وان الشرط في الاستثناء لكن اصل ان عدم الجزاء يوقع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا تنافي قول الله الا عارفي الحكاية او مخاطبة في ان واذا اصل اذا الشرطية وقد اعتقاده فاذا قيل كان اذا تشرط فان عدم الجزاء يوقع الشرط فكذا الشرط الذي عدم الجزاء طاوعوه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها تستعمل في المعاني المحققة المشكوك فيها لهم فتستعمل في المتحقق لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا الصدر اشارة الى ان هذه كما هنا للشرطية الاستقبالية وذلك يلزم لوقوع الشرط عدم الجزاء به واما عدم الجزاء طاوقوع الشرط فغير كثير فيها فليتأمل وذكر الشراح ان الاصل فيها ان تخلو عن الجزم لوقوع الشرط كما ان كثيرا لكن حيث لا يجزم الفعل بعدها الكثرة ام لا فيزم الفعل بعد اشراط الخلو عن الجزم مالا وقوع وكذا اذا في انشاء كما ان لم اكن لك اباك فكيف تراعي حق مستقبلة مضارع الجزم لكنه ظاهر ان الجزم ههنا انما هو طاوقوع الشرط لان الشرط هو اشتاق كونه اباه فلوم بشرط الخلو عنه لما احتاج الى

انشاء الاتيان وهو ظهر ان الاصل انه ههنا فوع ان الجزم وانما هو لوقوع الشرط والمخاطب عالم به وذلك كثير لا ان الاصل ان عدم الجزم لوقوع واصل والجزم به كان الحكم النادر لوقوع موقعا لان ان يدخل مضارعا فرا الغالب لذلك الاصل على ما لفظ المضارع في الاستقبال مع اذا لان ما ضارعت ان النفي ما لوقوع نقلا الى لفظ الوقوع لذلك لا ترى الوقوع واركانا لنفي ما المغرقا الاستقبال لان اذا الشرط تنفي الماضي ولا تنفي الاستقبال ولكن اذا جاء نصر الله والفتح كما ذكرت وان زاد فانوا الشرط ليس بمحقق بناء ولكن يستحسن اذا لم يكن مرجب وهو ظاهر يقيد الوسيع ان شاء الله وقولنا به نثره موسى من عمر الموسى في قاموس الحسد لفظ اما فرع اذا ان المراد الجزاء المطلق في جميع المواضع فيما ولهذا لم يقع لفظ الجنس مبتدأ الا في الاستفراق وان كان لفظ الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعها لوجب كثرته واتيانه بحسنة كل فرد من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها والمعنى حتى ان فرض اذا فيها او الفعلة به انواعا كقولك فوان نقسم حسنة وبالبراءة كم تقتل الله وبهذا يخص وجوابه عدم الكثرة وعدم القطع بحصول انما هو في نوع بخصوصه وقد يجيء اما نوعا من الانواع وفردا من الافراد كما مر فلا شكر فلا ان القطع بحصول الجزاء يوجب القطع بحصول نوع ما وفرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمن فرد ما لفرق بين قولك اذا جاءتهم الحسنة وبين ان نقسم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به فرد غير مخصوص وهو قريب فقط يكون تعريف الحسنة للجنس والجنس ذا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه قصر لكن للعهد وذلك لانه ان اراد به العهد على ما هو المذكور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا لفظا ولا لقدر الجزء الذي اشار اليها ولو سلم فحيث لم يقصد الى حسنة معينة فرد الجنس والمقدر انما هو الحسنة المطلقة المتقوع بها كثيرا وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد قيل انه اقتصر على البلاغة كذا ذكل على

فضل الله وعن حيث جعل الخمسة اليهود اشرحها ان الكتابة تؤخذ اكثر الوجوه
فطبيعة الخصوص مع جعل السيد العلامة فطعة الحصول وان راد العدد على ذلك
بناء على ان الخمسة المطلقة ترك شرذا المعهود الى خمرة الذهن حركة نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها بينهم وكون تصريح الشارع لها
مرة الاشارة الى المعهود هذا الوجه تعرف الجنس بحد ما وبهذا يتطبق ذكره
الشيخ العلامة من ان تعريف الجنس قصر الحكم اما على غير فلكونه اول بحكم
معاملتهم لان الخمسة وبهذا الجنس الرخاء قد صارت كثيرة ودورانها بينهم
المعهود الحاضر في تعريف العهد لا لانها هو لا ان الدرج على اهتمام
باحضاره في الاذهان ولا تنكرون ان عدم فتح الباب الى الحلول
اسوأ بهم معاملة لا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس في عموم استغراق الفعل
كعموم استغراق الكثرة ما قد يتبادر الا وبادر ان شبه ولا ترك الكثرة على الجنس
تركها الكثرة ما قد يتبادر الا ول دون الثاني وامثلة ذلك اذا قصد بها
العهد يكون واحدة موجودة صوافيا واذا وجاء كلها فتنبه الجنس فيه لا يلزم وجودها
حيث يصدق انها الفعل اسهل واذا قصد استغراق فهموه اقتضاء تحصيل الخمسة
قصد غير المعهود وحوالا اولياء ولزم ترك الكثرة على الخمس كما على المعهود
وغيره فكما سواء والفرق ان جعل الجنس الا لا توقع افراده واما حيث
يستغرق فتحوال اذا غلب بكثير ممتنعا لا مرجوحا واذ جعل الخمسة هنا الواقعة
لكي المراد بمطلق الخمسة كما هو المقصود توقع نظير ذلك ما قيل اقتصر بحالا
كونها العهد لا الكثرة واذا وقع في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا لكونها كثرة والى حصول ان القول بكون المراد بها الخمسة المطلقة وبكل الجواب
باختصر كونها معهودة امتنا عبارة عن حصة مشتركة بين الخمسة وبين الخمس الرخاء
وتصر كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخمس الرخاء غير بعض وهذا
نظير صحة ذكر فركونه اقتصر بحال الباء والسين تاء وبالعكس الباء حرف واحد يناسب
السنة بلفظ المضارع مع ان لان السنة ذوات الوقوع بالسنة لكن الخمسة

المطلقة والعدد اكثر تليل كثيرة على غلبة فاغلب مدة جا استعمال المضارع
او اقرب اليه شكرانا قوله فان واستان انس فترة دعاء وسقراني قوله واذا
سنة اتوخذه وعاء عن عصى فيا وحرفا الاول فلتقرأ الفعل المسلم
عن سفر العدو ان شكر فترة المكنة كسعيد ولا الان المسحي ان تحمل كل مرة
لعهده عن الحرو ارتكابه الفصلات فيتبطئ فاذا واما من حالان سابقين
بسبب حرة الشدة حدان كسفر فحكم المنفوخ به واما اذا فان العصبة مرة لان
الموتى المكرة المدلول عليه لعدم ارتباط واذا فتحا على الان راع عن فاسد
كيانه وقد تعمل اذا واذا حرفا ان ما تعالى الان ان تحمل الشرط
به وقد تشعل اذا خلام لزم بوقوع الشرط خاليا لا مضا المعلم المتحاهل كما اذا
سئل الجديد عن سنته هو شغل الداره هو يعلم انه فما قول ان كان فيها
اجرك فيتحاهل جوفا فحرالسيد كما اذا استفتى لينكح فقتول ان تنكح الصبح
وشغل الليل اضل كم افتحي جهل نولها وفتحها وفسخها بذا او لعدم لزوم الحاجب
كقولك لغريمك ان صدقت فاد الحق او شرط اي شرط العالم
الحاجب بوقوع الشرط منزلة الجاهل كما لو سئل عالم كم تؤدي اباه
ان كان ابا كل فلا تؤده مع علمه بانه ابوه لكن مقصد العلم ان لا تؤده لا التوقع
ان يغير الحاجب على الشرط وتصوير ان المقام لاستعمال على توقع الشرط
عن اصله الصحيح ذكما المقام الاخر ضمير وصل الشرط كما تؤمن تخلق بزيد
كما تبكي الا لزام والمبالغة وتحوذ لك نحو ان تغفر لهم فانهم عبادك الذكر
على انتهاكم فتصرف
حكم القرائن ما ذكر في الاوامر والنواهي الوعد والوعيد صيغا
اسرا عراضا او الاول
او موضوعا ان كنتم فاسرفوا فيه قرا بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين تكرر
متوقعا به لكن جي بلفظ ان لقصد المرسخ على الترغيب وتصوير ان الاسراف
مرا ان على ترك المقام لكن لا لكن الا ما يجوز الرفع والعصبة ركا بزغم الحاجب
لاشعار ان المقام على الآيات الدالة على ان الترغيب حاصل لهم لا لقصد
العاقل صلاحيته لرأي ادعاء حيث قرر المقام لان المستوفي فرض المحالات

الغير رشكل كردن

كالواقع نهارا يريد بعتك وكونها بمعنى القول كان كلمة ثم ليتك الحكم بل اول الامر معلقا فكون زيدا منطلق مستقرا ولا يكون لما مذكر لعدم لعبة بي ولكون ان واذا للمستقبل امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره فوجود مضمون الشرط في الاستقبال يستلزم غيره على سبيل كل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بمعلق مرتين لان المعلق انما يوجد زمان الحكم لانه الاستقبال لانه بزيادة ان او اذا ان دخل الدار فانت حر فقد علق الوجود في الحال فافراد الزمان للمستقبل كان وجه حمل كل على ان واذا بغير الشرط والجزاء هو المستقبل اما الشرط فقط لانه موقوف الحصول اما الاستقبال فمشترك بينه وبين غيره اما الجزاء فان حصوله يتعلق على حصول الشرط فيراد الاستقبال ومع ذلك حصول الحاصل ليس على حصول ما يحصل في المستقبل بل ان شئت انا الجزاء لا يجوز ان يكون طلبيا لانه اذا قال لزيد ان جاءك زيد فاكرمه لا يقتضي استحبابا في الحال حتى لو حذف فاكرمه المستقبل يجوز ان يترتب على امر مخالف الشرط فانه يفوت من الصدق الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم فاذا كان ذلك لم يكن الانشاء نشاء للطلب غير وانما وضع لانشاء مخصوص فلا يجوز ان يقتضيا شيئا وقوله للطلب اشارة الى ان الكلمة وان كانت كلمة واحدة بهما اسناد وضعية ما يصير بها الاستقبال حضرا ان معنى قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان طلقته باكرامك اياي الآن فاعلم باكرامي اياك امس وقوله وان كان يكون فقد كتب رسل في قبلك وقوله الا متفرده فقد نفرد الله اذا خرجا الذين كفروا اسناده بصفره في نفرد بك وقس عليها فقد ما ينوب المقام وتاويل الجزاء الطلبي الجزئي وهم لانه ليس بمعروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه اما لكونه مستتبعا له عرا الاستقبال قيدا او الكائن الشرط لفظ كان نحو ان كنتم فرتب وان كنتم مؤمنين لكم مرة وكقولك اذا جاء بها فرمقام ان كيدهن واو الحال نحو ادخلوا الوصل والربط ولا يشترط جزاء الجواز وان كثر ما يخيل وجوده ان يخيل جاءا بيتم وفرغ ذلك عليا كما في قولك

احتج الله وهو مجنون ح

العلا فناه وطرازها شيء كما سابق ح الدهر فليس لكما ليال وقوله ايضا وان ذهبت على الجن حيدورها فقد البت وحدانيتي بمحال فظهر ان المعنى على الدوام فحرف الاستقبال قد يستعمل اذا الماضي كقوله تعالى حتى اذا فتح يأجوج ومأجوج وانا القوا الذين امنوا قالوا آمنا كما يراد غيرها على سبيل التحقيق الحاصل لقوة الاسباب الثانية فحصوله بحصول الشرط كما في الحال انفاقا واسباب الشرط او كون عطف على قوة الاسباب لا على ما يراد غيرها كما في الحال الحاصل في معرض الحاصل ما يركون فانا هو الوقوع كما في الحال كقولك ان تبت كما سبق فجاز بعثه على المستقبل بقطع النظر عما يكتنفه فوقعا والمثال واظهار الرغبة في وقوعه اجرى وقوع الشرط مجرى طلب الفعل لانه يصلح شائعا للمثال واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة لغرض يراد غيرها على سبيل التحقيق الى الحاصل لقوله فان الطلب انما يقع رغبة في حصول امر مخير لقوته اياه اي بقصور الطالب وكما لا امر فيه يخيل وكما الامر اليه اي بكماله وكما الطالب حاصلا فيجوز عند قطع النظر عما يعرضه اي عما اظهار الرغبة الوقوع ورد قولنا ولا نكره هو افتكم على انشاء ان ورد يقتضيا حتى لفظ الامر ولا يرد توقوا رغبة اراد فهم التحقيق فان قيل على النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن بغير حق ازالا كراه ايضا فلم جاز بوجوه الاول انا نمنع ان المعلق بالشرط عند انشائه والاستقبال يأتي فان انشاء الشرط يوجب انشاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشرائط الجزاء غايته السقوط لانه علقه في شرائط اللفظ ولا نمنع ان شرط الشيء هو ما يتوقف عليه وجود الشيء على ما مذكور بعد ان واخواتها تعلقا على حصول مضمون جزاء اي حكم ما يحصل مضمون ذلك الجزاء عند حصوله وكلاهما مستقبلان في معناها اللغوي فيشترط عليه كذا اذا جعل علامة الامر يراد فيقولان كان فعلا انشائيا فهو حينئذ شرط وجزاء ان كونه انما لا سوغ على كونه انما ناو

ولا مثنى استكراه بل الامر بالعكس لان في الشرط التحريم فالمسبب يلزم
والجزاء لازم اشق ازلا خلاف في التعليق الشرط انما المقصد اشق الحكم
عند انتفاء اداهم نظر الشرط فايده اخرى ويجوز ان يكون فايده فرالاته
المبالغة المذكورة اكراه بمعنى نهى اذا ورد في العقد فالمعول اعمى اراد انها
او لان الآية نزلت فيمن يريد ان تتحصن ويكره الموالاة على الزنا، ان كنت لا تكره
بغاء بجرم الاكراه واطلب بكم الكفر بالاكراه، وعند عدم اراده التحصن
مثنى حرمة الاكراه او طلب الكفر بالاكراه حرمة، اشقا الاكراه حرم لا بانما
يكون في فعل يرد الناس على نفسه فعند عدم اراده تحصنهن الاشقاء على الزنا لا تحقق
الاكراه على الرجوع الا مثلي، الآية نزلت على اشقاء حرمة الاكراه بحسب المعنى
على سبهم انما لفظه كلي الاجماع القاطع عائشة والظاهر على ما قال الكاشي
او التعريض اجراء اشارة غير الخاص على موضوع الخاص ما بانما ذكرا وللتعريض بان
نسب الى الصدد المراد غيره نحو قوله تعالى واوحي الك والذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فانه توبيخ لهم وعدم اشتراكه مفهوم بالكلية الجزئية
الماضي اجراء انما لاشتراكه موضوعا لما صل على سبيل التوبيخ والتعريض
على محمد صدعهم الاشتراك بانهم وحبطت على انهم كما اذا شتمك احد فصفعه ليقتله
ان شتمني الامير لك فرته ولا تحكي عنك انه الاخر للتعريض انه لم يصدر عنك شتم
واني ذكرا المضارع لافادة التعريض لكونه على صدد وما كان في هذا الكلام من الخفاء
والضعف لنسبته الى الكاف والا فقد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ولتعلم ان
اشركت التعريض لانه يستعمل في غير مقام المضارع لهذا الشرط للتعريض قوله
وما لي لا اعبد الذي فطرني اي انا اكم لا تعبدون الذي فطركم بل اليه
ترجعون اذ قولا استدلال لكن ان لم يسبق في الآية ان كي والا يرجع ووجه حسنه
اني على تعريض اسمع المكلم الكي يطمئن الذي هم اعداؤه كي يكفوا عن ايذائك
الوجه تخصيص هم بمزيد كي الاشتراك بينه وبين المخاطب على الاصل ويسبب
به الى كلام الكاشي بغير هذا وجه بمنع قبوله اي فتوى لكي لكونه اي كون ذلك

الوجه اذ خطاب امتي في المتحدث لا يريد المكلم لهم الامر بالبغضة وبسبب التشبيه
في الكلام المضعف لان كل امر مسوق الى مخاطب قد انضمنا المكلم ما ولان
المكلم قد العصف مرتبة حتى يخطر ترتيب من مرتبة المخاطب وبسبب الفاء الاستدراج
لاستند جدا الحكم الى الاد فاني الشديد وهو لطائف الاسالب في تركيب
الشرط والاشعار والمجاورات فان كنت في ورائح ان تشفقوا كم اي ان
يجده كم شركا مكم وبغضوا كم بكونوا كم اعدا خالص العداوة ومبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اسرا القتل والضرب والشتم ووده الوكفروا
اي فمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكونوا مثلهم وترضوا عداوة الله فان قد
ذكرنا موضع جزاء اذا الشرط ثم جزء معطوفة وقد عدل الى اذا ان الشرط
المضارع في كثرة وذلك فرض وجهاني اصدها وهو المذكور انه فان
العرض عدم الالتفات انهم وذوا قبل كل شر وكفرا مو سبق ارتدادهم
لانهم يريدون ان يمنعهم بمضارة الدين وسبق المضارع عندهم ان
يرتدوا الموسبق كفارا لعلمهم بان الدين اغر عندهم من ازواجهم لانهم يتزوجون
الاد واج دونه وثانيهما وهو الذي ذكرته المتوجه ان الزوم وداد تهم ان
يؤدوهم كفارا لمصادفتهم الفقر منهم لانجد من الشدة ما يحمل الزوم
الا ترى انهم اعني كونهم اعداء وسبطوا لا يديرو الالسنهم الهما
واختم الزوم بالنسبة اليهما لان ذهم الكفر الموسبق ثانية ولان
اليهم في كفرهم لكونه اختر الاشيا، ما يؤسبق الفنا الذي كفر لانحام مادة
الحي عزوا رتفاع المانع والثاني جزء كخلاف العداوة وقبط الايدي
والالسن فانه يجوز انفاء وحالة اسرا المصادفة نبذ كرا مبسوط القراءة والنفاق
وبعاشا والايدي قولهم اذا هلك فلان جاع وايما، شجاعا وداد كفرهم ان يسلم
المشركون الله وحده وان كان محمدا كما لا يخفى انه اجمد واخفى فان قلت اذا
عطف شرط على جواب الشرط وهو يجيء اصحا ان يصور وجود كل الامرين
بدون الآخر وهو فوعد جزاء لنحو ان تشرب اشرب والكاف والتاء ان يتعقب

الاصح حسن الصنع

المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت فانه
المعنى كما سيجيء اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا ذكره دلائل
الاعجاز فاعرفه لانه قد يخفى على العرب اشياء يكون مجيء الجواب الفاء واذا
لم يصح ما ذكرناه المشاح وان كان على الضرب الاول لم يمكنه تقييده وذاك لان الكفر
فالا كموجبا ان كفروا وذوا عطفا على الجواب الشرط لا على الجزاء وحده فانه
باشتراط فاسده لانها حاصلة طيزوا بهم اولم يظفروا فانعطف الشرط يفيد
كثيرة الكلام فقال استتابوا ان فاعلوكم لم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون فعطف
لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال ابو حيان لو كان على الجزاء وحده لكان
ولو ان ذلك للكفر الا ان عطفا على الشرط كما قالوا اقم الصلاة اذ زالت الضرب
الاول والمراد اظهروا دادوه الكفر واسبتها معتنا ولا يمكن انه
موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصلة طيزوا بهم ولم يظفروا الا بي ان لا تزيد فرحا طيز لا بلغة
خيرة حتى بالى الشرك وكفرهم بعيسى والبشرى لقائهم قتل ظفر
المشركين بهم يقتلونهم كفارا مثلهم فيما عداوته ولو داوا دة الكفر الى الكفر
واما اذا اظهروا بهم وجدوهم مؤمنين فيحق العداوة وبسط الايدي
والالسنة ووادوة اردوا لى الكفر لانا نقول الاتمام يصح ان لو وصل
الكتاب الى المشركين وعلموا فرحا طيبا الكفر والنفاق والله كونه فرحا لنفسه
ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب البشرى على الطريق لو للشرط
اي لعلم حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط فرضا في لما مع اقطع بانتفاء
الشرط فلزم انتفاء الجزاء كما يقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بمجيء
باشاره فلزم انتفاء الاكرام وامّا عبارة المفتاح وشرحها المعلق باشتراط
باشيء غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لاشتراء اكرامك
بالمجيء فرجيء فحكمك فيما شاكل هذا ان تجعل الاول مشروطا بالثاني
والثاني مشروطا بالثالث وهكذا الى ان ينتهي الى الاخير فيصير الاول مشروطا
بالاخير وهو المطلوب لان الاول مشروط بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالاخير
فالاول مشروط بالاخير وهو المطلوب فاعرفه انتهت وقال ابو حيان
الشرط الاول مشروط بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالاخير فالاول مشروط
بالاخير وهو المطلوب فاعرفه انتهت وقال ابو حيان
الشرط الاول مشروط بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالاخير فالاول مشروط
بالاخير وهو المطلوب فاعرفه انتهت

قوله لانه متعلق اسم المفعول الذي هو مفهوم لفظ الشرط على
حصول مضمون الشرط فانه كما ان الشرط متعلق بالجزاء
اذا المعلق فرع المعلق عليه فكذلك مفهوم الشرط متعلق
عاطاه فانه كما ان الجزاء لا يحصل الا بعد حصول الشرط
وانما عرفت ذلك لان اسم المفعول يقتضي مفعولا
وانما عرفت ذلك لان اسم المفعول يقتضي مفعولا
عاطاه متعلق على حسب ما فهم

وضوح فاد كل سفاه وقد وجه بعض المراجع عليه بانه حذف المتعاطفين
انما لعلى اشاع ما سبق ومعلقا لاشاع اكراك ما شاء ما سبق على الجزاء
واقول له لا حاجة اليه لان المعلق كما هو صفة شرط الكفر فكذا صفة اشاء المعلق
عا سبق وحينئذ نه سبق وبذا معرفة معلق شاعد وكذا قوله ما سبق وهذا
معنى لطيف يحتاج الى الكشف عا جاءه والجاء وه عقل عنه المفرة من شتى كما فيه
هو المعلق الاشاع باشاء المعلق عليه وذكر المعلق الثوب بالثوب
سبق القطع لاشاء والمآل واحد فعلى الجواب لا شاع اشاء الجزاء
لاشاع الاول اعنى الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفاوا
احدهما اثباتا والاخر نفيا فاشاع النفي اثبات وبالعكس فنفي نحو
لم تأتنا فلم نكرمك لاشاع عدم الاكرام لاشاع عدم الاتيان على شرط
الاكرام لسبب الاتيان به اجوا المشهور ان الجزاء اعني علة الشيء ان
الجاب ان الاول سبب والثاني مسبب السبب قد يكون مع المسبب بحال ترتب
بحيث لا سبب يخلفه كان رد الشمس للاشراق فاشاء السبب لا يوجب اشاء
المسبب بخلاف اشاء المسبب فانه يوجب اشاء السبب الا ترى ان قولك ان
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لما شاع لسبتها شاع الفساد على اشاع
الفساد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من اشاء الفساد الا الهتا شاع الفساد
لجواز ان يكون لسبب آخر فاشاء لما شاء الاول لاشاع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليل طلع دعواه حق اما الاول فان الشرط اعني
اجرام الشمس نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا والشرط
نحو لو كان لنا بال يجي اه فرجا نحو لو كانا النهار موجودا كانت الشمس طالعة
واما ان شاء طلان الشرط ملزوم والجزاء لازم واشاء اللازم يوجب اشاء
الملزوم وفرعكس فيصير موضوعه لكون اجزاء معدوم المفروض شاع موضوع
الشرط الذي هو المعدوم لاصل شاع لازمه وهو الجزاء فهي لاشاع
الاول لاشاع الثاني فليدل اشاء الجزاء على اشاء الشرط ولهذا قالوا

فتحة لم جواب اورا
حذف

فراق نفس الاستثنا بل ارفع انما يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع انما فقد لا يكون هذا انما كما هو انما لكن ليس كما هو
رفع انما ليس بانسان وقولنا كذا ليس بانسان لا رفع انما ليس كما هو انما ماذكره
جماعة المحققين فمنهم من قبول ومنهم من رده لهم لو لا استثناء الرفع
لاستثناء الاول ليستدل باستثناء الاول على استثناء الثاني خرد عليهم ان
انما السبب والملزوم لا يستدل باستثناء السبب اللازم على انما الخراج لازم لوجود
ذلك لا جواز انما انما فرالخارج انما هو بسبب انما الاول فتدبر قولنا
ان انما الهداية انما هو بسبب انما المشية فرعلى هذا يستدل لله لا على انما
انما مضمون الجزاء الخارج من انما مضمون الشرط والمراد بالمضمون الى الله
العلم انما الجزاء ما هو الامر الذي ان هو لهم لو لا استثناء انما لوجود الاول
نحو لو لا على لمعلل عدم مناه ان وجود على يدل عدم هلاك عمر لان وجود
دليل على ان عدم هلاك وهو على ما ذكرنا قطعا قول ابا العلا المري
ولو دلت الدلالات كانوا كغيرهم رعاية وكحاتم وام الانير
ان استثناء نقض المقدم لا يفيد استثناء ما تقرر انه المنقوض كذا اول الخبر
ولو طارد وحاز قبلها غلبة وكذا لم يطرد امر عدم طيران ذلك الغراب
سبب لم يطرد وحاز قبلها غلبة ثم رد اما ارباب المعقول فقد جعلوا ان لو
وكذا ما اداة للملازم دال على لزوم الجزاء للشرط فرعرضه الى القطع
باستثنائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كان الشرط قولا فانه
موجود لكن الشرط لو فهم يستعمل منها للدلالة على العلم باستثناء انما على العلم
باستثناء الاول هو رده انما المدلوم باستثناء اللازم فرعرضه الى انما
على استثناء الجزاء انما الخارج ما هر لانهم انما يستعملونها فرانما ثابت لا لكن سبب
العلم والقصد ثابت ولا لكن الى العلم باستثناء الملزوم لا يوجب العلم باستثناء
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحت وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر كما قد يستعمل على قاعدتهم كقولهم لو كان فيهما آلهة الا الله

لظهور ان الغرض بيان التصديق باستثناء عدد الا آله لا بيان سبب استثناء الى و
علم انما عراطلاع الشيخ الجنى واشباه عانما هو على ما هنوه من كلام القوم وقد
غلطه اعاظم اصرحا وكم من عاب قولا بجهل فاضل لا يصح ما ذكرتم من ان
استثناء الجزاء لاستثناء الشرط نحو لو كان عبدا فهو حر لكن العبد ليس حرا لم يخف عدم صحته
والا يلزم ثبوت نقيضه لان على المنفي اثبات وهذا فاسد لان المراد من صح
صحيح بعدم العصيان قبل التوسل به ولو للدلالة على انما الخراج لازم لوجود
ذلك صح لازمه وهو انتفاء الحكم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء وبكم فرق ذلك الشرط الذي يستبعد استلزامه ذلك الجزاء فيه شيء
وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون واسوا كان الشرط
والجزاء شيئين نحو لو اعسر فلان بعسرك او شيئين نحو لو لم يحط العبد
مخلصه نحو لو ان ناقة الارض مخرجة اغنامها والجرثومة وهي بعيدة يستبعد الجزاء
ما تقدم كذلك الا ترى نحو لو لم يكن عمرو لا شك عمرو فهو شاهد الاشياء ادل
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه لوجوده عند عدم
هذا الشرط ما يقرب الاول ويستبعد لهذا الخبر لو لا انه نحو لو لا اكرامك
اياي لاثبت عمرو لعنرك اثبت عمرو على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق بينهما المعتبر لو لا ولو الدالة على انتفاء قبيل بل يجوز
ان يكون لو نحو هذه الاستثناء اصلا صحيح فقد يراد انتفاء الجزاء لانتفاء الجزاء وهو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا صحيح لم يكن هذا منتفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا قد يراد انتفاء الجزاء المرتبط بعدم الاكرام ثابتا
على ثبوت انتفاء المرتبط بالاكرام فلا يخفى على احد ان لا ارتباط بمعنى
من معنيي الجزاء وانما يجري ذلك فيما قيل ذكر الشرط والا لكان لعبده بالشرط
بكرا راكبا اذا فاق لو جيئني لاكرمتك اكرما مرجوحا بالجيء نحو فقد
انا المنفي قولنا لو جيئني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كذلك اذ لو كان شرط الشرط او ثوبه لزم كون الشرط

زيد او عمرو او كمرو وغيرها لما شاركوا في هذا المعنى صح ان يقال ان هذا
الكلي نفس زيد وعمرو والا لما صح ان يقال هذا الموجود عمرو الكلي
واحترازا عن قولنا عمرو كاتب وكلامنا لا يخرج عن احد هذه الاقسام
الكلي مثل زيد شاعر او غير عمرو وليس عمرو والا وشاعر ضرب عمرو والا زيد وما ضرب زيد
الا عمرو واذا ثبت وجه تسمية الاول بالنوع الاخير فان اشرنا بقولنا
على الوصف المذكور وقلنا شاعر وجد الشيء لكم العقل الى شيء للممكن
اي على ما كقولك الدنيا سوداء وفي قبيل كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران فعلى الاول شيء لزيد لا غير فقلنا للازيد افاد الحصر وكل منهما
اي من الكلي وغير الكلي عارض للموصوف بالصفة وقد الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف قبل الاول لا يمنع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة فلا تلك الصفة تجوز ان تكون
حاصلة لموصوف آخر وهذا اثبات شيء تلك المشاركة لا ان معناه ان تلك الصفة ثابتة
الا لذلك الموصوف فكيف يصح له تكرر لجوزه لكي تجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات أخر والدار الصفة المعنوية لترى معي فانهم ما لم يفرقوا بين الصفة
بمعنى ما يصح ان يقال ذات ومعنى فيها غير القول وبينها عموم وجه فصادقة فيما
العلم فقولنا عجز هذا القوم وصدق الصفة المعنوية دون الكلي العالم فقولنا
قولنا العلم حسن وصدق بدونها على الرجل فقولنا قولك عرفت بهذا الرجل كذا
بين الوصف والصفة المعنوية اثر فرقوا بما دل على الذات ما عدا معنى الموصوف
عموم من وجه لصدقها وتخالفها في نحو عالم رجل عالم وصدقها بدونه قولنا العالم
مكرم وما بالعكس قولنا جاءني زيد الرجل ويجوز ان يكون المراد ما المغايرة بينهما
المغايرة الاولى النسب واما نحو قولك هذا الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الباب الا سليم وغيرها فكل ما وقع في الخبر حاد فيه ضرب الموصوف على الصفة
اذا المعنى ما مقصور على الكون زيدا او اخاك او سليما على الاول
اي ضرب الموصوف على الصفة على الكلي نحو ما زيد شاعر اذ الزيادة لا يصفة بل هو ذات

اي بالكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من موصوف
الا وله صفات شتى احاطة الكلي بها فكيف يصح نسبة ضرب على صفة و
قولها عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع فيه اشعار بنقص ما اتى لان للصفة
المتعلقة بالشيء وهو الضرب صفات واذا تتبع جميع الصفات لزم ارتفاع
الشيء بالكلية اذ قلما يوجد الا كانت مما تعذر الاحاطة لا سيما فوقنا لزم ان لا
يتصف بالشاعرية ولا يجد بها وهو خلاف العلم الا ان يراد الصفات الوجودية
واتى اي ضرب الصفة على الموصوف في الحكمي كثير كما في الدار لازيد على معنى
ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم انا لما اقمنا البرهان على ضرب
الاعراض والقول بالتولد لا يجري في الحكمي لاستحالة وقوعه بينهما اتى انا الخ
لعدم الاعداد لغير المذكور فقصد بقولنا ما فوا الدار لازيد ان مرجع الدار في
عدا زيد الى حكم العدم وتحرير هذا الضرب حسبما اداه عبارة المفتاح ان ضرب
الموصوف والقصر الحكمي نوعان احدهما الحكمي والثاني الحكمي بالنوع ثم
ان في قصر الموصوف على الصفة اقسام ثلاثة عدم الاعداد بباقي الصفات والقلب
وقصر الموصوف الحكمي والقصر الحكمي سابقا وادعاء وقيل حقيقي وادعائي والا اي
قصر الموصوف على الصفة نحو ما الكريم الا في بخيل او صفة دون صفة اخرى مكانها
اي بخصيص الموصوف بصفة مكان اخرى واتى اي قصر الموصوف على الصفة
في الحكمي بخصيص صفة بها دون اخرى او مكانها ولفظ او للتنويع ظاهرا والمراد قوله
دون اخرى معناه متجاوزا اصفة اخرى فانها لم تطلب عند الشراكهما في
صفة الحكم بخصيصها بها بل تجاوز الاخرى هو معنى دون الاصل اذ لم
يكن في الشركة بد دون ذلك اذا كان احتمال شيء للتفاوت
في الاحوال والترتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم الشرع قد يستعمل في كل
تجاوز حد الى حده ويخطئ حكم الى حكم ونقايض الى نقول ان قوله دون اخرى ودون
آخران اراد به دون صفة واحدة اخرى دون اخرى بل هو احد آخر فصفة خرج عن
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بكثير من صفات وثبت صفة لاكثر فاخرج عن

كقولك ما زيدا الا كاتب لم اعتقد كاتبا وشاعرا وبخلاف قولك ما شاعرا الا زيد
لم اعتقد شاعرا لكن زيدا وعمرا وبكر فانه اثبات عمرو وبكر لك وان اراد بالعام
في الواحد والاشمول الجمع فقد دخل النفر الخصيص في هذا النفي لانه يخصص بوصفه
دون سائر الصفات او بخصيص صفة بعينها دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله
كان اخوي وكان آخر في تلك بخصيص امر بصفة دون سائر الصفات ليعلم ان
لعقد المخاطب اثنان وخمسون الصفات الا ان النفر يغير لي لعقد المخاطب بحسب
ما تقاه المتكلم فقط واحتمالا ولا يدخل تمام العقد الا ذا اراد المتكلم
محمول بالنفر الخفي الآخر في انهم اشتغلوا بصحبة الدار الا زيد فقط حتى
مع انه ليس دار المخاطب اذ عقد ان جمع الناس في الدار ويحكم ان يكون المراد
هو اثبات هذا المعنى مشترك بين الخصيص وغير الخصيص لكن خصته بغير الخصيص لان قصد
التعريف بل غرضه في هذا الكلام ان يتوصل الى نفي الافراد والتعدد
والتعدد التعميم لا نحوي هذا النفر الخصيص اذ لا يقال لا تعقد النفر الجمع
الصفات ولا الافراد وجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يريده احد بخلاف ذلك
وكذا اشراك صفة بجميع الامور كل منها اي فهم من هذا الكلام وفي استعمال كفظ
او في ان كل واحد من افراد الموصوف على الصفة وفرد الصفة على الموصوف فرد اي في
الاول بخصيص امر بصفة دون اخوي وبخصيص صفة بامر دون آخر وفي الثاني بخصيص
امر الصفة مكان اخوي وبخصيص امر صفة مكان آخر وانى الخطاب بالاول فهو غرضه بكل
في فرد الموصوف على الصفة وفرد الصفة على الموصوف من تعقد اكرمي بكرا وعمرا
او اكرمه موصوف واحد فرد الموصوف على الصفة وشركه موصوف آخر في
صفة واحدة فهو فرد الصفة على الموصوف مشركون في الخطاب بقولنا ما زيدا الا كاتب
في تعقد الصفة وما كتب به والشروط بقولنا ما كاتب الا زيد في تعقد اشراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا النفر فصد افراد قصد الكثرة اي قصد اشراك المذكورة
وبالثاني اي الخطاب الثاني في زيد كل هو خصيص امر بصفة مكان اخوي او خصيص
امر صفة مكان آخر من تعقد العكس اي بعكس الحكم الذي اثبته المتكلم في تعبير المخاطب

بقولك ما زيدا الا قائم فهو تعقد الصفة والتعدد وفي القيام وبقولك ما شاعرا
الا زيد فهو تعقد اثنان وخمسون زيدا وفي نسبي هذا النفر فصد تعريف المخاطب
اوان وبالسنده الظاهر عطف على قوله تعقد العكس والمعنى وبالثاني حكم
فوقك اي المخاطب بالثاني او تعقد العكس واما فهو ثاني عنده الاوان ابن
الصفة ملك الصفة والصفة بجزءا فرفقا الموصوف والصفة والصفة غيره
ملك الصفة فقد الصفة حكموا على المخاطب بقولنا ما زيدا الا قائم فهو تعقد انا ما
قائم او قاعد ولا تعرضا الجمع والمعنى بقولك ما شاعرا الا زيد فهو تعقد انك ولا
زيدا وعمرو فهو غرضك بجعل على الجمع وفي نسبي هذا النفر فصد تعريف لتوقفا هو غير مخبر عنده
المخاطب فالحاصل ان بخصيص نفر شيء دون آخر فصد افراد او بخصيص مشركان
آخران تعقد المخاطب وبالعكس فصد تعريف وان وما بعده فهو غير فرد نظرا
اذ ان وغيره الا ان يجعله المخاطب وغيرا لحكم احد حاكمون بالخصيص امر الصفة
دون اخوي لا بخصيص امر صفة مكان اخوي لانه لم تمثل الصفة الاخوي فتعرف
الحكم لك مكانها الا ترى لك اذا قلت ما زيدا الا قائم لم تمثل صفة الاخوي فتعرف
في القيام والقعود على التعريف فقد خصصته بالقيام شجاعا والقعود ولم تخصصه
بالقيام مكان القعود لانك لم تخاطب لم تعقد الصفة فقد القعود فتعرف في القيام
مكانه وكذا الكلام في فقد الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص امر دون
آخر مكان امر فقد الاوادوا الفقد الذي سماه المصنف تعريف جعل تخصيصه مكان
آخر فقد قلب فيقط فان قلت مراد المصنف بالاخوي احد امر الصفة والموصوف
فاذا فقد الموصوف بالقائم لم تعقد الصفة فكيف يتصور تعريف الصفة بالقيام
مكان القعود قلت المراد بالاخوي احد امر الصفة والموصوف لكن لا يتصور
تعريف الصفة بالقيام مكان القعود الا اذا تعقد الصفة والموصوف جميعا
اذ اريد بالاخوي احد امر الصفة فقط كما ذكرت فان الخطاب
لم تعقد الصفة احد امر الصفة لشرط عدم التعيين لان مفهوم كل تعقد الصفة
احد امر الصفة غير علم التعيين وبهذا صار فتعكلوا احد امر الصفة حاكمون بهذا

عزوه لانه لا يجيء وزه اي شيء آخر وهو معنى التعريف بهذا الى آخره المبتدا بالجزاء
ظاهر لا يكره لا شك فيه وقوله قول حسان ش واي شيء امر المجرد آل ثابت ش هو
بيت مخرم وهو والد كرا لعبد اراد واي مثل العبد ثم يجعل ظاهرا لاوضح فيه هو
بهذا كذا فيه لان الاجنبي لا يجوز فاصل الا مع لا يكون للخبر ظاهرا الفعل لكون
اعتبار تعريف الجنس مفيد الفعل واما قول ان اللام للعهد لما مضى من
بيان المشار بشعره وفيه وكذا الحوالة في اشارة الزيد بخبر المفرد انما يتم
حكم النفر اما ثانيا بغير تعريف الجنس لان النكرة عند سيبويه تفيد العموم
الشمول ش الجملة والمعهود في مخبر زيد المنطلق ليست في المبتدا والخبر بل احدهما
احدهما دون الآخر وكذا قولك انت زيد وبئا عروه ما شبه ذلك وكذا
كون زيد احوكا اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ش مثل هذا
الاحفاظ على اي لا لتقرر الاصطلاح وجوبا لا يعرف لانه اقدم واما خبر لانه
على الذات والصفة متعينة لكم سلفت او ما خرت لانه لا يتأتى على الوجه الاول
لكونه منطوقا به او لا بل كونه مسندا اليه ومبتدا له المعرف ليس الخبر خبرا كونه منطوقا
به ثانيا بل كونه مسندا ومبتدا به الفرد الذي هي المرتبة الباء والصفة هي المرتبة
فنقول اذا زيد المنطلق او المنطلق زيد كان زيد مبتدا والمنطلق خبرا وقد
علمت ان الخبر المعرف الذي له صفة مرتب بالاسم فالصفة خرجت الاعلى الذات
ومسندا الباء والاسم جعل الاعلى ما نسبي مسندا وقد ينسبق الى الوهم ان
تاويل زيد صاحب هذا الاسم حالا حاجة الى مسند لانه ش فرار الكوفيين الاكثر
مشائه هو الصحيح في مذهب البصريين وجوابه اني لا احتاج اليه انما خرجته ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه انما المجهول عنده هو الصفة وكونه صاحبهم
زيد وسوق به الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطق فيتأتى ان يكون
واجب فصلا لان الخبر المسبق لا يكون محمولا البتة فلا مرية ولا معنى لقولك ليت كان
صحة اني شغل الكوفيين المسند جزء فقد هم كثير من النحاة اني لا جملا لو اقع خبر
مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه

كيف يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابت فرنقف فلا كون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو اذ ير المسند الى المبتدا لا يحتمل الصدق والكذب
والقطع بهذا كما ان المقطوع به وجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو فرع تحقق النسبة
لا متعلق خبر المبتدا الاول لانه اسند اعني هو اخر الاشيء والجزي الاتري
ان الظرف في نحو ازيد عندك ام هل زيد عندك وليت ما عندك كخبر ضرب
اذ لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدا وكذا ورد على ما تقدم من حاكم
قولهم انما زيد قائم وزيد كانا سد وبحر اخر جوه عن حد الخبر
ولا يخفى ان العدول عن المعول عليه في كل مقام فقد وما او لكونه كاذبا فان
ارادوه الكونه غير مسبوق بعدم افاده لعدم ما يحكم والمخاطبي نزلا لوصف
الذي كونه مجهولا ما هو مجهول منسبا لموصوف الا انه لا كون الا جوبه قولهم يجب
في كل اي متعلق بمتعلق لان السبق الاصل هو الحمل وكل ما توصل الى شيء
وجب السعي عليه ما لم كره ش يجب المتاخر هو ان المبتدا المكرر مسندا اليه غير
المسند اليه الشرط فاذا جاء على ما يصلح ان يكون مسندا الى كل مبتدا صرفا للمبتدا الا
نفسه سواء كان جامدا على الفراء مشتقا وضعفه معناكم ثم اذا كان مشتقا فهو
المعتد به اما لا كتفاء بما تضمنه عن الضمير كما مر في الصلة او لكونه مسندا الى
الحكم وقوة على ما تقدم فلا كون مسندا الى خبر المبتدا او يخرج عنه كما مر في
صفته ويتعين له يحمل سببيا كما سبق الى اشاره وما ما ذكره الشيخ فرد لان
الا يجاز به وان الاسم لا لوناً به معرى عن العوامل الا لحرف فدعوى بناء
البناء على ان الاسم لا يوناً به معرى عن العوامل الا لحرف فدعوى بناء
زيد فقد ثبوت قوله السامع مالك زيد الا اخبار عنه فقد تواطئ
زيد فقد ثبوت قوله السامع مالك زيد الا اخبار عنه فقد تواطئ
للشوب وامنع عن السبق الشك وبما يحل ليس الا علام بغيته مثل الا علام بغيبة
السبق عليه المقدمة فاني ذلك يحيى بما كيد الا علام فرد المقوي والاحكام
فيه حمل مخاطبه زيد منزلة وزيد مرتب به وعلامته ذلك فاني ذلك يجب ان يكون
للجملة او اقعة جزاء جزاء الشرط اذا وكونه واحدا متى كما كان مبنى

ان تعرض لصور التخصيص نحو انا نعبد ونحن نستعين ورجل جاءني وما ضربت الا زيدا
فقد بدا التخصيص فان المسند منا جد فقط فالف هو داخل في المعنوي مرفوعه
بكرر الاسناد فكما تقول للمعنوي سواء كان في سبيل التخصيص او لا فقط المعنوي
مثل التخصيص صح حسنا نفوته وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث ذكر في تعريف
عرف ان عدم اعتبار العدم وان جزءا بعيدا الا المعنوي واعتبارها التخصيص
التخصيص ولم يقل لا بعيدا الا التخصيص كيف لا وقد ذكر فيما ان ليس التخصيص
الا تاكيدا تاكيد وبهذا اندفع ما ذكره العلامة وغيره من ان المغايرة بين التخصيص
التخصيص فقط دون المعنوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل و
بعد تسليم العرفان الحاجة الى التاكيد والبيان ثم المعنوي قد يخرج بان المسند لا
يكون جملة الا المعنوي او كون بيع نفر نجما بان المسند في نحو انا سعيت حاتما
عنه قصد التخصيص جعله بسبيله وطريقه وغرضنا كما مر وقد يخرج ايضا لاحتمال
الغلبة ذهر اي الظرف مقدرة بالفعل لان الاصل في الفعل هو الفعل
اسم الفاعل انما يعمل لشبهه بالفعل فما لا يحتاج ان يرجع الى الاصل و
لا شبه له بالفعل فلا يعمل عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل و
هذه الدار جوزها لكن لما كان في الدار احتمال ان يكون مغصوبا او
هذه المرة واحد يكون جملا والى فعل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الجزاء ان يكون مفردا
لا صلة المفرد فمرادهم بالاصل هو الاكثر الغالب هو ان الاضافة هو ان
الدار ثابت فيها استقر لانه واستقر ثم عبارة المفتاح مرشحة بالمقام
ان الظرف مقدر بجملة والمقدر هو الجملة الفعل فحسب الى ما ذكر هو الفعل
الى الظرف ولم كان خروج الفعل في بكر المقدر هكذا لاجل كونه فضلة لا جرم
ان الفعل او المقدر فعل لان يعبر عنهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا وهو خلاف المراد من الاصل مع ان فيما قد ذكرنا سابقا
على ظاهره اذا عرفت ان الجملة المقدرة مقدرة باسم الفاعل عما غير الاصح وفاده
واضح لان الظرف فكما ان الرب مفرد لا جملة فكذا ما ينبغي ان يقول او الظرف
مقدر بالفعل وانما غيره هكذا في كلام المسند اليه اما تقدمه

فلتخصيص المسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند مجازا وغير الفضل لان مع
قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا تجاوزه الى القعود مجازا ايضا عرفا
بخلاف خرج الذي اذا عرفت ان المسند هو الظرف الغير فيها والمسند اليه
ليس بمقصور عليه بل هي عبارة اخرى الجور الغير الراجح الى جور الجنوح
ان المراد ان عدم اعتبار الفعل مقصورا على الاتصاف بفي خرج الجزا وعلى الحصول
فيها لا تجاوزا الى الاتصاف فقي خرج الدنيا والحصول فيها وان اعتبر
النفي في جانب المسند فالمعنى ان الفعل مقصور على عدم الحصول والكينونة
فرخرج الجزا لا تجاوزه الى عدم الحصول في خرج الدنيا فالمسند اليه مقصورا
المسند فقط اعتبر حبسي وكذا قولك لكم دنيكم ولي ديني معناه دنيكم مقصورا على
الاتصاف بكم لا تتجاوزه الى الاتصاف بي وديني مقصور على الاتصاف بي لا تتصف بكم فهو
فرخ ضمير الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض وتقدم ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح فرخ قولنا ان ضربا الا على ريا ان معناه ما ضرب احد مقصورا على الاتصاف
بعلي ايرلا تجاوزه الى الاتصاف بغيره ليس النفي حينئذ خبريا يلزم فرخ كون ريد
مقصورا على الاتصاف بل الاتجاوزه الى غيره ايضا وكذا قولك لكم دنيكم
ولي ديني فمعناه دنيكم لا تتجاوزه الى غيري ايضا وكذا قولك لكم دنيكم
هنا ليس على سبيل الحصر اي دنيكم لا تتجاوزه الى غيركم وغيري لا تتجاوزه الى غيركم على
سبيل الحصر اي دنيكم لا تتجاوزه الى غيركم كما ان خبر قائم زيد
ان المخصص بكم وديني لا ديني والمخصص بي وغيركم كما ان خبر قائم زيد
ان المخصص القيام دون القعود ولا ان غيره لا يحوز فانها ملتبسة الى فرهما
الكلام في الحظ والخروج عن القانون والمراد اي ولان المسند عدم الحصول
عليها وكرنا تقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه فوالرب فيه فلم يقل
فيه رب الدار بقدر عليه فيه الرب شاركت الدار بجر لانا الخطاب
بناء على خصائص عدم الرب بالقرآن وانما قال فيه ساركت الدار دون
ساركت الكتب بالكلي تلافا لان الظرف ليس كذلك لجواز ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والعبرة في مقابلة القرآن هو باقي كتب الصرف كما ان المغير

فرمفاد حوز الخ حوز الدينا لاب بالمشروبات وغيرها او الشبه عطف
على خصصه اي بعدم تخ المسند اليه بشبه فعل او اول للامر بخ انه اي المسند خبر
او الخ لا بعدم تخ الثبوت وان فاعل اول للامر بزيد بما علم اخبر
لا خبر ثان على الغير والنظر الى انه لم يرد فراد الكلام جزء للمبتدا قوله
امير قول حسان مدح البيت عوارضهم فشر كبارها وهذا الصغرى يا حبذا الدار
فانه لو اخر الظرف اخر لوقع المبتدا امرهم لتوهم انه نعت فلا جزم بها
المقدم وجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو فراد رجل لمسير
المبتدا مقدما الحكم عليه كما زموصوف معلوم بهذا الحكم كان على فانه
نفع نكره لعدم الحكم عليه نحو قائم رجل وشبه طلع نخيل الجزم فاعل بخ
قايم رجل لان الاسبق في الحوز ان يكون قايم مبتدا ورجل لانه كالمتأخر
الظرف فانه يتجز كونه خبرا ولانهما استوازه الظرف لم يتنوا فرقا
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب تقدم نحو في الدار رجل او مستوى عنده
او رد على نحو فراد رجل ان التخصيص اذا كان بسبب يقدم الحكم يكون الحكم
على غير المخصص مزوره الى المخصص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان
لا حكم على ما ليس بمخصص فلهذا قدم ما ذكره ابن الناظم وهو ان جواز
نكر المبتدا استثنى حصول الفايدة فاد حصلت الفايدة فاخبر عن نكرة
ثبت نحو رجل في الدار وغلام على السطح وكوكب اقصى الشرق او الشمول
نحو حدث بقوة وجهل الامام او التقدير في اذكر المسند اليه كقوله امر قول
محذوب وضيعت في المقصر اقول نشد بذه هو المسند المقدم والمسند الفعل
الضمير وما عطف عليه تشرق فخ اشرق نحو صار رضيا وفاعله هو الدينا
والضمير العايد الى الموصوف اعني شمسا هو الجو ورفي قوله بهجتها اي بحسنها
اي بضمير الدنيا سورة بهجة بذه الشمس وبهايها وقد توهم بعضهم ان اشرق
مسند الى ضمير شمسا والدينا ظرف اريد الدينا او صول على تقدير شرق على الجبل
الشرقي وهو سهو غير الفعل الضمير والوصف كثيرة المقصر الاسم والضمير وما عطف عليهما المسند

الضمير الاستتار نحو كيف زيد وكونه اسم سند الفعل نحو خلا زيد الخ واستحقه
واحتملها الضمير اما الاول فلشهره امره ولان الكلام فراجز دون الاثنا
واما الثاني فلان الاصل ليتنا عكسا بالاثنا بخ المذكور على التغير
المقتضى للعموم وجميع المذكورات تفاصيل بخ ما مر في المسند اليه
ما جد الخ وهو ما سند الى المسند كون المراد وقع الكلام فاده التجدد نحو
عرف زيد وذكر المصنف لانه تقوم بنية وجه واشكال ليشمل ما في احتمال
وذلك انه قال اولا في كون المراد وقع الكلام فاده التجدد وهو الشيء يجعل
المسند فعلا وعدم اليه بخ ما سند اليه فراد زيد خبر الاول وقوله في الجزء الثاني
الاول في حزا زيد بخ وانا عرف واث عرف وزيد عرف قال في الفعل فيه
ليسند الى ما بعده وهو الضمير ثم اشار بوجه آخ ان هذا الكلام صريح في
ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمر المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلا من الضمير والمبتدا
حكم دليل بخ فلم لن قال ان المبتدا لكونه مبتدا مسندا اليه عرا عن اسناد اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه خرد المبتدا الى نفسه فتضمنها
حكم سواء كان خبرا غير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان مستقلا بالحكم
للضمير فرد ذلك الضمر الى المبتدا اثنا فيكسر الحكم قوته وهذا ظاهر في ان
اسناد الفعل الى المبتدا اولا بالقصد الحكم فيها سيقدم على اسناده الى الضمير
وهل هذا الا اثنا قض وثنا بهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعرض اما
عوف واث عرف وزيد عرف اذا كان الى ضمر المبتدا في الدرجة الاولى
على ما ذكره وهنا كيف يصح الاحتراز هنا بقوله في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل في كل منها مسند مقدم على اسناده اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض
وكذلك يجاب عما لو قال ما ذكره عوف خبر اسناده مترتبة في التقدم
والاخر وكيف هنا وعوف الى زيد بطريق القصد واشتراك اسناد الفعل

الى المسند اقول عود الضمير مجموع وثانيا اسناده الى ضمير زيد وثالثا اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة نحو والضمير الى زيد بسبب عروض الاسناد
له مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد بسبب تحقق
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا توقف على شيء آخر فانك ان جيء بالفاعل انما تحكم
بعد الفعل والمسند اقول فكما تحقق الفعل مسندا الى ضمير تحقق المسند اليه المسند
ثم اذا تحقق الضمير فتحقق بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر كلامه
بما صرح فيما بعد ان اسناد الفعل الى ضمير المسند المقدم على اسناده الى المسند اليه
عود الضمير وهو انما يكون بعد الالتزام وكلامنا في تحقق نفس الحكم المحمول على
اسناد الفعل الى المسند اليه بل المقصد هو فراغ الرابط المضمر المقدم على
اسناده الى الضمير المسند اليه بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تغفل فانه
اذا حمل الاول على الالتزام اما استدراك كلامه اذ لم يقع اما اقتضاء القول بالاسناد
الثلاثي لان قوله ضمير ذلك الى المسند اليه انما يتم اذا كان ضمير مسندا الفعل الى الضمير
فحينئذ نقول هو ضمير لا يصح ضمائر ثانيا ولم يكن غيره كما تقدم الا ان
الاخيرين منه وهو الثاني منهما لما كان اولى الاسناد من غيره الاسناد الفعل
الى المسند اليه بطريق المقصد والمسند اليه هذا الاسناد متقدم على الفعل كانشاء
الاسناد خارجة اقول فيه اولا ان قوله الدرجة الاولى كخوف زيد فاعل المسند اليه
الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه كما تقدم فما معنى قوله
لا دفع له وهو ان قوله فاعل الفعل فيسند الى ما بعده وهو الضمير ابتداء الا ان يصح
تعليلا لما خر عن الاشارة المذكورة بقوله فالدرجة الاولى لانه انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير المنصوب اوليه اسناده الى المسند فلا يصح
لهذا الكلام مغزى فتدبر المقام اصلا واما الصالح لذلك ما اورده في بحث
الضمير فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المسند فالدرجة الاولى وثانيا
خلافا لما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان كخوف انما وقعت
واقعة عرف وزيد عرف لخيبة السوط دون الخيبة والخوف ثم ان تقدير

لمناظرة بعض الفضلاء وكتبت ذلك كلاما فاضل الجدوي وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير كخوف زيد فانه اسناد الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناد الى المسند اليه بتوسط الضمير
وهو يقتضيه المسند اقول وصرف المسند الى نفسه محمول على العموم اذ قوله فتحقق
ذلك الضمير الى المسند ثانيا محمول على ما تقدم من تمايز العموم الاولي عن الاسناد
في الدرجة الثانية ما يقتضيه الفاعل وهو ظاهر لا غبار عليه بعد التشبيه
والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع الناقض عن كون الاسناد
المقدر انه في اراد بالاسناد الذي يقتضيه المسند اسناد محمول الفعل الى المسند
فهو لغو ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة المرئي الخبر واحد فعاد الاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا يرجع بما يكشف قصده سيما الاسناد بواسطة الضمير كما
يشعر به قوله ثم اذا كان منتهى الضمير صرفه لذلك الضمير الى المسند ثانيا
فانه مشكل الاشكال وقد اجاد بالاسم المضمر بزيادة لفظ الضمير الا صاد
وتثير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة وفي العبارة لم يتضح في شرح
كلام الشارح ولم يتبين لا في الخلط ولم يتوفق لتحقيق مقصود السكاكي فيما
المقال ولم يرده لا لطيف خيال ثم بالغ في تشنيع الشارح ملفقا لما كان
عند الناظرة وتشنيعا مجاورا عليه واما اقوله كلام الشارح انظر
في وجوه الاول ان لفظ المفتاح صرح فان كلا من المسند جعل كخوف زيد
الفعل ومتعلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان كخوف زيد من التجدد
التجدد دون كخوف زيد فراجع الدرجة الاولى وثانيا قوله فيكون الضمير حاصلا وحاصل
فانا نقول بانكار جعل سيبويه الثبوت وهم لانا نكون ذلك والم نكل الجرجاني
فعليه والقول بافادة التجدد دون الثبوت مجانبا عن الصواب دون مجالا يخفى
بطلانه اشط ان قول صاحب المفتاح وقولنا فراجع الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
ظاهره ان المراد باسناد فراجع الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير

لا الى المبتدا كما زعم الشارح ثم قوله وكذا العكس صوابه المبتدا الى نفسه
الى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعد الاسناد الى ضمير المبتدا الكائن مسندا اليه
غير اسناد الجار والمجرور اذا لفظا اما هو مع الخبر الغير وما في نحو زيد قام
ان الفعل مسند الى المبتدا فاعتبار اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عنه
والضمير كما في المفتاح صيغة المتصل بفعل الرابع انه يراد به الاسناد
المنسوب المخصوص فالمتبادر من كلامه ان الاسناد واحد هو نسبة
العرفان الى المتكلم بالنسبة والمراد به الوصف الذي يحصل به اهل اللغة
احد الطرفين مسندا اليه والآخر مسندا فظهر ان الاسناد الى الضمير العائد
الى غير لا يخص الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالجار والمجرور في نحو زيد
في الدار على زيد قام وان الاسناد ليس عندهم لا يجاد المبتدا والخبر ولا يعد
العوامل وغيرها فاعل ومعمولا مثلا فيما زاده اعتبارا ما الخ مبني على
ان المراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الجار الذي هو الجملة فلا وجه لجعل الزاي
مع ايه المشتق عاطفة وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا قصد اجماع ما فيه
من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على التداخل
الاسناد مع ان مجرد الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى
الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي
هي الخبر الى المبتدا وهذا كله لم يقل به احد ولم يبق الا ان يقال قيدت قد
فيما مر كرت لا ليس مراد الشيخ بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدا وكلام الشارح انه لا يخلو عن تعرف بذلك وكلام المعارض
غير وافٍ بتمام المقصود فاذا كان في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي الحمل على ما
عرفت مع تخلصا عن فتح مع ما يعد للتجرد دون الثبوت قلنا الاولى ان يوجه
ان الاسناد في الدرجة الاولى في الدرجة الثانية واحد اعتبارا بالاتحاد
لان الاسناد اليه الفعل ليس الا غير ومن حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
الى غير ومن حيث انه عبارة عن شأن من شؤون الاسناد الى الضمير العائد الى زيد

الى ذلك الشيء من حيث هو هو الا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لا يجب ان يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا
قلنا في نحو زيد ضاحك ان قام مسند الى ضمير هو عبارة عن زيد
ضمير ذلك الضمير هو المسند الاعتبار الاول في الدرجة الاولى ثم اعتبار ان
المسند الى الضمير هو الجملة التي هو الفعل والفاعل مسند الى المبتدا
الذي هو زيد في الدرجة الثانية ثم اعتبار ان المسند الى المبتدا هو الجملة
الى نفسه وانما كان الاعتبار الاخير متأخرا عن الاسناد لان هذا الاسناد
عارضه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر الذي هو متأخر عنه فكذا الاعتبار الذي
فانه انما يكون بعد اعتبار ضمير الخبر للضمير كونه عائدا الى المبتدا والا يلزم ان
يكون الخبر مفسر الضمير وغير مفسر وصفة شيء واحد في حالة واحدة وهو محال
ثم اذا كان مفسر الضمير هو ذلك الضمير الى المبتدا اثنا عشر بعد صرف
المبتدا الخبر الى نفسه ليكون الخبر مفسر للضمير الذي مسندا اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الاخير من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى
هذا فالحكم هو الاعتبار الاول منه وحيث لم يستقم كلامه الذي نقض به
الامثلة الثلاثة على الوجه المستبدع والمستبعد كما زعم واما اتى فهو ان
سوق كلامه اذا كان المراد بالحكم افاده التجرد دون الثبوت يحمل المسند
الواقع في ذلك الحكم فعلا والمقدم ذلك الفعل انه على اسناده الى ضمير الدرجة
الاولى لغير الفاعل علما واحدا كما هنا اسنادا آخر كما في زيد عرف و
قام ابوه زيد على انه مبتدأ وقام ابوه جزء مقدم عليه اولم يوجد
كما في عرف زيد فيجمع بهذه الصور نحو التجرد والحدوث ولا فرق بين ان
الفعل على اسناده الذي في الدرجة الاولى اخبر بقوله في الدرجة الاولى
عن نحو زيد عرف لغير مخبر اسناد الفعل توسط الضمير الى المبتدا فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افاده التجرد ان يقدم الفعل الذي على اسناده

وبذا اغنى الاحتراز عن نحو يدوف وانا عوف وانت عرف لانه ما ذكره
الشارح احتراز عن لانه لا قيد التجدد لما مر فيه كثيرا ذكر في بعض
نسخ المتن والمراد فيه لغرض المسند اليه فخرج نحو ضربا كما ذكره وانا عرف
وبهذا صح التوافق والتكرر والعدم وان جاز الاطلاق التقييد
وعرفت كما سبق والمعنى الذي قصد ذكره فيها اي في الاسم الذي
يجري عليه وفي غيرها من الفاعل والمفعول به ونحوهما اي في الاسم الذي
كثيرا ما ذكر لان بعضها مخصوص بالاسم كغير المضاف فانه يختص بالمسند اليه
والمسند يكون المفرد فخلافا لمن خصص المسند لان كل فعل مسند وايا فاعلا
يصح ان يكون عن المسند فلا يصح له ليكون محله وايا ما كان فانه اشاره
الى ان جميعها لا يجري الا بر عن مخصص بها لا تقضي جريان شيء من المذكورات
في كل منها بل بر فصلا في جريان كل منها فاذ يكفي لعدم الاختصاص
بالاسم ثبوته في واحد منها فاختار بها الباب الرابع احوال
متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلق الفعل قد يجري فيه
كثير من الاحوال المذكورة في الاسم كما اراد ان يشير الى تفصيل بعضها
لاختصاصها بنوع عروض ومزيد تدقيق موضع به الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وقصد به عما الفعل وعدمه من بعض العوارض عما يعرض
ثم مهد لهذا بمقدمة فقال التقديم المفعول كالفعل مع الفاعل اي العروض
من ذكر وحذف ونحوهما اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لاذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افاده بقوله اي يعلم الفعل بكل
منهما الخ فان يكن بالمفعول فاعل فيه وقوعه عليه وفي هذا العموم اشارة
المفعول به لان به التهيد كما قدمه وليكن سابرا الفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فالغرض ذكر ما مع الفعل افاده بقوله بهما وجاءت
محمد كما لو قرع فزوله ومعه وغير ذلك افاده وقوعه عطفا اي بيان الغرض
من ذكره مع الفعل وثبوته فقد يجري غير اراده ليعلم فيه وقع وعلى فرد وقع

افاده وقوعه المفعول

اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح
لنحو ضرب الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك فهو الا لفاعلا والمراد الدال على
مجرد وجود الفعل لا يريد انه وارد بل متى يخبر وقع منه فقط ذكر المفعول
ولم يذكر معه واوارد بقيد يسير وقع عليه فقط ذكر الفاعل وبر الفعل فقط
واسند اليه فاذا تم ذكر المفعول به معه اي مع الفعل المسند الى
فاعله فالغرض ذكر اثباته اي ايجاده كما في اثبات ذلك الفعل فاذا قلت ذهب
اي متى المفعول فاعله مطلقا اي في جميع اغراضه وعموم فراد الفعل فانه يراد جميع
افراده او خصوص ما فيه يراد بعضها وفي غراضه وفي غراضه يقع وقع عليه
فضلوع عمومه او خصوصه شمل الفعل المتعدي مرة للازم وهو لم يجد له
المفعول الا بواسطة دلالة القرينة كما مر فراد ما سمع منهم انها
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل اعتبار تعلقه بوقع عليه
فضلوع غرضا لمتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض
بيان حين ما تناول الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكون كلا مما مع
مر انك اعطاء غير انه ما سمع فرق بين وجود هذا اعطاء هو اي هذا
العلم الذي ترى يدل الالتزام عرفا زيدا ما يحمل المفعول حال كونه معطى
اي من حيث اعتبار عموم او خصوص فيه وفي غراضه المفعول كناية
عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه معطى بصوص ما تعلقه قوله تعالى
كذلك انا كذلك نفعل بمن يسير الى عتوه والذين لا يسلمون فان
الغرض اثبات العلم بهم وقد عمم في غراضه عموم فراده وقد خصص
وفي غراضه تعلقه لمعلوم عام او خاص فالمعلوم المستوى في وجود العلم
والعلم وفي لا بوجه وضع به الم يحمل معنى العلم كن في العلم معلوم مخصوص
مثل علمه الفرشة وانما قدم الثاني لانه اعتبار ذكره وقوعه انتهى ما
ذكره الكل في بحث افاده اللام الاستغراق اذا كان المفرد خطا
لا استغراقا لا يكفوه عليه السلام الموفر عن كريم والمنافي حب الشكر

باللام سفرا كان او حضرا على الاستغراق لغلبة ايمانهم ان القصد الى فرد دون فرد خروج عن حكم الحكمة فيها ترجح لاحد المتساويين من غير مرجح اما اذا لم تكن ثمة حكمة اصلا فالعقول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل من غير التفات الى كونه لازما او متعديا فالمعنى لو شاء الله لاعطاهم كلهم لكن لم يشأ لحكمة اقتضت ان يعطي البعض دون البعض وقيل المعنى لو شاء لاعطاهم كلهم لكن لم يشأ لعدم استحقاقهم ذلك وهو ضعيف لان الاعطاء تفضل محض لا يجب على الله شيء بسببه وقيل المعنى لو شاء لاعطاهم كلهم لكن لم يشأ لعلمه بان بعضهم لا يستحق العطاء وهو ضعيف ايضا لان الاعطاء تفضل محض لا يجب على الله شيء بسببه وقيل المعنى لو شاء لاعطاهم كلهم لكن لم يشأ لعلمه بان بعضهم لا يستحق العطاء وهو ضعيف ايضا لان الاعطاء تفضل محض لا يجب على الله شيء بسببه وقيل المعنى لو شاء لاعطاهم كلهم لكن لم يشأ لعلمه بان بعضهم لا يستحق العطاء وهو ضعيف ايضا لان الاعطاء تفضل محض لا يجب على الله شيء بسببه

العبارة والكناية ما ذكره المصنف وتحريرها ذكرنا فليتدبر فقط علم فان هذا المقام مما وقع فيه معظم خبط عظيم **والاول** وهو ليحمل الفعل متعلقا كما يدعيه متعلق بمحذوف خاص يفهم من قوله **ليتذكروا** المقدر اي ليتذكروا المقدر بما يدل عليه شيوع حاله وخفيت حداه اي يربي بمطر وبسح واعلى ان يكون وقوعه وذوبه مع قدرته بالمطر في سنة وبالسح اخرى **والثاني** اظهر على استحقاقه للاضافة الى ضميره **فلا يجدوا** عطف على المضارع المنصوب فيدل بطريق الاحداث وحداه والذين يتمشون الاضافة **الى اخره** فوائد والحاصل انه تنزل بربي وبسح منزلة اللازم اسند رسله الرؤية والسماع عن فعلي المفعول المخصوص هو محذوف واخباره بادعاء الملازمة بين متعلقي الرؤية وروية آثاره وبين سنة وكذا بين متعلقي السماع وسماع اخباره ولا يخفى ان آثاره واخباره بقيد الكثرة والاستمرار الى حيث تشعر حثا ما فيصير كالمرئي وبمعناه كل واعي يرى سيرا الى آثاره ولا يسمع الوعي الا اخباره فقد ذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت بهذا التغيير عند ذكر المفعول والعدول لم يقل فلم يشأ الفاضل عن ذكره والاعراض عنه لانه اي ما فضله يكفي فيه الحذف والبصر وسمع حتى يعلم ان المقدر المسند الى فاعله اثباته فاعلا او نفيه عنه مطلقا فيفضله لعلقة بمفعول عام يدل عليه المقدر ربكم الغوائي **الذي** الدال على تغاير المفعول الذي عاما فاعلا وان خاصا فخاص وانما فاعل فقد تعلقه بمفعول لانه لو لم يتعلقه بمفعول لانه اثباته او نفيه مطلقا فاعل فقد اثباته او نفيه خاصا بخصوص اراد الفعل او عمومها مع قرار التعلق بمفعول لم يكب لقد برا المفعول بل لم يجز فوت المقصود كما اذا قلت فلان يعطي كل سنة او ترى اي يعطي كل عطاء ما مع تغاير المعطى او فلان يعطي مع قصد ان يعطي كل عطاء مع قرار عطاء للمفعول فالغرض تغاير افراد الفعل او تغاير المفعول ظاهر وبهما والنفي فرض فلا زمهما قرار الوجود طلاما لم يتبين

فرالاعتبار والمقصد ثم الحرف اي حذف المفعول به اللفظ بعد فراغ المتكلم
اعني وجود الفرسة اما قبل بعد الاتمام كما في قولك اشتبه
وقوع شر طاعلى الحرب مثل قولك اشتبه انا لكم لعله اي لعلى فعل الشبه وجا
نحو قولنا لعله يكرم جميعا اي يولنا بانكم لعلكم اكرمتم فانه متى قيل لوشئت
علم السامع ان مشيئاك متعلق الشبه عليه كم سبق عنه فاداجي الجواب
الشرط صار سببا وجد اوقع فرالنفس كالمحذوف نحو قولي الحر تجتبي بريش انه
ويصف تقويته الحزن والبرعليه لوشئت الاتكي وما بكيت عليه ولكن
ساعة الحبيب يوم ونهاوا عدته دهرا لكل مدة منتهى وسهام المنايا بازاء
سوام فان فعل فعل الشبه بكا والدم موجب فلا بد من ذكر المفعول ليستقر في
نفس السامع فجا بقول السامع بماذا قوله اي قولي لها الحبيب انا حداجوك
ولم يجئ سواء لحذف غير ذلك لوشئت ان اكي لكت تكي فليس بسد
امر جائز كما فحذف مفعول المشيئة بنا على قرائنه تعقبها به على ما يستبين الفهم
وذهب ابو صاحب الغرام في مراده لوشئت اي لكي تكرا بكت تكرا فعلم
كحذف مفعول المشيئة ولم تقل لوشئت بكت تكرا لان فعل المشيئة بكا والتكرار غير
كتعلقها بكا الدم فتدبر هذا الوهم وصرح بهذا القيل لان المراد
بقوله ابكا الحبيب لا البكا والتكرار لانه لم يرد ان القول لوشئت لبكيت تكرا
بل تكرا بكا واحدا وان القول اقتضا المحال فلم تقل متى غرغرخاطر تحاك في صدر
لوشئت الكاغرت حتى واعصرت عبر تسيل مداوع لم اجده وتوضيح
شاهد بل المدح انتكر فالبكا اذ يراد اتباع المشبه عليه بكا مطلق سبم
غير معتد في المكرار انه والبكا انما معتد سعدي الى التكرار فلا يصح تفسيرا
للاول وبيانا كما اورد قول شئت ليقبل وبها عطف تفسير كما اي فلا يلتبس
الا عجاز وعما شاع سوا ان عرفوا انه بدر فزها التمام ما قبل انا للحام في
مفعول لكي واراد ان ليس في قول حذف فراالمفعول لبيان بعد الابهام
بل لغرض اخر لان كجهدان يريد اني ضعفت وكنت بحيث لم يوما ماده الدمع

الملتجا الكاذبة والزلة
بهت

الانزاف انتهاء الدم
للانسان ونزح الطعان
ه

تجاذب

الخلع والنجاذب
حذف

صعرت بحث اقدر على بكا التكرار والمغرورشت اي لكي لكذب اكت لبكرا كما
انه مرباب الشارع مثل ضربت وكرت يزيد الحكم في فعل لوسلم اكي فيما
بلكنه لما لعلل ترتب بنا الكلام على قوله فلم تبق سوى السكوت فتكرار مثل
على ما ذهب الاخفش لان بكا التكرار ليس سببا للكف والكف والقعود
على لا موقوف عليها اي لا يبقى فيه غير السكوت كخلاف عدم القعود البكا الحبيبي
فيصل منه لي المدح السكوت فانه ما موقوف عليها الا تبقى فيه غير السكوت في حين
ترتب النظم على ما مر وما يحذف والمفعول الواسط لبيان بعد الابهام نوعان
احدهما ان يراد اثبات اصل الفعل من غير ان يقال الصدع امرا نا شرفيها فتحقق اي مرا هم
ما لفتي وهو ما يقع لكتمهم وافهامهم واما عطف على قوله اما بالباء والحرف
لدفع توهم ارادة مرادا ثبات المعنى لغوله نوهم كقوله اي الشخير مرة وكم ذرشت
اي وقت غير معين كما مر حادث في الحال فلان على ان الام قبل وكم في جزء
جزءا قوله في الحال حادث واذا فصل مر كم الجزء وجزءا فعل متعد وجب
الاتيان بمفعوله بالتبعيض المميز لمفعول ذلك الفعل كقولنا نزح كم نزحوا من جبات و
كم يمكن من قرنه ومحل كم هنا النصب على المفعول وسوغه الابهام شبه بنا جوا
حذف اي فطفق اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ قد ذكر اللحم على ما مر
قبل وذكر ما بعده اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم لان الحكم قد يتعلق بالشيء
اللحم فذكر وذكر اللحم ليدفع توهم ان السامع بنا الوهم وتصويره ينقض منه اول الامر
ان الحكم متعرض اللحم حتى لم يبق الا العظم واما لا يزيد ذكره اي ذكر المفعول
بنا على وجه غير ما قاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول ظهرا
لكان الغاء فجوده على اي وقوع الفعل بكا المفعول ظهرا لا ضمنيا بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي بخبرة طلبت فلم تجد في السؤدد و
المجد والكارم مثلا اي قد طلبت لك مثلا فحذف المفعول لعدم اللفظ او لذكره
لكان الناسب فرقوله لم تجد الا اثنان بضمير اي فلم تجده وقد فوت الغرض
وهو ابقاع نفي الوجدان على مطلق لفظ المثل لكان الغاية بعدم وجدان المثل

الانزاف انتهاء الدم
للانسان ونزح الطعان
ه

تجاذب

فهو صريح عبد القاهر وصاحب الكشف الى ان حرف المفعول له للتعدية الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي لتصدير مفهم الستي ومعناه التردد واما
انا لستي والتردد وابل وغير فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل
اوقدر يستقون اليهم وتردد والى منها لتوهم ان المراد حمل كثير من جهاتها
على التردد والى من على الستي من جهة ان التردد يقتضي مستقبلا اهل الابل
اليهم اذ الغالب ان تتبع الماء كل عشية او نحو ذلك فلا يحسن ان يقال
الا يحسن للزوم لكل من جهة قصد والتردد فيها وقصد والستي من الناس
على جهة تردد بها عشية وستي الناس مواشيهم حتى لو كانا تردد والى غير منها
وكان الناس يستقون غير مواشيهم من غيرها مثلا لم يصح المراد من قال ما ذكره وقد
اعترض صاحب الفتح بعد ان اول كلام الشيخ وعقل عنه الجمهور بالتسخط
كما مر ان قوله تعالى كما اخرجك ربك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون
ابرز ما فاك بحرف لان فواصل الآي على الالف والاشباع في نحو قوله تعالى
واحد عدة من ايام اخر اقول الذي ذكره صاحب الكشف هنا ان حذف
المفعول لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات
الله تعالى ذكره اي ذكر المفعول كقول عايشة طار بصيت منه اي بخبر الافك
والا فاي شيء في الهرة والاكثر خطاء او انكحي غيره اي كاره ان يبت الليلة
او تجده او عاقبته او نحو ذلك فالمراد صلح لينذر بالسوء اي لينذر الذين
كفروا الحذف لتعميه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وقدم خبره اي متعلق الفعل
وكونه اي نحو المفعول من الحار والمجرور والى او الظرف ونحو وكل عليه
امر على الفعل او الخطاب لغير كقولك زيدا وقد ضربه عمرو فانك لم ترد ان انسانا
وانه عبر زيد فانه سبب فزعا ووقوع عرفانك على ان مخاطبك
لم تغيره عن زيد بقولك انكرته اي انكرت زيدا عرفت لا غيره

وقد يكون الفعل المراد الخطاء فراد الاشراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا او عمرا او غيرهما وقولنا انكرته زيدا عرفت حمله كذلك
على احد امرين ذكره بل كان الاحسن لمن يقول بل حمل على الخطاء لافادة
الاختصاص لم دخل هذا في الحصر بانواعها اللاتي وكقولك زيدا الكرم وعمرو
لا كرمه فرد الامر والنهي فانا عار ردا الخطاء فلا تتجه على انك اي
ولان المصدر المراد الخطائي لغير المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول فاتجه لا اللاتي ما زيدا ضربت ولا عمرا ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
اما الاول فلان المقدم ليفيد وقوع الضرب على احد هذين مختصا بالمعنى
الاختصاصي فوقتك لا غيره صريح فرع فيه ثم اذا فات قرنه على ان المقدم
ليس للتخصيص لصح لم تقل ما زيدا ضربت ولا عمرا كما ذكروا فانه غلط ولا
غير وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا والام لكن المقدم لاختصاص مخالف
ما اذا كان زيد والمراد بالمخالفة ما ليس في الكلام ما يدل على انتفاء الضرب قرينة
الى الصواب فراد الاكرام وانما الخطائي المضروب حتى احتيج انا زيدا
الى الصواب لي كما زيدا ضربت ولكن عمرا ولا ما زيدا بل عمرا عرفت فانكرته ان
قدر الفعل المحذوف المغير بالفعل المذكور فحال المنصوب كحال عرفت زيدا عرفة
والا اي ولم تقدر المغير فحال المنصوب على هذا كحال زيدا عرفت عرفت
تخصيصه لانا نقدم على المحذوف كما نقدم على المذكور كما مر بسم الله
كما زيدا عرفته تجعل التخصيص وجوه التاكيد كما اذا فات قرنه على ان الفعل
مقدر بعد المنصوب فهو اخ فراد اختصاصه في قولنا زيدا عرفت لانه زيد
الكرم بالمعنى للتاكيد ومعلوم ان ليس المقدم والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فتنبه لما بقي ها ان كيد لا محيد عنه بخير قول صاحب الكشف في قولنا
والى غاير جهول انه فرق بين ما زيدا ضربته وهو اكرمه فزعم ان الاول اختصاص
اما كل تعيد وهو صحيح فراد الفتح بان العاطف للمعطوف على المحذوف المقدر اي
اريد هذا غاير جهول فيحتمل المغايرة ما بان المعطوف عليه الاختصاص

اي حرف المفعول له يكون تارة لتعدية الفعل
اي الذي هو المفعول له
اي الفعل المعلل
اي الذي هو المفعول له
اي الفعل المعلل
اي الذي هو المفعول له
اي الفعل المعل

ودون المعطوف ولم تعرف التحقيق لان الغرض منه مجرد تغيير العمل لا بيان
كثرة متعلق العمل واما قولك لئلا يلزم ضرب واحد فاياي فاعبدون فقد علم
فاياي فاعبد واعبدون فاعبدون الفاء فاعبدون جواب شرط محذوف اي
ان اقتران الرمي واستقامتي لم تخلصوا العبادة لي فاعبدوني خلوصا لي
عزائم حذف الشرط وعوض عنه صدر ولقد تقدم العمل مع الفاء وقد اختص
كذا فزيد الكف وقد جعلوه فاعبدون جزاء الشرط تارة شاذا على ان غير
لما هو الجزاء غير فاعبد واعكانه هو واما الفاء الثانية فقالوا لما ان الشرط
كان في الشرط انحراف اتجه بناء على شبيه عما فجاز ان اكان ارضي
واسعة فاني لم تخلصوا لي الا خروج الى غير بلدكم وان كرر ايضا او
عاطفة كما في المفتاح وقد روي في بعض النسخ والما تجوزوا اما فجوزوا
الا تخصيص ولك ان تقول ان تقدير الفعل بعد ما تجوز اما فيه نحو قولهم
وجود فاضل ففي زيد الفاء ويحتمل ان المقام ان قولك اما زيدا فقائم اصله
مهما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان نفي قيام زيد شيء لنفي معه قائم به فهذا
جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لانا لوقوع شيء في الدنيا
وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء يحذف اللازم الذي هو الشرط الخبر
كما في شرط امر مقامه ملزوم القيام وهو زيد وانفي الفاء المؤذن بان
ما بعده لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد الا
فليس في اسوق الفاء الذي هو قصد صدر الجزاء فصل التخصيص والفائدة للمذكور
فرضا لتكلم اعني زيدا مقام الملزوم منه كلامهم على الشرط وحصل من
قيام جزاء في الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم فجزاء الزم
صدقة ويتبقى ان يشتمل الخبر آخر وحصل ايضا الفاء متوسط فالكلام كما هو
حقها اذ لا يقع الفاء السببية ابتداء الكلام وكذا القسم على الفاء في
اجزاء الجزاء المعمول به الظرف وغيره لكن في الموجبات ما تقيد لزوم
ما بعد الفاء له والتغيير اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير

هذا الموضع لانا نعلم ان جاز ما الا غراض المهمة فيجوز التخصيص الفائدة
المانع ويقدر لكن زيدا تحقيق ان شيء من هذا المعلوم ليس للتخصيص لظهور ان
ليس المؤمنا ما به بانا نحن ودون غيرهم وادعاء في زعم الاشراك والانفراد
الغير البعد بالعبادة بل لتوفر ثبات اصل العبادة لانهم الا خاسرين سوا صنيعهم لا
ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل عن احدهما يقول ما زيد اما كرمت
واما جوزيد اما عنده ولم يزد على هذا حتى يخصص لانه لم يكن عازما بترك اصل
الاكرام والاانه ولكنك اي وشأنك فلا تزد اعرفت فولك برد عبرت
لما عقلت انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر الحيوانات محذوف الخبر
مررت وفر المسجد صلت وما يصح منه وما يتبين التخصيص لانهم لم يعلموا غالبا
الغير ان التخصيص لا ينفك غالبا عن الغير لان المراد بغير المخاطب ما لا زم للمتكلم
لزوما غير بينا كزيد كاتب تحرك الفلك الاسفل لازم للضحك غالبا بخلاف الاكل المتبع
وقولنا غالبا اشارة الى ان العدم قد يكون للتخصيص كمجرد الاهتمام او التركيز
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او القافية
وما شابه ذلك قال الصدر ولا طائل تحت هذه الكلمات نعم قولهم قد يكون وقد لا
فضوه ثم الجم صلوه ثم فرسلوه درعا عافا سكتوه وقال وان
عليكم كلفتموه وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا تخفى فيها اعتبار التخصيص لظهور
المقام عندها حاضر به انبا لانبز فرائض السابر حتى ذكر المقدم فرايك
لعبده واياك نستعين لما عاد حسن النظم السجعي الذي هو مراعاة التوازن الاتصال
بما قاله الزمخشري واشار اليه الصدر بقوله والمعنى اياك بعبده واياك نستعين
مفاده تخصيك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى العبد تخصيص ومعناه
بالعبد لا الى غيره واستشهد جار الله بقوله الشريف شاهد على ان المفعول
ملاسط مثل ما عرفت واثبا بواسطة مثل زيدا مررت مع انه قد يقدم
ولك وهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب فراجع النسخ فانه واحد واياك

101

على طائفة فهذا اختلاف لما ذكر والشارح جرى على المعنى الاول فقال يستمر
استمرارا على طائفة وليس المراد به استمرار الطاعة بل كون الاستمرار راجعا الى الاسناد
الى الطائفة وهذا خلاف ما فهمه المحقق الكلام لان المضارع عند الاستمرار وجوبا
لو عليا اما نيابة مشابع الاستمرار لا استمرار الاشباع فعلى الاول هو الاول و
لكنا نقول وجه لانه كان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد النفي
استمرار النفي وبهذا اندفع قول المحقق لو كان الاستمرار كان الحكم
الاخير بعد الثبوت دائما وان كيد فاذا دخل عليه حرف النفي يكون كذلك
وشانه لا النفي ان كيد والثبوت وبعد ما قالوا ان لو لم يقع وما هم بموتهم يموتون
لعلهم انا آمنا على ان المنع وجده واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما زيدا
مررت لاختصاص النفي لا نفيا لاختصاص لانه يدون حرف النفي فيدا الاختصاص
وبهذا اندفع قول المحقق ان كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو لو يعمر الف عام
او كقول حمزة من الرومية اذ وقعوا ان ابراؤ وناخر يعاقبوا وطعنوا
عليها انظر عاجز يختم او ادخلوا هرقوا المضارع عنها بما فرق بينهما
عاكذا اذا تهيأ وعرفه وحوب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
فرق لو ترى اذا نظائر لو في نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم لشربه اي المضارع منزلا منزلة المصدر اي المضارع لو انكلام عن
لاحد في اتجاه وهو الذي علم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي
عنه نفوذ منزلا منزلة الماضي المحقق لوقوع وعده اكالا تاتينا الساعة اي
انها كمنزلة اليوم لكنها جعلت منزلة الماضي المحقق استقبل لو اذ وجه محققا
ما ضروري كما ان اتى ولو ترى كذلك يقول لما لفظ المضارع لا كلام
في لا خلوه اخباره فالمضارع عنده منزلة الماضي فيفيد استقبله المحقق ما
يحب ان يكون كانه قيل قد اشعر بهذا الامر فلك مارايته ولو رايته لرايته امرا
عجبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولم يجعلوا كلمة لو للشرط ولو للنفي على اشتباه
لان لو انما تدخل على المضارع لفظه كما في برايته الذي كرر وا فانه يلزم ان يراد

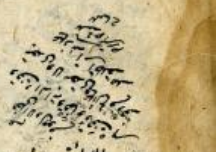

والا يجاز فرالاضاح الى الفعل لو اوقع لعدرت المكفوفة بما يجب ان يكون
ما صلة للتقليل في المنفي وجوزا لو عاقرعوا الاضاح وهو ضعيف والاستغناء
الحي والاستغناء لعبدها بقوله رجاء وفي شرح المضارع منزلا ياسر
ناء احد فرق في الصبر بنوا ما الكونون محققا ارتعد ريكان ابرد عاكان زيد
محذوف نكرة استغنى كان بعد رجاء وما جعل نكره موصوفة بجواز الفعل
المنفي رب رجل محذوفا يرث بني لو ذا الذين كفروا الحق ثم الكفي فاقه
فرالنصف وبرا نظر وب هنا لتقليل السنبعة نفرانة شمس اهل ان
القبر فيشتون فان حدث منها فاقة ما تمنوا ذلك وبحذف الكون مسعاة
لشكرة وذكرا بن كاجب انها تلزم التعليل لا يجيء كما تقول اذا اذنت
لك المضارع في التعليل لا يجيء وقول لو وجد حذف مدلا عليه لو كانوا
مسلمين كما في لو للتمني كانه لو اداهم حيي بلفظ الغيبة لهم يجز عنهم
كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ابلغ سديد احسانا وامر
زعم ان لو الوقوعية بعد فعل ظاهر معنى التمني حرف مصدر مفعول لو مقدر
هو وصلة لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف عاقول لشرط يفيد صورة رؤية
الكافرين الموقوفة على ان رفاعة يلبث ثرة ولا كذب بآيات ربنا و
كذا صورة رؤيته الناصر موقوفة عندهم والجواب متروك كما في وسيم شاعلى
نبك الخلالات كما قال الرضي فخير سبا بلفظ المضارع بعد قولا له الذين
ارسل الرياح مستحضرة تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
على صورة اشارة الى سبحانه ابتداء السماء والارض على الكيفية المخصوصة والطباع
المشاهدة وذلك لان المضارع يحاول على الحال كالحاضر الذي في شانه ان
يشاهد كما يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليتاملها السامع ولا
يفعل ذلك الا في امر يهتم بشانه لغرابة او فظاعة او كذلك وهو ان الكلام
كثيرا وقد يكون وحوبا على المضارع لقد لا ادعى ان الفعل المراد النفي وكثيرا يجوز
عن ان يعبر عنه بلفظ الخبر لكونه حاملا على ما لا وقوع فيه كقول بعض الفضلاء

حوادث لو تنتهي الى الآن لما بقي متواتر ولم يحصل العلم بشيء من عدم وجود
الى جعل الجدران السابرة كعوالم ولو انهم اسنوا واتقنوا المشوبة بحيث
جيزة لا على ثبات المشوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجدار الاول فلا
بعض الافعال البتة اما المكرة اذا سكر المسند فلا راده عدم الحكم الاول لمشوبة مرفوعة
كقولك زيد كاتب وعمرو قائم وبعض فرعا واذا قصد حكاية المكرة كما اذا قال لك
قائل عند مرور رجل معقول المقصد فقلت له اذا مر عندك رجل ان كنت تعلم انه زيد
او فلان فجيء كما هو في التعيين على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ لكما كان او الخبر
كقولك مرة هو زيد او فلان فقال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه المكرة كقول رجل من قبيلة كبيرة
حاضرة فارجع فجيء بالمسند لان كون المسند اليه المكرة والمسند معرفة سواء
فقد تجمع عللا او لانه لبس في كلام العرب وكقولك لا يقف بك على اللؤم الا
اللؤم اذا عقلوا الخبر فراجعا على ما مر في باب المبتدأ والخبر وبه اعلم وقال
لبس بصحيح لانهم كقولهم كان اسم استفهام وخبره معرفة كقولهم
الوكل درهم مالك وكذا اذا قصد تخصيص الحكم الى شيء كما في قولك انما
وقد مر جواز ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره
استدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمنع علة وجيزا لا وان
الاصل في المسند اليه ان كون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل
فالمسند النكرة لعدم الفائدة الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة بين
مستبعد عند العقل لانا انا نعلم بالحكم مرا حكام الشرع لستلزم جواز الحكم على
ذلك الشرط بالحكم وجواز الحكم على العقل على يستلزم العلم به لكل شرط لما سمع
الحكم على ما لا يعلم لوجوه الوجوه وكلها فاسدة فغاية ما قال الاول فلان
وجوب كونه معلوما لاستلزم كونه سامعا فاذا المكرة المخصصة بالمكرة
المخصصة معلومة فيجوز الحكم على الشيء لاستلزام العلم به بوجه لان قوله لا
فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سبق فتعريف المسند والذكر على
تقدير صحته انما يدل على الاستحباب كما اعترف به والمنطق هو الاصل وانا انا

فلانة لا يدل الا على ان الحكم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه
معرفة كما مر على ان فوات جواز الحكم على الا يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما الخصيصة فلا تكون زيد عالم
رجل او موصوف بكونه رجل عالم فيكون العائدة اتم فلما ومرجان زيادة الخصوص
يوجب اجتماع الفائدة وبعض معلومات المسند اليه كالحال وكونه في المذهب
والاضافة والوصف فيما لم يحصل اصطلاح وقيل كالاول لتحصيل غرضهم
عبارة عن نفس الشيوع ولا شيوع للمعرفة لانها تدل على مجرد المفهوم و
الحال تقيده والوصف بجزء الاسم الذي فيه الشيوع فتخصيصه به اوهم لان
اراد الشيوع باعتبار ما له لا يدل الا على الكثرة والسؤال فظاهر ان النكرة غير
الا يجب ليكون كل فيجيء لا يكون الوصف كقولك رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يغرض غير فرد لا على التعيين
هي الفعل الذي شيوعه لان قولك جاءني رجل يجوز ان يكون على التعيين
وكذا اطلب رجلا لك كعمر مجيء ما فيه التفويض غير ما في الحال والتمييز مع ان
تخصيص الذي الى صحة قولك ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند فلا شافي والوصف فقط لا يكفي غرض ترك المسند مانع فوت زيادة
الفائدة واما تعريف طرفي الاسناد مع حكمه على امر معلوم له اي السامع
بما صح ان يعرف المخاطب اشاره الى انه يجب عند تعريف المسند اليه كقولك المسند اليه معرفة
اذا ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة فراجعا الخبر آخر شغله
اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم به كونه معلوما للسامع بجميع
طرق التعريف سوا احد النظر فيان كقولك اراكب هو المنطلق فقوله اراكب اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند يجب المفهوم ليكون الحكم مفيدا فحينئذ
انا ابو النجم وشعري شعري يجوز مثاول بحذف المضاف باعتبار حالة اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف الشهور بالصفات الكاملة وليس هذا الا ومن
ملازمة كل واحد فرد لفظ المبتدأ او الخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه

عليه لانجاوزه لعدم الاعتداد بشئ عن غيره بمنصور ما عمرو زيدا لكان كذا اذا
جعل الموصوف علما لجنس سبعة الخ الامير زيد والشجاع عمرو والمانع وهو منها
وبهذا تعلم مما افاده فقد الامام رده على بديهة السخافة على عروه وذلك لان الظاهر
ان مخلف لكونها فرد المقام الخطابة بالاشتراق وكثرة الاعلام لجنس فاعرفه وظاهر
لانه سترا قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعالم خالد الرجل كل الرجل ليس
خصوص الجنس الحقيقي وهو لفظ ان زيدا وجنس الامير عمرو وجنس الشجاع خالد
فراكخارج عن ذاته الى المحمول مستحيل بوضوح فراجعه وتدبر واشتمل قولهم
العشرة على الوجود الخارجي على الاخروج لجنس لفظ لصدق جنس الامير الشجاع
الاحيث لصدق زيد وعمرو وبذا اندفع قول من قال ان ثبت بذا جاز لعشرة الحجر الكثير
كوجدان ذا وقائم مثلا فانها متحدان في الوجود فلزم ان لا يصدق الانسان
والقائم على عمرو زيد وفاسده ظاهر لان المحمول هنا مفهوم وجود افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد اتحاد جميع الافراد الغير المشاركة لخالف
الموصوف فان المتحد به هو بعض نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لاشتمال بعض الفرد
بدون بعض الجزء فرد فتنطبق كما حصل ان الموصوف بالعلم الجنس جنس هذا هو مفهوم
على تحوا كما ان لجزء معرفا بالعلم الجزء اي غيره كما لم المفهوم من الامر الشجاع
امر لا الجبان وهو الامير بذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف كما الموصوف على
والسفاسف على امراته والكرم فراجعه والامام غير خوش لان الجنس الجزء
يجتمع واحد عا لصدق عليه الجزء فلا يتحقق دون ذلك الواحد فلا يتحقق واحد
منه فراجعه مدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم منصورا على الاقتاف كجود فراجعه لا
يلزم ان يكون مثلا الموصوف منصورا على الاقتاف بالكرم وغايته ان يكون مرفوعا
وزوقه وبهذا اظهر ان توقف الجنس بالحد لا يقتضي الحد على الاقتاف كجود الله
على ما تروان جعل جزء امنه منصورا على انه كوجد زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي قصد به التحرز عن بذا الباب ليس لموصوف بالعلم الجنس فالجنس المنصور
قد يكون مطلقا كالحيوان المذكور وقد يكون مقيدا بوصف

غيرها وهو النعوت ضرورة اشتراع اجتماعها فاندفع ان يقال لا يتوقف
على شئ فيخالف ما ذكرته بقولي القصر مشروط باشتمال العبارة على فرض الاداة والتغيير
بل قد يصرح بما يتوقف والانسب حينئذ كحوز بدفع بما لا فاعد وان اراد بان يكون ثابتا
للمخاطب فلك الصفة التي تلقاها المتكلم كالقعود مثلا بما غير ما هو بالتي
اثبتها المتكلم كان لم يعلم خبر كون بذا لك فحكم المخاطب فلكون فرقب وهو الله
فاسد كجواز ان يكون تلقاها الموجود ما في وجه آخر مثل ليصرح المخاطب بقوله
ما زيد الا قاعد والله كخرج خرج قولنا ما زيد الا شاعر على اعتقادك كذب لا شاعر
على اقام القصر لعدم الفائدة بل الشعور والكذب على انه لا شبهة في ان كونه مقصرا
على صرح به صاحب المفتاح والمحققون عدم اشتراط هذا الشرط واما
قول حران هذا شرط حسن فصر الطيب فما لا يفهم من اللفظ على ما لفظ الايضاح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لم نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر على اعتقاد كذب
لا شاعر او كذا ما يقال ان المراد الشاعر اعتقاد المخاطب بان لا يخرج هذا القول
لان بذه الاشراط يخرج كون ما يقال من قصر القلب من قصر الافراد
المخاطب الحكم فرضت ما تلقاه المتكلم وقولي اثبته الخ فما غير مناسب
المفتاح فرضا لحكم المخاطب معتقدا للعكس طابق قول الايضاح بقي شئ
في قصر القلب في الصفة واما عدم اشتراط الكذب فقصر الافراد وعدم مثالي الكتاب
فيشير اليه ادخل في قصر التعيين قصر التعيين مع ان كون الوصف فيه مشاعا او
غير مشاع فيه لان اعتقاد كون الشئ موصوفا بما جد الامر بالتعيين لا يقتضي اشتمالها
اجتماعها ولا اشتراعه فكلما يقتضيه مثالا لقصر الافراد والعدد يقتضي مثالا
لقصر التعيين فيه بعكس قصر القلب والله كور هما ارجو وقد يحصل القصر بتوسط
غير الفصل وهو الاسناد نحو قولك زيد منصور على القائم ومحصوره وهو
الشبه ذكر الكاتبي هذا وجعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص كمر بطرق مخ
بذه الطرق الاربعة ويكون ليحصل الفصل وهو ايجاب المسند اليه طريق القصر
ترك ذكرها ههنا لان حصولها بجاب المسند اليه المستمع اقتضاها حاجتي

اي لا عزاه

القصر للماهر في توجيه السند انى نحو السطفى زيد او زيدا السطفى فى غير الاطلاق
على زيد فان قلت بهلا جعلت ما فى قراءة الرفع كانه شكونه قراءة النصب قلت اما
على قراءة حرم جيا للفاعل فهو المذكور فى الكتاب والمقصود ضافظ انما جعلت
لكانه لان حرم مسندا الى ضمير اسم فاعله وهو لرفع الينه الا عانا ويل نا حرم اسم
شنا هو الينه ورفع ظهور به الوجه الصحيح وهو ان يجعل موصولة والعايد محذوفا
والينه خبر ان والعصد بيان الذى هو ضمير اسم فاعله عليكم الينه لا يحال الا ركاب
به ان ويل انا عانا فانه حرم جيا للفعول فيجعل ليكون كانه ولى نحو موصوله
وقال ابو على عمر الزجاج انه اخبار ان نحو ما كانه حرم مسندا الى الينه
لكانه فعول جعلها موصولة اسم ان والينه جزءا اولى لبقى ان عايد عا ما يعود على
وانما رابى الثانى بقوله والعول الخ انا نابت فانه ذكر بعده وفى العول اى يسوى ما ذكر
بعده اما فى قصر الموصوف نحو انا زيد قايم فعول ثابت قايم زيد وقتى سواه
فى التعود ونحو انا فى قصر الصفة نحو انا يقوم زيد فعول ثابت قايم وقتى سواه
فى قايم عرو وبكر وغير مسما قاسوى حكم المذكور بعده فى كل فى القصر مخصوص
لظهور انه لا يبقى كل حكم سواه وقد يجى انا لمراد انه لا ثابت الا يجوز ان خر ما بعده
لموصوف او لا ثابت على صفة مع تى سواه وهو تكلف وانما رابى الثالث فقوله
والعول فى القصر اى مع انا كقولك انما يقوم انا كما يعود انا فى القصر
اذ هو مقرر على الخواته لا يجوز الا انفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر
محصورة فى تسع التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض كتحو ذكا جسن ذكا لوجوه
مشتقة منها سوى انى لتصدر جزء الفصل لغرض وذلك بان يجر المعنى لقوم الا انا
ثم استشهد لتعذر الا انفصال بالفصل وصرح بانهم انما يعلم انجوا الا
ثم استشهد بها لا ثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال فانا الذى ذق
انا الذى فى الذود وهو الطرد كما فى الذماء وهو العدو فرا الناس هو الكاسر
الذمار اذا جى ما لو لم يحم يليم وعتق رحاه وجزه وانما ذيد انع عن احابهم انا
او شفى لما كان غرضه ان يفتخر انه دافع لا المدافع عنه فصل الغير واجزه اذ لو

قال وانما اذ دافع عن احابهم لصار المعنى انه دافع عن احابهم لا دافع احابهم
عنهم كما اذا قيل لا دافع الا عن احابهم ليس وكما سفاه وانما سفاه ان المدافع
عن احابهم هو لا غيره ولا يجوز له ان يحمل على الضرورة لانه كان يصح ان
يقال وانما انا دافع عن احابهم انا عانا انا كيد ولا يجوز له كونها موصولة
اسم ان وانا جزءا اسراني الذى دافع انا لان قولنا انا الذى عايد
ان الغرض لا اخبار عن المتكلم بصدور الذود الدافع عنه وليس كذلك
ان الى انا الذى عايد والدافع الذى هو انه لا ضرورة فى العدول عن المنظور اليه
لفظا ما وهو اظهر فى المقصود فان ليس كذلك صح هنا والفعل الغايب الى ضمير
المتكلم فان لا مر ان الغايب لان فى الغايب انكلوه وخطا به اعتبار المسند اليه
فالعقل يحكم انا قوم الا انا او انت لا تكون غايبا وقد سلم فالمسند الى ضمير الخصه
هو المشترك العام وهو مواجب وقد تستعمل على القصر غيرها والاصح الاعم الاغلب
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة كما انا قايم ابو اكل مثل قايم الا ابو
وقد تقع لقصر غيرها والاناسب عن عبر الزبيدى وهى انه لما كان
كلام ان تاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم انتفت بها ما توكيده ناسب ان يضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاءنى
لا عمرو لم يرد به الا مجيء جاء عمرو اثبات المجيء لزيد بعد ما فرغ قولك زيد جاءنى
فرغ قولك لا عمرو لان معنى الاول لما كان مسلم المنسوب لاحد جاءنى فاذا فرغ عن
نسب زيد مجيء فاذا قيل بعده اثبات المجيء لعمرو فقد اثبت على تاكيد قلت اما اثبات
غير لا اثبات القصر فتاكيد فقط واما الاول فتاكيد انه بالنسبة الى محل الحكم
لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره فجيء له بقوله ان هذه مناسبة ذكرت توضيحا
مضمنا معنى والا فلا يلزم اطراد ذا خبر كون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد
للقصر مثل ان زيدا لقايم هو منها اى من طرق القصر المتقدم اى تقدم ما عقد
انا خبر لمبتدا محذوف وجوبا اى فعلى انا فعلى وضمير اى قصر الموصوف المبنى انا
وكانى لما حسن ان ذكر شاميزان هذا المثال لما يصلح مثالا لجميع

ناظر

والتعبير ان تخالفا لم يصح لفقد الواو والالم يصح لفقد القلب في قولهم انا
كنت بمكة واذا الى عمرة اى مع العمرة كونه قبل الى عمرة انقراد الغرة
وتقدم في النصف احد كابيه وكذا الكلام في برحموت انفصل عما تعلقه
وبه يندفع الايراد الذي اشار اليه الكافي ان المخاطب بما يليس كموجا كما كل مسوغا
يصوب وخطاء وبت زيد اثبات صوابه ونفي خطائه لما فرغ الفقر الافراد الحكم
صوب في بعض وهو ما يثبت للكلام وخطأ في بعض هو ما يتوجه اما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف احد الوصفين او كون الوصف احد الموصوفين فراد الخطأ
تعدد اما في قصر العين فالصواب انه كونه لاحدهما والخطأ كونه لكل منهما على التفسير
المختار وجوه ذا ذا الاستثنائي لصدر الكلام المخرج اي مفهوم الكلام بمعنى اما في
الآية فالسلب في مفهوم الكلام الذي في الصدر فهم منه العقود ان لم يوقف
انه قد اصطلح الملقب كذلك وهو دلالة الخطاب بالوضع لان الواضع وضع
لا وبل والنفي والاستثناء انما لمعان تحت العقود الاصل اي الوجه الثابت
وجوه الاخراج ان الاصل في الاداة اي في طريق العطف النقض على البت المتقدم
كما مر الا شذ فانه لا العطف عليه هو البت والمعطوف عليه النفي وفي
بل العكس على تركب النقض عليها الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم
النحو لا الفقه بل العروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول لي فيهما
اي في بذين المتباينين زيد يعلم النحو لا غير اما غير الاول فحذاء لا غير النحو وهو قايم
لا المتصرف ولا العروض واما في نوع فحذاء لا غير زيد وهو قايم مقام لا
عمرو ولا بكر وحذف المضاف اي مرجع غير وبنزع الضمير شيئا بالغايات مرجع الاسم
والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا بذ ليست عاطفة وانما هي لا التي للنفي المحض
او النحو اي كقولا غير شل لا ما سواه ولا فرج حداء وما شبهه ذكى وهو مثل به
المفتاح فرقا المقام بخلاف زيد قايل لا واعرض عليه بان هذا ليس طريق
العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المغير زيد يعلم النحو ليس معلوم الا النحو
او ليس العالم الا النحو لا هو واجب ان ذكر النقض على البت المتقدم في العطف

وكلا لاشتمول فعلهم اي بالطرق الاربعة مشاركة ربا عبد كما وفاته كما تركك
الشدة الاولى فانه الى الهنا على القدر الموضع والشدة الاجزء في انه اشخص
فيها على المتن والمتن على الشرح فقط وفاته كما تركه الا فرس فرس محله الخ
مع الالفاظ عطفه ومرتبا ما على العطف بحمل منها اي مما الكلام فراد الباب
للقدر كورد التقى على سواء معا كلاف العطف فانه فهم منه اولا الاثنات للمتغير
كورد بنا يم لا فاعدة على العكس كجاء زيد فاجابا فاعدة فحمل الحكم معا او كجاء
اذ لا يذهب فبدا لو جهم الى عدم الحضر معا والا لم يكن في العطف وخصوص الخ
اي مواقع منها التعويض فانه يذكر اذا لو الا ان يسد مسده فرض ان الكفار
فرضوا جهلهم كالبهائم فطلع الفجر واتوا وهم كتلة سبخ اي كجمع النظر ج
البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا اسندت احدهما الى ما يكون واقعا على غاية
ما يجب اذا كان لا بد ذا بالكلام لعبة ما تقتضيه وكلا التعويض مرة وهو مقتضاه
فانا نعلم قطعا ان ليس التعويض هو قولك انما يتخذ كراه لولا الا ان ليعلم ان التعذر
ظاهر بمعناه وكلا ان يذم الكفار وليس في منطوقه وفرضوا الجهل كالبهائم عم التعذر
كما يفهم من قولك اما انا كرمك مرتبط بالفعل وانا عمل
وتخريجها كالفاعل في المفعول كقولنا ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا
والمفعول كالفاعل في ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا
والمفعول كقولنا ما ضرب زيدا الا درهما وما اعطيت زيدا الا درهما وفي الحال
والحال كقولنا ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا سائر المفعول وسائر
المتعلقات سوى المفعول له كقولنا ما قام زيد الا فرارا من ظالمه الا فرارا من ظالمه
وما ضرب زيدا الا تأديبا وما طلب الا تقصا وكقولك وكذا سائر الصدد والموصوف
والبدل والمبدل منه كقولنا ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا خوك وما
ضرب زيدا الا راسه وسائر بنيه الا تويل الاستثناء فرغ المتصور عليه مع اداة
الاستثناء كما تريد الاسند ومتى قصد اسناد الفعل الى المفعول مثلا فصار المفعول مسند
الى الفاعل على المفعول وعلى هذا اذا بسبل ابوا فرجع في الحال فصار الضمير
الموصوف او فصار الموصوف على الضمير حقيقيا وغير حقيقي فواو او قبل

او نفيا كما مر ولا يخفى اعتراضك قال تقديمها كما الما اي جاز على قلة تقديم
المقصور واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة كما تقدم
وجوبا لكون الاداة مقتضية لها المقصور عليه والمقصور عليه ليما نحو ما ضرب الا عمرا
زيد في قصد الفاعل على المفعول والمسند بما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والمقدم بما ضرب عمرا الا زيد
ومسئول الشرط لا شتهارها قوم الا كارها باب الامر ولا دفاع الحاجة
وخوله كان لم يكن حيّ سواك ولم نقم على احد الا عليك المنايا وكيد
سائر المعلولات وانما قلت ذلك لما استفاد قصر المضمون فرض ما نحو
على عمرو في الاول هو ضرب المسند الى زيد والمضمون المقصور على زيد
في الثاني هو ضرب المفعول يعسر ولا مفعول الضرب فلا يوجد تقدم الفاعل
فرد الاول والمفعول واتم لتم ذلك المضمون وانما جاز مع قلة ثباتها في حكمه
ناسه مذكر المفعول الا خر واما قال كما بها اخرا رعاية تقديمها سابع ان النهاية
كما سبقا بان تؤخرا واما الاستثناء المقصور عليه بالي نحو ما ضرب زيدا الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة
عن المفعول في ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرا وتقديمها الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخرها عن الفاعل فانه فتح لاحتمال المعنى
العكسي المقصود فانضابعا ان المقصور عليه يجب ليس على اداة الاستثناء سواء
كانا تاخر عن المقصور كما هو الواقع او متقدما عنه كما هو الاصل واعلم
ان تقديمها كما انها اقتضا منع تعلق المنحاه لا عدية التقدم الفاعل والمفعول
حيثما محتمل المقصود لان المصير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا الا
الا عمرا زيد احدا في ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا الا زيد عمرا وانما عند
عدم تجويزهما تشتيت اداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوزه كذا اذا كان
المشتت مذكورا والمشتت لا نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا والا عمرا زيد
على منهم مطلقا لضعف اداة الاستثنا اذ الاصل فيها الا وهي حرف لا يشتت

بها شيآن قصد بهما كالهما انما يجوز على بعد ليس لا يجعل الاستثناء مفردا
ومجعل المخصوصة البتة مقصودا ويجعل على وفق الا فيما بعد المستثنى بها الا اذا كثر
الغناء على سمع ذلك الا في كبير المعمول الواقع بعد المستثنى نحو
جائني الا زيدا احد او نحو الكل شيء نحو ما جائني الا زيد الظريف او نحو
لجز العامل في المستثنى نحو ابيك اذا لم يبق الا الموت ما حاشا فاعل ما يحول
رائب والعامل في الموت لم يبق ولكن بيان لذلك كما تقدم قالوا النقض
في قولنا نعم ما زيد ابيك الا الذي هم اراذل بادي الراي ظاهري الخاطر
مبصر الرأي بعوك في بادي الراي وكذا باب الامير فراش الاول اي لا يشبه
باب الامير والمزاج فراش الا مرفوع بمبصر الرأي لمات النواح وذهبت
لان الفعل متى بلغ فاعل واعتبار الغير لا يخرج فنصب نعم يصح بما فيها اذا قدم
المنصوب واخر المرفوع وفي بما قبل ان عمرا في قولنا ما مر به الا زيد
عمرا المنصوب بمبصر كانه قيل ما وقع مر به الا زيد ثم قيل مر به فعل عمرا
امر مر به زيد عمرا قالوا لمصه ويرد بنظر لا مضائه المغرق الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان مر به لا يهامه استفهام عن جميع ما وقع عليه الفعل حتى لك
اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا اجعل لكل من ضربت فقلت زيدا لم تم تجز
حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون عمرا وفي المثال المذكور مضمرا بالرد ولم يقع
الا مر زيد فيكون المغرق الفاعل والمفعول جميعا وقد يخص على بعضهم بهذا البيان
فجعلوا ذلك الاقتضاء فالمميز اذا فعل المصر ليس فيه اداة النفي ثم
المغرق المفعول نعم يكون في انا ملتزم اقتضاء المغرق الفاعل والمفعول جميعا
ومنع منع هذا الكلام في غرة الغمام ورد بجريان ابن السيد افادة النفي و
الاستثناء المغرق بمنزلة والجزء الفاعل والمفعول وغيرهما الا النفي
فالاستثناء المفرغ وهو الذي ذكر فيه المستثنى مفرغ الفعل الذي قبل الا
وشغل عنه المستثنى المذكور بعد الا موجبا اي مقدرا موجبا لان الاخراج ولكن
لم يقصر مخرجا بنفسه تمام لتناول المستثنى وغيره فيجيء الاخراج ولما يلزم التخصيص

مرفوعا مخصصا قال صاحب المفتاح ولذلك زيدا ما قام الخ فعل انائب الضمير
فركات في واو الا ان جعلت كاف الاضمير بارجع وفرق بين المستثنى
في واو الحسن فاصبح الا ترى ما الا ساكنين رفع ساكنين وهو غير جائز في
الرسم وما تحت الا لصلوح الجواشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
الذكر لا وقضاء المقام مغير شرط الاستثناء وفي انكان وهو انا ذا فرغ
العامل الى ما بعد الا ما لم يصلح المستثنى منه فلا مغير الفعل صلاحا لاحسن لغير
متى ناقص الفعل كما مر الكشف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل المحمد
فان الفاعل والمفعول المستثنى منه المقدر والا فكيف ينسب الفعل المتى الى
الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل عندهم ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور فمتى الفعل غير عاريا به كما مر عنهم اذا كان عما فاشر
فان اسم كان غير عاريا الى نحو عليه وكعوله ولا تحسن الله سيأمر حون عما انوا
غير عاريا الى فاعله غير عاريا الى جانب لا شاع حذف الفاعل فصل غير
يحمد شلا في مقام المدح عند بلا تحرر الضرر العايد الى صيغة الذم في هذا المقام
الا بال ولم تجز النصب لاسقاط المستثنى منه مع الفضلة بالكلية ان اضطر الى
غير عايد الى المستثنى فاعرف العامل الى المستثنى غالب المستثنى
في جملته ان تقدر فر نحو ما مر به الا زيد ما مر به احد وفي نحو ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جائني الا راكبا كانا على حال مر الا حوال في نحو ما مرت الا يوم
الجمعة وقاع الا وقات وفيما صلب الا في المستثنى منه نحو ما مر الا زيد وعلى هذا
الوجه لا يصح تقدير ان منه فر الخمس ان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاق
المستثنى ليس المقدر في نحو ما كسوته الا جبة شائع صحا طلاقا على الجبة وكذا
فر سائر الامثلة المذكورة بل المراد ان خص فر ذلك وفي صفة بحيث كونه فاعلا
او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المستثنى موجبا الى المقدر
العام المناسب للمستثنى منه وصفة فاذا وجب منه اي فر ذلك المقدر متى الا
جائني احد مر زيد الا فاضلا ما عدا ذلك الشائع حذفه الا شفا واعلم انه قد تقع بعد

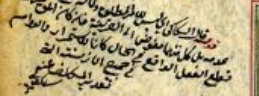

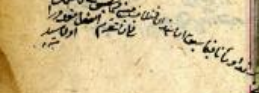

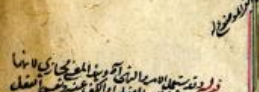

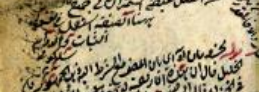

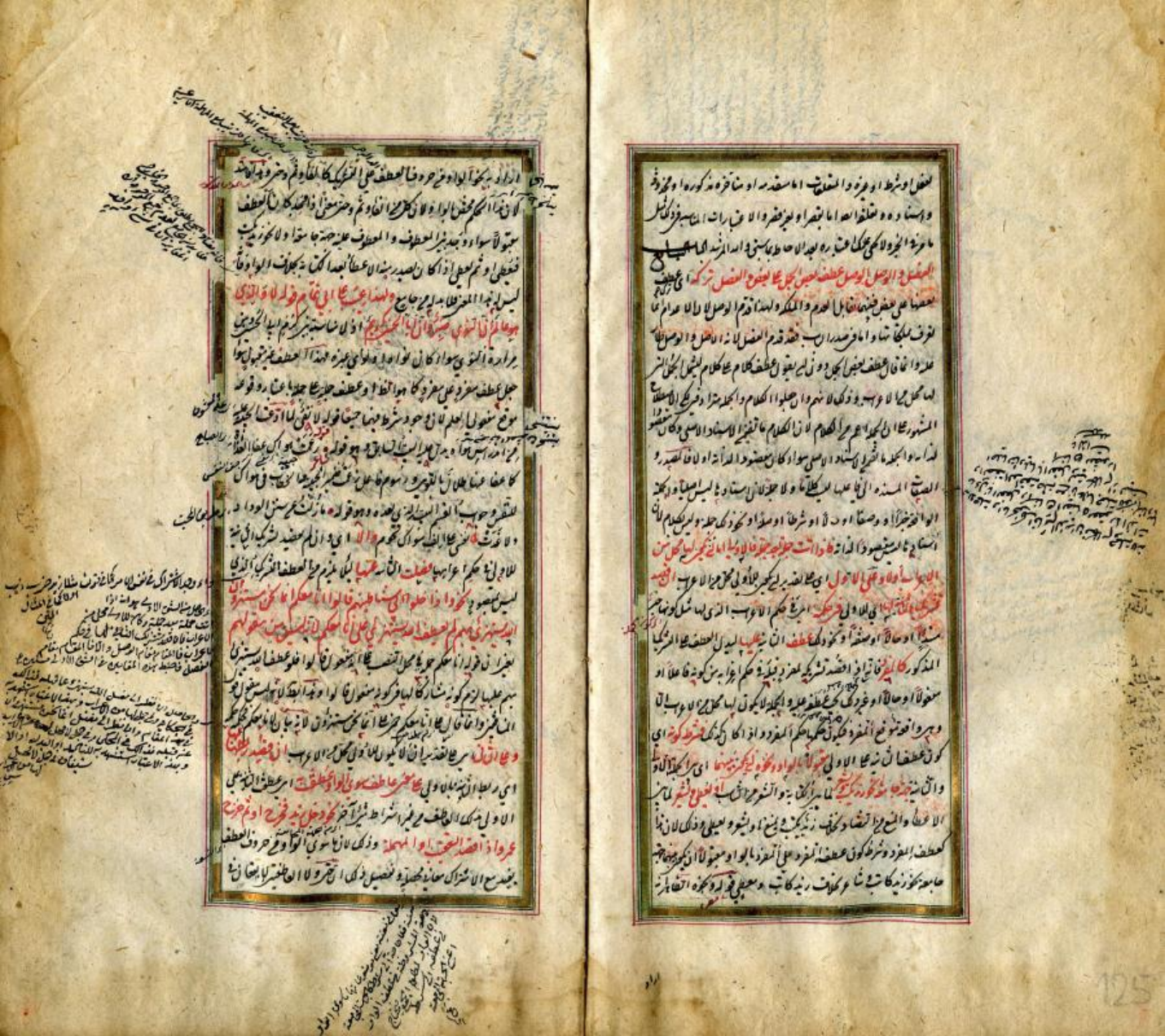

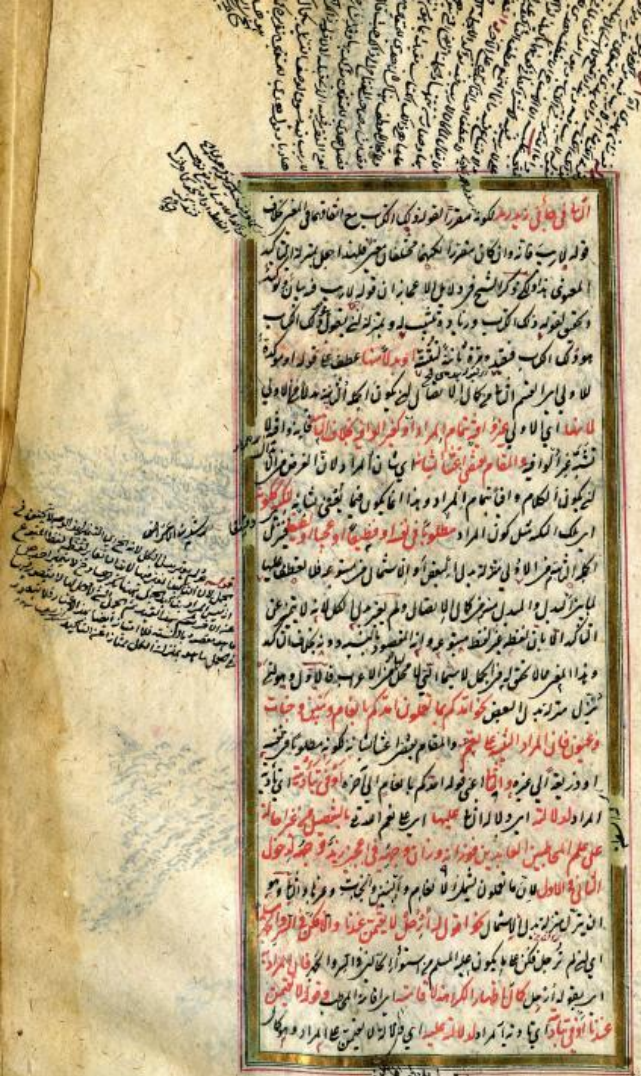

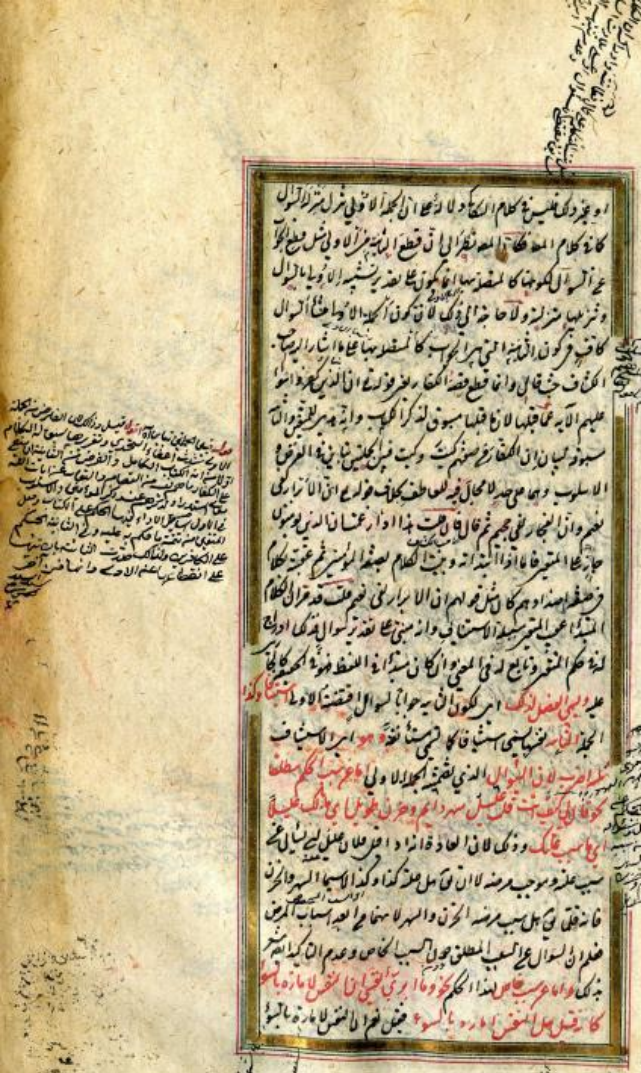

اي قبل مجيء كذا وليس اذا محذوف اي فانزل بمحمد وبشره بشارة فانزل اي سر اي بما يسر وراوعا الشق لكنان فا الجزاء معنى فقط وانما الشاني معنى لا تعلم قوله فالي يا محمد واشهد والا فاشهد واني قريبي فاشركوني واسرا واشهدكم وما بكم من قوة ام لو لفظ علم شاق الكتب وذر سوا واما فاي ما حد فكيد لا تسكر فان ثبت فقد جوز صاحب الكشف عطفا على الاخبار في غير الجمل الخبرية اي الا انشاء او على العكس بان يؤول عطفا على معنى اي اصدق الخبر على انه خبر معنوي لا انشائي وفي حث ذكرية قوله فان لم تفعلوا وان تفعلوا اي قوله وبشر الذين آمنوا انه تسهيل المعنى بالعطف هو الامر حضر لعب لا شاكل بشر فاسرا وسير بالعطف عليه واما المعنى بالعطف موجود وصف ثوب الموصين بمعنوف على جملة وصف عقاب الكافرين كالقول زيد يضرب بالقيد والاراق وبشر عمرا بالعفو الاطلاق فقت بهذا وفي حسن كل خبر بشر هذا فان الخبر جزاء وانشا لا يكم صحة ما ذكره فراجع الشاني والهذا قال المعاني قولي وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف مثل علم علينا فابشر بهذه يهم وقال صاحب المفتاح اراعطف على مراد اقبل ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكان امرا الذي ما يؤول معنى هذا الكلام لانه هذا درج فوقه زيد والكم قارب عامر لنا على عمرو وهذا كالقول لعلاك وقد يجيء ربه قبل ربه المشتق الاقرب فلاني وانا نفع عليك بانواع نفوذ والجامع معا اي بين الجنس يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسند جميعا اي باعتبار المسند اليه الكفر الاولى والمسند اليه الثانية وكذا باعتبار المسند الاولى والمسند اليه الثانية فلا تنافيه يخالفون زيد كتب لين سبب الظاهرة بين الشعر وقارنهما فرحال اصحابهم وعطف بيع لمشاركة الاولى معا واتبع هذا عند اتحاد هما المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا يدخل تحت جامع كما شاء الله فقوله وزيد شاعر وهو كاتب وزيد طويل وهو غير قصير لان نسبة الاولى الى زيد نسبة الثانية الى عمرو فصير ان نسبة الاولى الى زيد نسبة الثانية الى عمرو فمناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الكفر احد هما سبب الآخر ولا يلزم ان يكون الكافر يكذب زيد شاعر وهو كاتب زيد وهو طويل اي

اي سبب بينه فانه لا يصح وان كان المسند شاهيز على واحد منهما دون الآخر كما مثل به الشيخ عبد القاهر مثال العطف بحتى حتى مشوا حتى صبيون حتى هي كذا في قوله وهو طويل معطوف اي سواء كان بينه وبين سببه اولم يكن فالجامع لعدم الكاسب بين المسند والى قول المشرح وهو طويل الفاصلة فالشيخة ودليل الاعجاز انه كان يجب ان يكون الحرف فرقة احدى الجمل بين الحرف فرقة الآخر كذلك ينبغي ان يكون الحرف فرقا ما جاء في مجرى السببية او النظم والتخلص للحرف فرقا او الوقوف عليه طويل الفاصلة وغيره شاعر فكان فصلا فرق القول الكاف الجامع بين الشيئين فاعقل الكلام وتعرف به ويما جعل مخلقا فطنا ساذا صلاح فرد وخلق شرح او لا بدا الكلام مطابقا لما ذكره الكاف بين الشيئين او ما قبل المصنف من الاحتمال فتقول المدرك الفعلي المدرك العقل وهو القوة التي بها تدرك الكليات وسيأتي لها يوم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية التي هي رئيس الحيوانات في غير الانسان التي بها يدرك طرفا المحسوس كذا في الحواشي الصداة وهو الصدأ وهو زنجار يعلو الحديد ونحوه فلا يكون ادراك الشاة معرفة الذئب وسيأتي الخيال وهو الذي يجمع فيه صور المحسوسات ويبقى فيه بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة المرتسم في لوحها صور المحسوسات في طرفا الحس الظاهر فقد يكون هو المدرك لها والمتخيل هو الخلو والفكر هو التصرف بالجمع والتفصيل في صور المحسوسات الظاهرة والباطنة مالكة وسيأتي لها يوم وهي القوة المدركة للجزئيات التي في الخيال والوهم هو المدرك للمعاني الجزئية التي في المحسوسات كالعداوة والصداقة من زيد والحب والبغض من الشاة والفرق بين الوهم والعقل ان الوهم يدرك الجزئيات والعقل يدرك الكليات وهذا ما هو المشهور وهي الآن مخدومة للعقل بعد ان كانت مخدومة للوهم وهذا ما هو المشهور ايضا والحق ان العقل يدرك الجزئيات ايضا كما يدرك الكليات وهذا ما حققه بعض المحققين وهو الحق الذي لا محيد عنه وحافظة هي خزانة القوة المتخيلة وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الحس المشترك وحافظة هي خزانة القوة الوهمية وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الوهم وسيأتي لها يوم وهي القوة المتصرفة وهي القوة التي بها يتصرف في المعاني والصور بالتركيب والتحليل وبين الامور المدركة بتلك القوى بالموازنة وهي القوة التي بها يحكم بان هذا كذا وذاك ليس بكذا وهذا ما اقتضى ان يسمى بالعقل العملي وهي القوة التي بها يستنبط الصنائع الخمس المحتاج اليها في المعاش كالحياكة والفلاحة والحجامة والكتابة والحساب وهي القوة التي بها يستنبط العلوم النظرية وهي القوة التي بها يستعد للاتصال بالعقل الفعال وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية

قوله الذي المدرك العقل اقول القديم اما كافي ان يقول المدرك العقل وهي القوة التي بها تدرك الكليات وسيأتي لها يوم وهي القوة المدركة للجزئيات التي في الخيال والوهم وهي القوة التي بها تدرك المعاني الجزئية التي في المحسوسات كالعداوة والصداقة من زيد والحب والبغض من الشاة والفرق بين الوهم والعقل ان الوهم يدرك الجزئيات والعقل يدرك الكليات وهذا ما هو المشهور وهي الآن مخدومة للعقل بعد ان كانت مخدومة للوهم وهذا ما هو المشهور ايضا والحق ان العقل يدرك الجزئيات ايضا كما يدرك الكليات وهذا ما حققه بعض المحققين وهو الحق الذي لا محيد عنه وحافظة هي خزانة القوة المتخيلة وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الحس المشترك وحافظة هي خزانة القوة الوهمية وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الوهم وسيأتي لها يوم وهي القوة المتصرفة وهي القوة التي بها يتصرف في المعاني والصور بالتركيب والتحليل وبين الامور المدركة بتلك القوى بالموازنة وهي القوة التي بها يستنبط الصنائع الخمس المحتاج اليها في المعاش كالحياكة والفلاحة والحجامة والكتابة والحساب وهي القوة التي بها يستنبط العلوم النظرية وهي القوة التي بها يستعد للاتصال بالعقل الفعال وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية

قوله الذي المدرك العقل اقول القديم اما كافي ان يقول المدرك العقل وهي القوة التي بها تدرك الكليات وسيأتي لها يوم وهي القوة المدركة للجزئيات التي في الخيال والوهم وهي القوة التي بها تدرك المعاني الجزئية التي في المحسوسات كالعداوة والصداقة من زيد والحب والبغض من الشاة والفرق بين الوهم والعقل ان الوهم يدرك الجزئيات والعقل يدرك الكليات وهذا ما هو المشهور وهي الآن مخدومة للعقل بعد ان كانت مخدومة للوهم وهذا ما هو المشهور ايضا والحق ان العقل يدرك الجزئيات ايضا كما يدرك الكليات وهذا ما حققه بعض المحققين وهو الحق الذي لا محيد عنه وحافظة هي خزانة القوة المتخيلة وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الحس المشترك وحافظة هي خزانة القوة الوهمية وهي القوة التي بها تحفظ المعاني الجزئية بعد غيبتها عن الوهم وسيأتي لها يوم وهي القوة المتصرفة وهي القوة التي بها يتصرف في المعاني والصور بالتركيب والتحليل وبين الامور المدركة بتلك القوى بالموازنة وهي القوة التي بها يستنبط الصنائع الخمس المحتاج اليها في المعاش كالحياكة والفلاحة والحجامة والكتابة والحساب وهي القوة التي بها يستنبط العلوم النظرية وهي القوة التي بها يستعد للاتصال بالعقل الفعال وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية وهي القوة التي بها يحصل العلوم النظرية

وجوده محتاج الى سبب موجود دائما وجود غيب الوجود والوجود الحادث
لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود او الاصل في الحوادث العدم فلما اراد ان استمرار
العدم لا يحتمل سبب موجود يؤثر فيه والا هو مستمر الى انتفاء الوجود
وبهذا اندفع قول من قال ان العدم لا يعلل واذا علل فالحكم في الوجود والعدم
الاصل المنفي الاستمرار المتصف باطلاق الدوام على المعارضة وعرف
عاقبة اما بالباء اي بعد عدم دوامه على الحصول فلا يرد ما كان كذلك
فعلية ان كانت الجملة بعدها خبرية جوازية كما اذا كان الواو
الفعل اي بعد دوامه على عدم الحصول فلا يرد ما كان كذلك
تأبه له لانها على الدوام والمثبت فخرج عوده في نحو
فيخرج نحو وعوده على الابتداء اي رجوعه كما كان اولا على قاعدة المصنف
بصيغة المفعول او الفاعل اي وعوده على الابتداء اي رجوعه كما كان اولا على قاعدة المصنف
الدوام والثبات اي الحكم الايجابي عدم الثبوت مع ظهور انسياق ذلك من
رابطة نحو ما كنت اراك اي ما كنت اظنك اي ما كنت اعتقدك
او اثم تعلمون اي التفات حرف به الى الخطاب اي الحكم
الاسمية عما لو اوصيف فالاولى الحكم الاسمي في الجملة الاسمية فتدبر
الحال وقيد الواو سواء كان بعده فعلا نحو جاء زيد والشمس
هو سيرا وذلك لان الجملة لا تترك عن الواو وخبر مبتدأ جملة اصلا لعدم تمام
البينة الاثبات وتقدير المعرفة اذ لا يستأنف بها الاثبات وهذا
صانع فرحا نحو جاء زيد وهو يضحك اما وهو سيرا لانك اذا اخبرت بذكر زيد
وجئت بغيره المتصل المرفوع كان زيد اعادة الضمير صريحا لانك لا تجد سبيلا
الى الربط بغير ضمير متصل بمحل او تقدير البينة الاثبات لان اعادة ذكره لا
يكون حتى تقصد استئنافا لجزئه بانه يضحك والا لكنت تركت البينة
وجعلت الواو البرهوي يجوز ان تقول جاء زيد وعمرو يضحك اما تم

ثم عرا لك ان تستأنف كلاما ولم تجد في الغرض انتباها او عيا فاما الواو فلان
ان الاتي بالجملة الاسمية الواو وجاءت وجيء بها بين الفعل والجملة
فتأبه واصله بعد ان يجيء الواو وبين في التشبيه وذلك لان مجيء الواو
في نحو فيها وعمرو عوده على ما بينا وذهابه طرفا الذي جاء به واما فرق
الواو ثابتا اما فلانه وان قاله وصفة حاضرا والجملة الكبرى تم كلامك
لعدم المخرج عوده المخرج فوقك وصفة حاضرا بعد عوده الجواب
وبين التي منزلة غيره ليس بعربيا كلامهم والجواب ان يكون جميع ذلك اذا
الواو وكما جاء الامر كما اراد فيه هذا الكلام فيه والا لجاز الذي
نحو ان وجوب الواو اذا جاء زيد وعمرو يضحك او عمرو يضحك اما سيرا وجاز
بسيرا امامه او سيرا الى سفر كما جاء وهو بسير او سيرا وقال
فرضوضع آخر الكلام اذ قلت جاء زيد اتصف عاكفة او خرج الناس عليه
كان كلاما ذا ابتداء ولا يكون فرع الاستئناف لانه تقرير لما قبله فلا جاء وهو يضحك
وخرج وهو بالناس الخ عوده الى المعرفة بالاسم فيكون كلاما بهذا الثبات والملك
لم تجد جاء الذي كذلك ولكن جاء وجهه كذلك فظهر ان الجملة الاسمية الحال
تجزيا عما لو اتى بالفعل بدل ان وبين التشبيه بالعرف وبهذا اندفع الكلام
صاحبا لك في ذكر قوله تعالى وهم فاعلون ان الجملة الاسمية الحال
عطف عليها فلما جاز فيها الواو استئنافا لاجتماع حرف العطف لان
واو الحال هيرا والعطف يستعرف للوصل فنحو كلمت زيدا جالسا او
هو فارس كلام فصيح واما جاء زيد هو فارس فجيء فيه بذكر فوق المضمر
لضعف عهد قرينة تنبئ موضع الحال الاستقرار فيها وهيئة الفعل وهيئة
وتركت ترك المفرد وهذا كجاء زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
له حتى فارسا وعلمت الحكم بأن ذلك حيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ عبد
الاعجاز في انك اذا اخذت جاء زيد سيرا هو بسير ثم جاء سيرا الى ان تنتهي
مجيئا فيه سراعا وتقصد المخبر بالآخر وبجعل الكلام جزءا واحدا كان

منها فعليان لان الحار يكثر مرشانها تقرب المختلف مع المشاكلات
والبرودة كثير مرشانها تقرب المشاكلات مع المختلف والاخوان
الفعاليان لان الرطوبة كثير تسهيل الشكل والتفرق والاتصال
واليبوسة كثير تعسر صعوبة ذلك الخشونة واللاملاسة وهي كثرة تخلخل استواء
وضع الاجزاء اللينة وهي كثرة تعسر قبول الغير الى الباطن ويكون للشيء
بها قوام غير سيال فينفصل عن وضعه ولا يتبعه كثيرا تسهيله واما يكون قبوله
الغير الى الباطن طرح الرطوبة وامسكه فرط اليبوسة الصلابة وهي تقابل اللين
ويكون بزيادة الارتفاع الملموسات مذهب تعقل لحكاية الثقل وهي كيفية
تقتضي بها الجسم ان تحرك الى صوب المركز لولم تعقه عائق الخفة وهي كيفية
تقتضي بها الجسم ان تحرك الى صوب المركز لولم تعقه عائق وكل منهما
فرد الحكم سيأتي انها كيفية محسوسة لوجدت عدم الحركة كالجزء الذي في
الجزء فانه ساكن بالجزء فانه يجذبه الى فوق ولا يحركه وكالجزء
يجذبه الى اسفل المنفوخ واذا اجتمعا يجذبه نحو المكان فيجذبه الى
صاعده ولا يحركه فيه وما يتصور بها اي بالذكورات كالليونة والخشونة و
الدهونة والنشافة واليبوسة والصلابة والكثافة وغيرها كما هو بين كونه غير
بين الثقل والخفة عطف خاص على عام اي الصفة الجسمية اما حيه كالحرارة
المتقابلة ابرد الخصة بذوات الانفس والحياة اي جبلة الفواد وهي شرفه
قوة للنفس بعده لاكتساب الآراء وقبل هو لينة يكتسب بها اشياع الغذاء
وسهولة استخراج الشاع ملكة للنفس كالرقي الملاع لوابسة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة العلم العلم قوة على الادراك الغير بحصول صورة عن الشيء
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق لامر وعيا ادراك الكلي وعلى
ادراك المركب على ما هو عليه فتدخل سائر الصنائع ما يخرج غير ما ذكر
صادر عن البصيرة يجب ان يحكم فيما يوجد لها الصفة الغضب وهو هو كرة للنفس
مبدأ اما اراده الانتقام ذكر وهو له تغير للنفس مبدأ لارادة ما الغضب

وهي كثرة تخلخل على كون معضل
الاجزاء اخفض وبعضها

بسم الله الرحمن الرحيم

ليست ولا تصدق عنه اصابة المكروه وعاب الغرز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفترت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب سيما الخلق وهي ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة لغرز غريزية لان ان للاعتياد مدخلا في الخلق
دون الغريزة وملك القوة ينقسم الى قديم والحدثة والنسبة بينهما ظاهرة
وما شابه ذلك واما الشاعر عطف خاص على عام قولا الخلق كما يقصر عما يغلب
الاضاع الذي لا يكون مستقرا فرا الذات بل كون متغلغلا بالنفس كالرأة
الحجاب في شبه الحجاب الخلق فانها ليست ملكة مقررة في ذات الحجاب والنفس
لافرادات الحجاب كذلك يقصر عما يغلب الاعتبار بالرأي لانها تنهوله لا
بحسب اعتبار العقل كالصورة الوجيه الشبيه بالحجاب وانما يقول الحجاب
اشارة الى ان المثل حتى يقال ان الوصف المتصف بحصر حتى كالحجاب
النفساني وبزاعاري وسبي كالصفاة التي هي كونه مطلوب الوجود او
العدم عند النفس وكالصفة النفسي الصوري وهي مخفي واعلم ان مثال
هذه السيئات لا يوجد على اقتضاء الحكام مستقاة وعليها الحدوي وكان
الباعث على هذا السكاما ظاهرا على ان اطلاق الملكة على هذه الامور عند الحكام
واضحة ما يراد بكلام العرب وهو ما هو من اركب المفاهيم فلم يرد فيها الكثرة
على الكثرة اشد انواع التشبيه وهو ما يكون المشبه فيه امرا واحدا وجهة
التشبيه امرا واحدا وامر تركبا واحدا كونه مركبا من جسمين اما تركب حقيقي
بان يكون وجه التشبيه جنسيا مميزا او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة
العقل من عدة امور وهي مفقا اي مخلا الواحد وما هو بمنزلته مشروعا اما
معتدد عطف خاص على عام بمنزلة الواحد امر وجد التشبيه اما واحدا وغيره و
غير الواحد اما بمنزلة الواحد واما معتدد بان يتقابل عدة امور ويقصد
اشتراكي الطرفين في كل واحد منها وبه اختلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور وهو ما يسمى الشبه المشترك والحقيقة
وذلك المقدر كذلك امرا حسيا وعقليا او مختلفا اي بعضه حسي وبعضه عقلي

زيد وابن ابا طالب فرع عن تفضل الرجل ابنه باعتبار فاضل
عنه العقل ويسمى اوصاف خارجة تسمى نسبا اضافيا
باعتبار اضافة واحد او
اكثر الى واحد او اكثر
او معقولا منسوبا
مختلفا

وهذا اشارة الى ما
وذكر لتفسير قوله

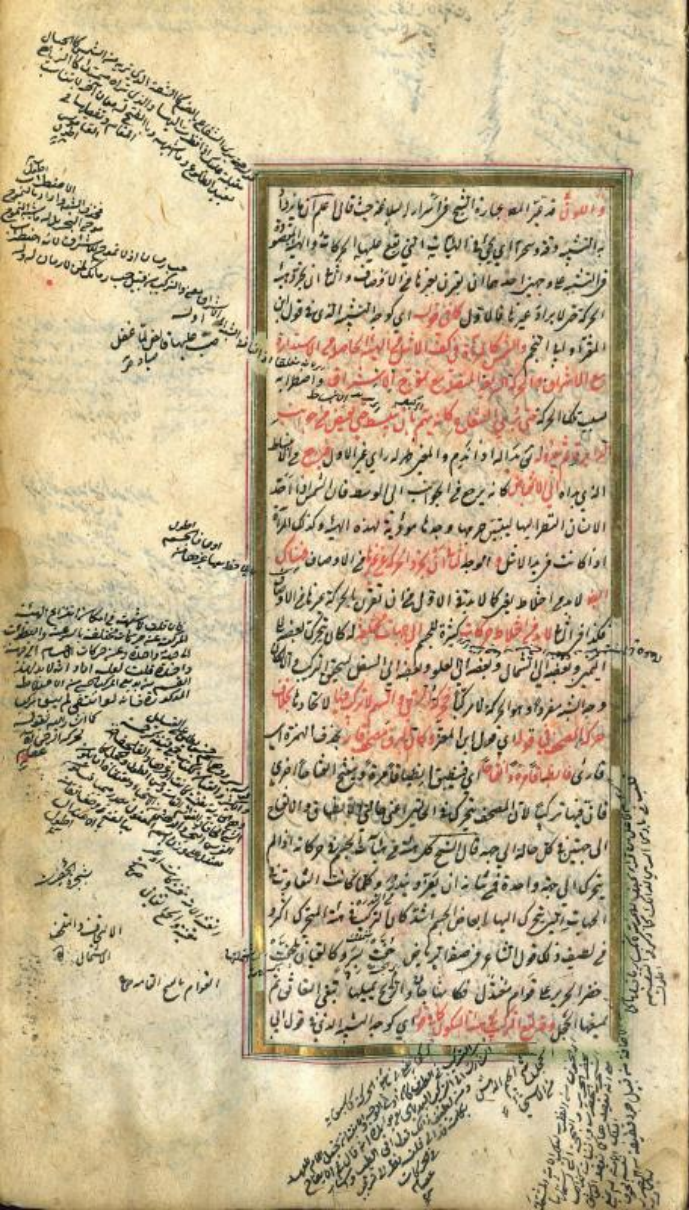

الحواريون انصاراً مقدر بالكاف كمثل ذوي حيث حذف له لانا اذا فهمنا
مرادنا لا يخفى ان تمثيل مراد تشبيه كونهم انصاراً بقول عيسى لحواريين
من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصاراً لله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله واما المراد كونهم
انصاراً لله مثل كونهم انصاراً لحواريين انصاره فوقع تعقيبه بما يدل ظاهره له اوقع
التشبيه بين كونهم انصاراً لله وكونهم انصاراً لحواريين انصاره فرق ما بين القولين
المومئ بين الحواريين وليس التشبيه كونهم انصاراً لله بل كونهم انصاراً لله
وانما العلامة قدر قول بعض ان الاعتراض بان الاولى حذف المشبه به لا المشبه
كحذف المشبه لان المشبه به المقول عليه والمشبه المحكوم عليه لان مراد هذا القائل
انه اوضح فرائط التشبيه بين كونهم انصاراً لله وبين قول عيسى من
انا المراد ايقاع التشبيه بين كونهم انصاراً لله وبين كونهم انصاراً لحواريين
انصاره وقد قول عيسى مركب ذو طرفين فالمشبه به محذوف مضاف
ومضاف اليه كما قرراه فتدبر واعلم ان ما يجوز ذكره الله فيجوز ذكره لفظاً وقوع
كاف فرد من هذا القول وهو ان يجيء كلاماً فاقع المشبه اي تشبيه كونهم انصار
الله بقول عيسى من انصاري الى الله ويجوز ان يكون انصاراً لحواريين انصاره
على ما فهم ضمناً وتشبيه فهم كون انصاراً لله ويجوز ان يكون عيسى مما هو ضمناً
كما ان المراد هو الاقل وهو ان يكون تشبيه كونهم انصاراً لله بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين هو الذين وقع التشبيه بين كفرهم وحواريتهم المؤمنون لانهم حواريو نبينا
محمد عليه السلام اذ حواريو كل رسول صفوته وخلصانه والله اعلم وقد يجيء اي قد يكون
الكاف غير التشبيه وذلك اذا كان التشبيه مركباً لم يجز عنه مفرداً اي قد يكون جزء
اداة التشبيه وذلك احتراز عن نحو قولنا في مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفاراً فان التشبيه مركب لكنه جزء يجيء مفرداً في الكاف وهو المثل غير
المحال والمقصد المجموع الثاني كما قررناه في الدنيا كالزرع في الثالث قطعه
بنباته الارض فاصبح هشيماً تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا

بالماء ولا بعضو آخر يشتمل عليه بل المراد تشبيه حالها في تقضيها وتصرمها و
ما يعقبها في الثلاثة والثالث آخر يكون الى حصول المراد لكونه اخر ما
شبه به الهشيم ثم يتبين فيقرره الراجح كان ما ذكرت قلقة ههنا ايضاً
محذوف اي مثل ما هو كمثل التشبيه بل الكاف تقديراً كافي قولك وكتب
قلت بالقلم لا حاجة اليه فالظاهر ان يترجح عدم الحذف قولك وكتبت فان
الضمير قولك لكونها صاحبها مهيئة اذا نهم لا بد لها من مرجع قال صاحب
الكشاف لو لا علمك ما الضمير مرجعاً لكنت مستقبحاً عقيد بمثل ذوي
حيث لا يدر اراجع الى الكبرى المتروسوا ام الى صغرى التشبيه معرفة بيانية التشبيه
به ام لا الاترى الى قولك اغاثني لحيوة اذ بنا كيف ولا يلزم الكاف
وليس الغرض تشبيه الحياة بالماء ولا بعضو آخر يشتمل لمقدر برده وما هو من تتمة
قولك ليبيد وما انيس الا الله لا يدر واهلكنا بها يوم حلوكة وغدوا صاغ
لم تشبه انس بالله بارواغا بقية وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم
كقول عمل له ما يرضاها وسرعة تهتوهم عنها وتركها غايته بذا كلامه فان قيل
هب ان طلب مرجع الضمير حوجنا الى تقدير ذوي فاي وجه الاحتياج الى التقدير
مثل لانا نقول لان التشبيه بليس ذوات ذوي الحيوة حالهم وصفتهم لا ما تحول
لا يلزم من عدم تقدير مثل ذوي الحيوة بمثل ذوي ليس مرجع الضمير ذوات
ذوي الحيوة بل مجموع القصة المذكورة كما قولنا فاشتمل الحوة الدنيا كما
على الحياة انه لما فتح باب الحذف والتقدير فقدير مثل ذوي حيث اولى
فيه الاقتصار على تقدير ذوي لانه اول ما يقصد واشد ملابسة للمعطوف
عليه بخبر قوله كمثل الزرع استوقد ناراً فاضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم
ان تقدير قوله كاناً الذين مثل ما حذف فالمشبه به لم يحل الكاف
لكونه محذوفاً فقد بها سهواً بيانه ان المشبه به اما حذف فالمشبه به اي
على تقدير اما ان يذكر التشبيه به اما ان يشبه به لا سد مشابهته قوية لما
على حد الله لا يحتمل الشبه وتيقنه كما في حسبت اوظننت بنا

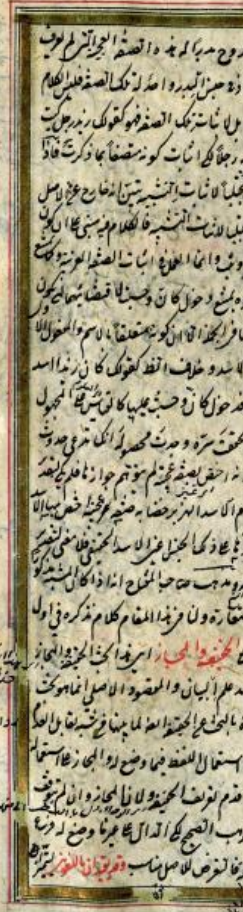

المجاز فانا عارف بالمعنى الحقيقي فانما هو لصحة اطلاق اللفظ عليه كما يؤيد
فلا يلزم ذلك فيما نحن فيه اطلاق الاسد على الرجل الشجاع فانه لا يوجد فيه الشجاعة والسباع
اطلق فانه يؤيد اللفظ عليه كما يوجد فيه المعنى الحقيقي فانه يوجد فيه اطلاق الصلوة
على الدعاء كما في قوله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم والمجاز اللغوي وغيره اي العقلي
وهو ما عين تأديته للمعنى المجازي كالنحوي والصرفي والكلامي وعرفك او
عرفة عام لا يعين فانه اما ان يجعل طلاق واصطلاح الكل او اصطلاح اللغة فقط
والكل باطل اما الاول فلانه يلزم فيه ان يكون الخاص خارجا عنه او داخلا فيه
واما المجاز فطلاق الاصطلاح الذي وقع به الخطاب فكان اللفظ مستعملا
فيما وضع له فيخرج ذلك الاصطلاح الكل فان هو اصطلاح اللغة فالمجاز
اللغوي واما الاصطلاح النحوي فغير والفقه عام وخاص كما سيجيء
للمتبع ان يرجع الى المجاز فيما ان لفظ اسد استعمل في الخطاب لمعنى الحيوان
السبع المخصوص لغة وفي الرجل الشجاع كمجاز الغباء وصلوة للدعاء
والدعاء يعبر او استعمل في الخطاب لمعنى الشرع لفظ الصلوة فهو الدعاء المخصوص
بكيفية مخصوصة والدعاء كمجاز او جعل اللفظ واحدا واستعمل في الخطاب في
النحوية اللفظ المخصوص بكيفية مخصوصة والحروف كمجاز او واما تركيبا
الاربعة والاثنان فانما نعرف العام بحيثية الاول مجازية الخ فاذكر
بلفظ المكرة مثال للطريق والمجاز وما ذكر بعد كل كرة على الموضع اشارة على
الغير المتبع والجاري المجاز ورسل لكمال العلاقة المصححة ان بعد بين الخ
المجاز يزيد المعنى الحقيقي والاستعارة فالاستعارة هي ما وضع اهو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كما سنة قول رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني كونه استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون اسما لمصدر صنع
منه الاستعارة ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه
مستعارا منه والمفهوم المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه
والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ

جعل الشيء بحيث لزم او تغير استعارة فاعرف ولا يكفي ذلك لعلم
لما قال لمشبه لانه يقتضي التخصيص ومنع الاشتراك والجزئي يقتضي العموم و
شاركه لما الافراد او لانه يقتضي العلم بوجه وصفة بين شبهه به لوضوح الاقتران
كالشمس فانه يفهم الاقتران بالجود وكذا ما دونه في المجل وبجامع الصفة
ولما قال في النهاية وضح بحيث لم يشبه تخص كالشمس في الجود وتبادل وجه المجمل
كانه موضوع للمجاز سواء كان كذلك كالرجل للمعنى المعروف على او آخر فرقه خاصل
اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان مستعارا او حقيقة ان دل كون عالم
متناولا للفرد المتعارف والمتعارف انفراد المتعارف وهو ضعيف بالمجاز
استعارة فيراد المتعارف بعبر استعارة لانه فيراد بوصف لم يكون استعارة كما
رايت اليوم حاتما وقرينتها امر فرقه الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد
لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما واجبة كما في قولك رايت
اسدا يرمي او كثيرا في امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله ولي لكم
العدى اللهى فاني اجتلبا اسرا سريعا فانع كشفل اقران مفعولا فيراد بالعدى
بكل من العدى الثلاثة بحيث قرينة على ان المراد بالاسر الاسر سيوف له لان يعلم
ان جواب اذا الشرطية يكون ويجاوزن الى المعنى فانه السيوف او معان
مرتبط بعضها ببعض بحيث لو فقد واحد منها قرينة كقوله ولي لكم
فيما اقول اذا اكثر كقوله امر قول البحتري واما عفاة ردى بالجود عاصفة
رثت وما رزمت الا بمنصلت اي نصل سيف اذا وصف
وجزء قول شكيلي في الحكمة اسير الكتب والباني قولها للفقيه والمفسر
تاج فخر صدر سيف يقيمها على اوسس الا قراض حتى كانها اسير انا عاطل الحسن الترصوه الجود
وعموم العطاء سبب اي يقيمها على الخاصة لانه الجوت فيملكم بها والمراد
بالرسوس الاقراض جميع الكثرة بقرينة المدح ولا يكون في ضمن جميع العدد الكثرة
استعارة للاخر الاستعارة التي سبب لان الممدوح كريم فيما صار عنده وبين
انه في نصل سيفه فقال على اوسس الاقراض ثم قال حتى تقدم العدد والكثرة

هو عمدة لان عامل فظهر في جميع ذلك انه اراد بالتسبب العامل هي اي التي لا
شمس باعتبار الظرفية وباعتبار الحاكم وباعتبار الباعثية والقيد
وباعتبار آخر غير ذلك فبهذا اعتبار التعويض يغير الاستعارة منه والاستعارة
فيعان لان اجتماعهما اجتماع الظرف والمظروف كما اجتماعهما في اوس كان
متناولا فاجتماعهما اجتماع الحال وذي الحال فقد تبين استعارة لا يجاز بحذف المجتبى وموصل
التي جاء للعناية التي هي لا تعدلا تعدى طريق يوصل الى المطلوب والاجتماع الله
عاملهما اجتماعهما بشيء واحد اولى من قولك المعاني المجموعة والمعاني المجتمعة
اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فقد تقدم في هذا الفصل ولا يكون الضلال
الميت بالضلال المذكور فاذن كما اجتماعهما اوسع كان سببا فاجتماعهما ولتتم
هذا الاستعارة التي كما اجتماع طرفيها في شيء واحد فقد جاء الطرفين في حالة واحدة
والمانع عطفه عما قبله كالاستعارة اسم المعدوم والموجود لهم في
المنع ارادة المنفية ذكرا لموجود كانه المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممنوع وكذلك استعارة الموجود للمعدوم وفقد ذلك
آثاره الجود التي ذكره وتقديم ذلك امر وكذلك استعارة اسم الميت
للجاهل والعاجز او الناقص قال لموته والجوهر هالكا اجتماعهما ممتنع
قال المعلم ثم الضدان اذا كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة احدهما
للاضعف اولى فكل شيء كان اقل علما وضعف قوة كان اولى باستعارة اسم العالم
اليه لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقوم في العقل
لانه كونه خاصة للحيوان لان العالم مختصة باعتبار الحركات الارادية منسوبة بالادراك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا بكان النقص في جهته بعيدا عن
الحيوة ونفرنا اي صدا وكذا امر يعب الانسان فكل من كان اكثر علما واوفر
كان اولى ان يسمى حيا هذا كله ما لا يخفى فاحتمال ان الضعيف بالعلم اولى
والضعف بهما العلم والجهل والقدرة والعجز وعلم بسيطة اسم صدها للاخر
المعدود اذا الاعلى اسم لهذا الضعيف على الآخر باعتبار معنى فاعل الشدة والضعف

او تبعيضية ما خراب ان التشبيه البليغ لا يكون فيه نحو سهام اللفظ
لفظا موجبة لان يكون استعارة بالكناية نحو المجور لانه اضافة النفس
تشبيه العداوة مثلا بالجارحة الخ بيه لم يصرح بغير المشبه وقد علم ذكر
ما يحصل المشبه به وهو لازم التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء
لصنع عادته مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني الجارحة الخ بقرينة لام التعليل صحيح الاستعارة
التبعية فكانه شبه تربص العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للمشارك في
العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والقرينة
وتبعتها اللام كما مر في نطقت لكمال عضاريط اللام حكم اللام الا سد حيث
استعيرت للمشبه العلية والى هذا ان قرائن التبعية امثال ذلك فيعاد على
علما لحرف فالاستعارة كلمة والحرف قرينة وهو اختار السكاكي اذا اعتبر
في نطقت لكمال تشبيها لحال المتكلم وكيونطقه قرينة والاستعارة
في مستقر عمر لحرف كما لعلة والظرفية وما شبه ذلك فالاستعارة تبعية و
حاز وضعا بمعنى قرينة الاستعارة التبعية الا تريني اي تعلم ما يستفاد منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق لتحقيق الاسناد الى الحال والمدلول
نحو جمع المحلى لاستغراق افراد مدخوله نحو جمع الامير الجند فان الجمع الا جا المجتبر
لا يتعلق ان المجيء والوجود نحو قول العباسي لم يغن وفاتهم مرة لا خرتهم
شاعت بالقدم الوادي تعريف العهد الذهني ما كان حاضرا في الذهن
ذكرا كقولك اشتريت فرسا فما ركبت الفرس او علما كقولك اشتريت فرسا
الى الاستة الفاطمة او ادراكا نحو ادخل السوق فتعرف السوق للعهد
القطع وزروا قدرة وسرورا بسببها فالمعلول اثنان اعني القدرة والسرور
على ان تعريفهم استعارة فقد يكون المعلولان يجب ان يصح كل منهما قرينة يكون
الجريتي واقرئي المدامع اما نطقت بالوجد الحزون تشوسا فان
بقاء

المعنى اقوى في العقل من اللفظ السامع والبيان وقيل عكسه استعارة او المجور نحو
عضوا عليكم الانامل فان ذكر العدو قرينة على ان نسبة استعارة او الى الجميع
اعز الحاقد والمعول او المجور نحو قرني حرب بني فلان عناق الكاس
بالبسوط طعنات واما تخييل السكاكي ذلك بقول الشاعر تفرق اي ربع
ربما من يحزن فحزنه اذا ري قوته الاحمال ليقاطا فيصح لان
المجور اعز من الاحمال منطق لسري لا يتقرى ما ذكره الله فيه قرينة
على ان سري استعارة لان السري في الحقيقة السير ليلا فليس بشيء لان المقصود
ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما قال ما ذكر فمنا على انه لا يجوز
ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قلت ذلك اذا امرته مثلا
شديد واما القرينة فالحروف فغير منضبط والاستعارة بالعنار آخر غير
اعتبار التعريفين والجامع هو اللفظ عنانا قيام لانها اما ان لم تقترن بشيء مما
يلائم المستعار منه كما قال مطلقة هي ما لم تقترن بصفة ولا توكيد اي تفريع علوم ملائم
المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد والمراد الصفة المعنوية بالشجاعة
الشجاعة حتى يحتاج الى ذكر النصر والا مجردة هي ما قرنت بما يلائم المستعار منكم
اي كقولي كثيرا جردا اي كثر لبعا استعار الجرد للعطاء لانه يصون صاحبه
صاحبه كما يصون الجرد ما يقيه عليه ثم وصفها بالكثرة فيه استعارة
للاستعارة والقرينة سبابا في الكلام اعني قولي جردا اذا صاحبا اي شاركا غانية
الصبا كما اضافه فحذف المضاف وقام المضاف اليه مقامه في اعراب الحال اي غنى لرسي
يقترع الكاعب اذا تبختر في مشيه وتعثر في ثيابه ان يسرع في مشيه فاذا
فاتها القرابس الجرد حيث لم تقبل فكما ان الاول ترشح وان كان ذلك لان
بالقرابس يستدام الامر اكما للمسيح غير عكس ذلك فيه الا ان فاتا شعارا لسنة الا
بجواب الكمية والغام تقبل طعنا بجردا لانه وان لا يلائم الا فاتا فهو موقوت لما يجيء
لفظ الملابس بيانا اذا الجرد والخز عما شرح البيان في عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يريد المتكلم ان يثبت للمشبه بالجرد في الصفة واضع اللغة ورثاء الجيد

المفرد للمشبه به التشبيه اشارة الى اتحاد الجامع بناء الاستعارة فيه على
المركب وحاصل الشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى
ثم نعني بالصورة المشبهة ما ينتزع من المتعدد المشبه فيطلق على الصورة
المشبهة للفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كالذي لزيد وهو
امرأة اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكالذي لمروان بن محمد وقد بلغه انه موطن نفسه على
الخلعة فاذا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاخلع نعلك منها شبه صورة تردد
قرابيا بصورة مرة وقيام لبعد بصورة اخرى فاستعير لفظ احدهما للاخر
رجلا وتارة للاخرى فتؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال بالمطابقة على الصورة
فركب وجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى بشرط وقوع احدهما
كائنا بعد الاخر والمجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه شبهه منتزع من متعدد كما سبق
والاستعارة لانه قد ذكر المشبه به وارید المشبه وقد ذكر انه الكلي كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا فيخص بقولنا على سبيل الاستعارة
والتمثيل اما ان يكون التشبيه اما تمثيلي او تشبيه تمثيل او هما معا يجوز ويوان
المجاز المركب كما يكون باستعارة قد يكون بغير استعارة وتحقق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها يجب التخصيص كذلك وضع المركبات
يجب التنوع مثلا هيئة التركيب في قولنا زيد قائم موضوعة للاخبار بالثبات
قيام المسند اليه فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين
المعنى الذي كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولنا
هو آتي مع المركب الجامد مصدرا اسم فاعل المركب موضوع للاخبار بانتفاء
شيء اخبارا بالتجدد والتجدد محقق في المجاز المركب باستعارة ونحوه عاد كرامي
عدو لي فمن الصواب وشرفني فاستحقاقي اي باستعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه لا استعارة الا على سبيل
مثلا والمراد اي ولكون المثل تمثيلا فمثلي استعارة على سبيل الاستعارة لا يغير

قوله اما ان يكون الخ اقتا ان الاستعارة تجري في المفرد والمركب والتمثيل لا يكون الا مركبا
قوله اراك اقتا ان الاستعارة تجري في المفرد والمركب والتمثيل لا يكون الا مركبا
قوله اراك اقتا ان الاستعارة تجري في المفرد والمركب والتمثيل لا يكون الا مركبا

---

٥ مثال لان الاستعارة يجب ان يكون فيها المشبه به مستعملا في المشبه
فلو تعرق لتعذر الى المثل لما كان لفظ المشبه به فيه فلا يكون استعارة فلا
يكون مثلا وتحقق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو في المشبهة
اخذ به عارية للمشبه فلو وقع في تعريف ما كان اللفظ الذي في المشبهة
فلا يكون عارية فلهذا لم يقع في المثل الا مركبا او مثنى او افرادا و
تثنية وجمعا بل اما ان يعرا الى مورد المثل مثلا او الى طلب مثل مشبه بمثل
ذلك بقولي لي ما تصيف ضيف الترن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد في
امرأة واما مانع من ضيف التي ما تصيف مع لفظ ضيف اللفظ على مثل
بل اخوذ من المثل والاشارة اليه والكون المثل ما فيه غرابة تستعير لفظ المثل
او الضدا والقصة اذا كان لها شان يجب ونوع غرابة كقولنا في مثل
الذي استوقد نارا اي عالم الجواب ان وكقوله والمثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله ومثل اخي الذي وعد المقتول ابن ملجم فصف عليكم العجب
قصة اخي العجيب فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية قد اختلف الآراء على اقوال فقيل اخبار الشيخ بان استعارة
بالكناية واستعارة بالتصريح في تحقيق المعنيين الذين يطلق عليهما
هذان اللفظان وحاصل ذلك يرجع الى قولين احدهما ما لهم من كلام القدماء
والاظهر ما ذهب اليه السكاكي وسجر بنا ذهابه الى آخر ما اورده المصنف وما
كان عمدة اورده المحققون من غير طريق تعريف المجاز اورد لها فصلا في
ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمهم الذي يطلق عليها في الجملة
قد يضمر التشبيه في النفس اي في عقل المتكلم ولا يصرح بشيء من اركانه
بل يدل عليه بما يخص المشبه به وهو الاستعارة بالكناية فان قلت
قد سبق في التقسيم ان ذكر المشبه به واجب لانه ان لم يذكر لم يعرف غرضا
باعتبار ذكر الاركان وذكرها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصرح ووجه
ان المراد غير الاستعارة بالكناية وهو بين على ان ذكر المشبه المقدر نفس
الشيء يجب المشبه به فيكون المشبه به في غير محله فيكون هو المشبه حسا او عقلا

معلم انها اي المجاز المركب الذي لفظ المستعمل فيه مفرداته بمعناه الاصلي وصل المصنف الى التمثيل على سبيل الاستعارة والتمثيل مطلقا بوجه اعتبار الجامع

المستعمل فيما وضع له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التنبيه بقوله تارة قرائن
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده الشارح كما هو عبارته فاحفظ ذلك
لانه قال واذا ذكرت هذا القيد لم يخرج به غير الاستعارة فتى الاستعارة
بعد الكل مستعمل فيما وضع له لما صح التعريف والا لم تكن حقيقة بل مجازا لانو
باللفظ المستعار موضوع لما استعمل فيه عرف فان قلت لو قال في التعريف
ان قولك علي اصح التعاريف متعلق بقوله استعمال فيما وضع له لا بقوله لغير
ما وضع الاستعارة وليس الصحيح كذلك فان الاخير انما يكون تعريفا
لغويا ام عقليا لانه كونه تعريفا مستعمل فيما وضع له باق والتعريف لكل منهما
فيما وضع له اما بالحقيقي او الوضع المحقق فهو ليس اصح التعاريف والا
فكيف يخرج بقولنا غير ما وضع له على قولك ان يتعلق بقوله لغير ما وضع
الاستعارة فيركب كون الكلام غلطا وقوله في الكلام الغير المشهور الكلام المستعمل
في غير ما هو موضوع له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة مع
قرينة مانعة عن ارادة معناه في ذلك النوع والا في قوله بالتعليق
بالغير واللام في الغير للعهد الى المستعمل فيه في المعنى الذي هو المعنى
له في اللغة اذا لم يعين الشارع او المتكلم غيره بالنسبة الى نوع حقيقي كما لو
خص لو كان نوع حقيقة بكون الكلام مستعملا في غير معناه اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا فليس ولما كان بناء التعريف على ما هو
اصطلاح به المخاطب مع انه واضح وادخل في المقصود اذ المهم
مقامه فقال في غير ما وضع له بالتحقيق اصطلاح به اي المخاطب في قوله
غير ما اراد به اي اراده معناه في ذلك الاصطلاح واتى بالكاف في قوله كالتحقيق
اي في قيد الوضع في غير ما وضع له بقوله بالتحقيق ليخرج بقولنا فتعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي مما مر انها مستعمل فيما وضع له
بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل في تعريف المجاز اذ
لا الصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضع له بهذا واضح لكن عبارته

هذا المقام غلطة لانه قال وقولنا بالتحقيق احتراز عما ذكر انه لا يخرج الاستعارة
وبهذا فاسد لانا احتراز غير خروج الاستعارة لانا نفي عدم خروجها فاحفظ
لئلا يكون لنا زيادة مشقة فوق ما كنا نعلم ولكن ان يقال ان قولنا الاستعمال في غير
ما لنسبة الى نوع حقيقة احتراز عما اذا لم تكن له حقيقة بل مجاز أو
له لا بالنسبة الى نوع حقيقة كما يستعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في
فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
وصاحب العرف لفظ الدابة لحمار مجازا او بهذا القيد فرد الفاسد لان
مثل ذلك مجاز فلم يصح الاحتراز عنه فلابد هنا من حذف مضاف اي
احتراز عن خروج ما اذا اتى او نحو ذلك وقوله كما ذكره السكاكي
بل الوضع وما شابهه اذا على ما تناول الوضع تعيينا لانه تعيين قد يكون
بتعيين اللفظ بازاء المعنى نفسه وقال قولنا متعلقا احتراز عما المجاز المعين بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع بتعيين بازاء انما
هو بواسطة القرينة كما عرفته الى بعيد ذلك الوضع تعيينا لم يعلم
ان وضع وضعه لغرض المجاز المعين القسم الاخير وارد زيادة الا يضاح
لانهم لم يريدوا بذلك ان قولنا بتحقيق احتراز عما ذكر انه لا يخرج
وجب ما لا يلزم ان الوضع عند الاطلاق لمعناه الوضعي يتبع بالبال
المعين بقولنا بتحقيق انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان
تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى نفسه بحيث لا يدعا ولا يقبل القرينة انما
هو لتعيين له لا له فلا يخرج كما في المشكل فاندفع ما قيل انا نراد الآن
فتعيين مشارك عن مشارك ونفي الشيء انما هو نفي المشارك لغير المراد
اعني غير المتعارف لا نفي الاسد مطلقا والا لاستلزم الادعاء المذكور هذا
يكون استعارة وهو لا يجري على ذلك الكلام وقوله كما ذكره بالتحقيق
به اصطلاح به المخاطب او ما يؤدي معناه كما لا يخفى وقوله على الوجه الذي
لفظ الصلوة اذا استعمل المخاطب بمعرفا الشرع في الدعاء مجازا فكذا لفظ

والاول فقط انه لا مانع ولي هذا النوع فرا المجاز لانه يستعمل في معناه الاصلي
والثاني فقط انه توقيف الشكاكية واما التعميم المجاز الي هذا النوع وغيره
فمنتفي ان يبقى عليها كما في المستثنى متصل و منقطع فلا توقيف للشكاكية ههنا
رأي يتعرفه به والله اعلم الكتابية اللغة مصدر قولك كتبت كذا كتبا
او كتبة اذا ثبت المشترك به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما
المصدر الذي هو فعل المتكلم عبر عنه كراهة الازم وارادة الملزوم مع جواز
ارادة الازم الخ فالملفظ بكسر الميم وفتح الفاء واضع تحت اللفظ هو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكاتب بلفظ ارتبه الازم مجازا مع جواز ارادته
اي ارادة ذلك المشترك لازمه كلفظ طويل النجاد وانما قلنا كذا كالف
المجاز على هذا ارادة المعنى الحقيقي بلفظ مجازا ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجتمع فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولك رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلا تنافي ههنا
المجاز اذا شاء الملزوم وشاء الازم وهذا معنى قولهم ان المجاز مستلزم قرينة
معاندة للارادة الحقيقة وملزوم معاند لتلك القرينة والازم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا نجث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وحينئذ
يشكل قولهم المانع ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة لان منع قولك فلان
طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع طول قامته وهذا هو الحق لانه الكثير
كثيرا ما يخلو مراد المقر الحقيقي والكناية جائزة لقطع بعضهم قولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد فقط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل و
ان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر في المفتاح تصريح بان المراد في
الكناية هو المعنى المراد لازمه حيث قال المراد بالمعنى المستعمل فيه اما معنا
وحده او غير معنا وحده او معنا وغير معنا والاول كالحقيقة والثا

المجاز والثالث الكناية والحقيقة الكنا بقسميها كما كونها حقيقة وقوله
فيه المصرح وعدم المصرح وبهذا القيد قول المصنف ولا اشتباه الخ
فرجحته ارادة المصرح ارادة لازمه ولم يكن ينبغي ان يقيد بالمصرح الي ارادة اللازم
اصل وارادة المتبوع كما نهم في قولهم جاز بدمع عمرو ولده اي جاء
فلان مع الامير وقولهم جاء الامر منه هو الموصل من كلامي المصنف
قوله في جواز ارادة المعنى جمعه جواز ارادة المعنى لفرد منه ما سبق في التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز فيه الوجه الي في جمعه
ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما عني باللفظ وهو لازم الموصوف لا ولازم الموصوف الموصوف
لا وفيه فرق السكاكي وعجزه هذا الكناية والمجاز اي الاشتمال فيها
اي في الكناية بين الازم الي الملزوم كالاشتمال في طول النجاد الذي
هو لازم لطول القامة اليه وقف اي في المجاز بين الملزوم الي الازم كالاشتمال
في الغيث الذي هو ملزوم للشجاع الي الشجاع وورد هذا الفرق بان
الازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الا الملزوم فيه انه لازم مجازي
اعم من الملزوم ولا دلالة لها من بل انما يكون ذلك كالعدد زيادا معا
وتسامحا فيما قال فصيل يجوز ان يدل عليهم بواسطة المقام القرينة فتلخص ذلك
اعم ولو سلم فلكل المجاز اليه كذلك وح اي واكان الازم ملزوما
يجوز الاشتمال من الملزوم الي الازم كانه المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
انما عرف بان الازم عالم كل ملزوم ما شع الاشتمال منه لانه قال بسبب
الكناية عما الاشتمال من الازم الي الملزوم وهذا موقف محل ساواة
الازم للملزوم وح كونان شارتين مصير الاشتمال من الازم الي الملزوم
ح بمنزلة الاشتمال في الملزوم الي الازم فان قيل اراده الي الملزوم
ليس الغير فرق خواص الكناية دون المجاز اذ شرط فيه ذلك لام
ذلك وما الدليل عليه قلنا الجواب ان مراده بالازم ما يكون في وجوده

سبيل التشبيه كطول النجاد الخ مع طول الفارسة ولهذا اجتزوا بكون اللازم
اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية انما تذكر في المقام الذي هو مظنة
ورود الجهل وانما يهتم بما هو مشتبه ومردود والمجاز بالعكس وفيه نظر لان
المجاز قد يكون في الشهرة كاستعمال الغيث في المطر والاسد في السبع الخ
وهي اي الكناية فلا تنافي الاطالة اي لغة الاولياء اي شائعة كونه
عبارة عن الكناية بمعنى الاعم الشامل للتعريض والتلويح والرمز والايماء
الاولى ما ليس بواحد وهو ان يشتق صفة من الصفة اختصاص موصوف
بمعنى عارض فذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذكر الموصوف كقولهم
الضارب الكامل اسقط مخدوم والطاعن الجحجاح الاصقع المخدوم اتباع والضيف
الحمد ومجامع الاضياف معروفة كناية عن الكلب وهنا ما هو محسوس بعين
وهو ان تذكر صفة متقدم الى لازم آخر واخر متصير جملتها مختصة بموصوف
هيئة مركبة يدرك بالبصر كقولهم فلان كثير رماد القدر او الايوان اي مستوي
الفارسة عريض القفا عاري الجزء ولبس في اخاصة مركبة وشرطها اي وشرط بناء الكناس
الاختصاص الاخير فيحصل الانتقال من العام الى الخاص ومن الملزوم الى
اللازم اي من الاول الى الثاني وهو الاخير فرتبة واحدة اي واسطة ما
فيه نظر والعدد في هذا لغو اذ الكناية ثلاثة اعني ما هي محسوسة بعيدة وقال السعد
والمعنى الاعم ما كان الانتقال فيه بواسطة او بوسائط والبعيدة ما يكون الانتقال فيها بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي مخ
واحد والتي هي مجموع مغاكلها خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
فيها حتى يستوي الفارسة عريض القفا الى ثالث هو الجبان فالموصوف
بالجبن ههنا باعتبار آخر وهو بهذا الواسطة لبعدها واستغنائها عن
ضم لازم الى آخر وتلويح ههنا ولكنه اتم وابرز الاخصاص والبعد
كذلك ذكر ابو هلال الكناية المطلوب بها صفة في الصفة كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة وكذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فالاول كالانتقال
من الكناية الى المطلوب بواسطة فرتبة والثاني كذلك بواسطتين فرتبتان والصحيح تحصيل الانتقال

منها ليصح قولهم كناية عن طويل القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى
الفرق بين الكناية بمعنى طويل النجاد وبين طويل النجاد فقال
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التعريض وقرائن تقتضي بانتفاء الصفة المطلوبة
الى الموصوف مذكورة او حالية او مركوزة في العقول بيد طويل النجاد وهند طويل النجاد
والزيدان طويل النجاد اما والزيدون طويل النجاد وهند طويل النجاد والزيدان
لكونها مسندة الى الضمير والزيدون طوال النجاد لتوحيد وتثنية وجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع
انها للمتبوع عارية عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على السبب في
اللفظ جرا او رفعا او نصبا او تذكيرا او تانيثا او افرادا او تثنية او جمعا كانت
هذه الصفة المذكورة كقولنا زيد حسن الوجه عاري العضد حسن الجيد والنساء
غرثى كقولنا زيد ابيض اللبة اي ناصع وكثير الاخوان اي مستقبلهم كقولنا كثير
الحمرة واسود ذفارة فاحش بيع وما لا عاهة فيه كقولنا بيع هند فارة القفا
فان قيل اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم رفعت اثنانكان به مشتبهة
بالفعل وهلا كانت نصبا كما ان قولنا حسي بفتح الحاء والحسي بضم
الحظ الاسود في الجلد ونحو ذلك مما سيجيء على ما اشار اليه في كراهة الظرف
جعل شبيها بالاسم فارة مشتبهة بالمشبهة في اللفظ والتثنية والجمع للمضاف
اليه واخبار الضمير العائد الى السبب انما هو لجريانه على ما هو له دائما في الغنى وهو اشباع
خلوا الصفة عن معمول مرفوع بها او نصبة عطف عليها والصحيح خلافه لان
بقاء الانتقال منها حينئذ وان احتمل رؤيته كقولهم كناية عن لا يجد على الصفة
فان قوله على القفا وبعظم الرأس انما افراد ما يستدل به على ما هو اخفى
منه على عادتهم فيها يجب الاعتناء به كذا في الانتقال منه الى الملزوم نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس بمتصل منه الى امر آخر وفرق ذكر الى المعطوف انما

انه بشرع جناح فيه شخصا آخر شيئا فشيئا الصفة التي سبق لها الكلام فيكون قابله

قوله اي قول ابا لثقب لا جل عندك شديد بياض والاصل عليه فيكون التقدير لم استعد الحال اذ اردت بالحال الحال فكانه قال شرع في نفسه شخصا آخر شيئا فشيئا عند مجيء الحال والحال وسلك قول الغير ووقع هو بزيادة الباء تركيب تركيبا وهل تتفق هذا آخرا حرف وسمه اي المعنوي لما انها المعول لان المردود لا يكون محتاجا وفي بعض الروايات الى المردود فيكون نعتا لها مردودة مطلقا لان جزء الكلام خرج مخرج الحال وجاء بها الصدق كما سبق لقول حسان واذا الشمط شاب المرء اظهر منه الجاهلية حال الجاهلي كيف وان شمطت فان الشمط شيب فاذا الشدة متحققا وعلى فرض انها جزء مطلقا على الفضل متعلقا عليها لان حسن الشواكه به وجزء الكلام ما وقع قيدا لهذا الشدة كما ان جزء حسان في قوله ان الجبابة القرشية بعدي وسبيها فجعلن كل مجرة دما جاء مستوضح القلما غير الجبابة والاسباء وذكر وقت الصبوة وهو وقت شبابه والمعنى وقائل يقول ان دون نيلين وبعض او نحو ذلك لان مسافة ما بينها وبين سحوله وبينها مردودة فالمعنى انا رأي شمر الما له مطلقا والي نشبها بنيل الجزائر في الفرد وده والمذام الجليل وجرير قال الما له الذي يرتجي ويوصف جوده في الشدة او الضيق جدا مسؤول نوال مستحلا او مستجيرا او غامرا في ذلك لما يتقين انه اي ذلك الوصف غير شائه فيه اي في الشدة والضيق مذكرا لصبره ما جاء جوده الى احد الامرين متحضر الما له والنبلغ الاغراق والقول الثاني هو الذي ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول الامرئ القيس مرشا له بانه يكون في واني اكثر العدد وفعادي سعداني الصحاح العداء بالكسر المواثاة جرى الصبي يصرع احدهما صاحبه الزاد ما تحوفي واحد يتزود به والجمع اعداد يقول الحارث بن حلزة لعمرو بن هند ونحن غداة اوقد في خزاز رفعنا بالسديف والرئال فلم يستووا جزرا ولكن كان اسرعنا رواحا وابكرنا غداة الصبوح وبالتبكير الاشارة الى ما كانا تباريا فيه من نحر الجزر ومعنى الصبوح ما شرب في الصباح اي لم نعرف فلم نحسن ان نعد الى ان بلغ الوحش مدى ثورا وبقره وحشية مضمارا واحد ولم نعرف بعد ذلك عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقولهم

حاجزا ما دام فيها وستشبعه الكرة حيث الاداوي اي اداوي اخاه بالكي اي جانب الاداوي هو سبيل الكراهة والعطاء اثره وبناء الكي على السبع عادة وجعا اي النبع والاغراق مقولان والا اي وان لم يكن كذلك فغلوا ولا عادة الاشباع له كمر ممكنا عادة ومنعا عقلا فقلوا قلوا اي قول الملوك واخت ابن الشرك حتى الضيف لكن النطف التي لم تكن ذوي اي كخاء مرد المدوح النطف الغير المخلوقة وبناء منع وعاده والقبول انه اي محل الفلو اضاف بنا ما ادخل عليها يقربه الى الصحة كقولك الكاذبي قولي كاذبا زيدا قولوا لم تكونوا مشاة بعجاز كن واوا واوا والا واو وراء واو كان اشجع الرجال وهنا تقرير حاصله الخيل اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجيش اي عقدت سنابك الجياد فوق رؤسها عثيرا اي غبارا لو مشى ملك الجياد مشت عليه اي على ذلك العثير لاكتحل اي الملك الجياد العثير المرتفع في سمائها الخيل جياد جمع فوق وسماء شرا كما تقاتحت صار راضا لكم ان يشبه عليها ملك الجياد وبناء جمع عطاء عارة لكم خيل حسن وقد اجتمعا اي اداوي يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن التحجيل قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل كل ان يجر الشيب الصبح وخدت بادبار في الهيجا جبانا اي نوع في مجالي الشباب كما بات لا تزول عن مكانها وان اخان عنبر قد سدت بادبار الى الشب ليطول سهر بنو ذلك الليل وعدم انبطاء قبانا والقبانا وبناء الرفع عطاء وجاء لكم تحجيل حسن ولفظ تحجيل ما يقربه الى الصحة وسماء اخرج مخرج النزل والنحل كقوله انكر لا يبس ان نوعت على الشرب عذابا ان ذا بين العجب وسمه اي المعنوي انه ذهب الكلابي وهو ابراد حجة للمطلوب بما طريقة اهل الكلام وهو ان نكون بعد تسليم المقدمات مستلزم للمطلوب لكن لو كان فيها كذبة لا الاسد لصدقنا والملازمة وهو فاد السموات والارض على الاراد خرجوها

عما انتظم الذي هما عليه فكذا الملزوم هو لعدد الآلهة المتن بالآية
رة على الجاحظ حث زعم ان المراد الكلامي ليس بقرآن وكانه
اراد جنك ما يكون برهانا وهو الذي المؤلف هنا لعدم التفطن الفقيه الذي
لا يحمل الشق لوجه ما ولعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
في المشهور وقوله اي قول الذي يغير في قصده لعذر فهنا الى العناد الى التمرد
وقد كان مع آل جحش ان هم فكر العناد في ذلك الكريم حلفت ولم اقل تملك بيتا
هزار برب الاتان و بعقد واراد بها الشك وليس مراد الله مراد المطلب اي هو
اعظم المطلب فالحلف بغير الله لا حلف بين كنت قد بلغت عني جنابه
لمبلغك الواشي اغش وقيل اغشى واكذب واللام زائدة كما في
موطئة للقوة فهو لمبلغك جواب القسم والكتبي كنت امرأ من جانب في الارض
ابرة ذكما بي يضرب واراد به الشام مستراد اي موضع تراود وتطلب الرزق
ومنتجع في راد الكلأ وارتاده ومذهب بوك اي ذهب ذكما يذهب بوك
واخوان اذا بدد جمعهم اكفرة اعوا لهم واقرب كمغلك اي كمغلول
لا فراعوا لهم مقرانهم رفع المتر زعنهم كما تفعل انت قوم اراك
اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم تزدهم الا كفرا وبطرا اذ بطروا
عيرك لا تلمني ولا تعتبني على
مع آل حشة وقد احسنا الى كما لا تلوم فوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
انا مدح او لك لا تجد ذنبا كذلك مدحي ايك احسن الي وذه الجحاصة
الذي الذي يسره الشماتة فيا ويكبره الى صورة قاس سمتا شيا بابيك
لو كان يدعى آل حشة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك الفة ذنبا لكن الامر
باطل فكذا الملزوم وما ورد على صوره اليس الا اقتراحا فوزنه وهو
الذي سبدا الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي لا عاده اهون من البدا سهل عليه
في البدا وكل ما هو اهون منوا وخفيف الامكان فالاعاده اخف في الامكان
وقوله فكانه فلما اخل قال لا اجب لا فيلزم اي الفرآن وربما ليس آية قال لعلهم
ليس برآن ومنه اي مجموعي حسن التعليل هو ان يدعي لوصف علة مناسبة

باعتبار لطيفة يتخيل اي بان ينظر بعين الشعر على لطف وقد لا يكون هو الواقع
لما ان اصل الامر قد يتعرى عنه لانه لا يكون ما اعتبر عليه لهذا الوصف علة في الواقع
والا لما كان مجال محسنا الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان خطأ
لدفع ضرر هم وهذا يظهر فيما هو موهوم في ذهنه الوصف غير ممنوع لان
الاعتبار لا يكون الا عن حس او عقل اذ ليس هو انما سمع ارباب المعقول
يستعملون الاعتباري مقابل الحسي ولو كان اللام كما توهم لوجب ان يكسر
جمع اعتبارات للفعل غير مطابق للواقع وهو ابغض ارباب الصنعة الى الشعر
لما علم انه انما يقصد بيان علتها او غرابته اريد انها بينة والا ولا ان
لا يظهر لما ظهر العادة وان كانت للبليغ الواقع على كوته اي قول الطلب
لم تملك اي لم تربح به مالك اي عطاء كما في الصحاح اي ما يملك
ليس بمالك والتوثة عليها فصيب الرضا اي فالمنصوب على الحال جوزوا
الحمل فيه على المعرفة على الشبه بصفة ما له لا لنظير لها عند فرار العادة وقد علله
بانه عرق حاليا الحادثة بسبب عطاء الممدوح او لظهورها اي لملك الصفة
على غير العلة المذكورة اذ لو كانت عليها ما ذكر وه لكان المذكور علة
حقيقة فلا يكون من حسن التعليل كوته اي قول ايا الطيب بفرقا عادي ولكن
يتخيل انها خلاف ما ترجوه الاعداء فان تمثل الاعداء اي قول الممدوح اعداءه
انما يكون في العادة لدفع ضررهم حتى يتصفوا بهم فلكم في مناز عتهم لا جاذ كرهم
ان طبعه الكرم قد غلب عليه ومحبة الصفح جاد الراجر بغضة على قلب
اعاده لما علم انه لا عذا الحرب عدت الارباب ترجوان يتبع عليها الرفق
في قتالهم وذا لبالغة وصفه بالجود ينتفي بالمبالغة وصفه بالشجاعة
وجه تخييل ير شا بها الشجاعة حتى لذلك للحيوانات الجوارح الارباب وغيرها
فاذا عدا للحرب رجت الارباب لنيل نوالة لحوم اعدائه ويتفيح ايضا
مدحا بانه يلبس لحم ثوب فراقتل طاعة للخلق ريثما يلبس قوته الخصب
متصفة بزيادة الافراط ويتفيح ايضا قصور اعدائه عن وفرط امنهم

الا فاقا منصوب
لزوال بدل

الشيخ الشريف
عبد الله العلوي

ارضا عن الحق
من ارباب

وانه لا يخرج الى فهمهم وسمعهم وان ابي الصفة الجزاء له التبر
اربدا اثباتها الحاكمة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا وسبا حسنت بي اساءة
تخلي جميع الناس عني اي عداني ابا كل انسان ابي الفضل عني سوا الغوث فان اسيء
اساءة الوافي حكم كمثل ما حاكمة الشاعر الناس قد حكمت ان سيئين ان سيل اساءة
الوافر وان كانت حكم عتبة اخر عجب اني اسيء اساءة الوافي ان
جوازه اي جواز الشاعر نسبة اي الوافي يجني اساءة اخر ان اساءة الوافي ان
مزاولة الوافي اساءة حسن ترك البكاء خوفا من الشماتة او غيرها عطف على الحاكمة كقوله
هذا البيت للمتنبي وقد وجدنا فارسيا يقول هذا البيت فقال لو كنت شاعرا
عندنا لاتيت عليه قصيدة تشتمل على مائتي بيت من الهجاء فقيل له ولم
ذلك قال لان هذا البيت يحتمل مائتي وجه من الهجاء
فيكون هجاء لكل واحد منهم على حدة
الفضة بالحكم مثل الذهب
والقمر الربيع مثله عليه
السلام عرة

شمع جرشاخر

كان في الضرب الاول واذا جعل الاستشاق دليلا على الحكم الذي هو المدح
كان في الضرب الرابع فيصح المثل قلت لا يخرج عن الكلية لان الضرب الرابع وان كان
لوصف علم نسبة ابتدا على سبيل الفرض لكن الوصف المعلوم بوجه ما في نفس
العقل يأبى عن ذلك والكذب يأبى عنه الكلام المجمل فحسن العقل لان فيه
ادعاء واحراز اما الكلام فلانه قوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر وهو الابيض يسح اي يمطر الغرة الغرة بياض في جبهة الفرس
فاغرة اراد فاغرا فاها بالهمزة فحففها اي فاتحة فاها الفاغرة والمضرحة
تختلفان لان في الاول الذم فقط وهو ربما يشتق ذم الصاحبها
الى المزن حر جاد او هو جامع يعني ساق المزن الماء و
جاد المجود وهو المطر العظيم القطر والجامع السائل فعلى هذا يكون
الكلام نزول المطر السيء بانه يعيب جميع الملك الرديء فيكون
عليها وهذا البيت شبيه الى قول محمد بن حميد طعان طال عليها الامد
درسا فلا علم ولا نقد لبسا البلى فما تبدا وعبد الله الاجنبي شاعر اخر
وقال بعض النقاد وفي هذا البيت نظر فقالوا اراد ما يجب لنفسه ولا ادري
ما هذا السبر فيه وجه هذا الشعر انه فضله بالملائمة لمطلع القصيدة وهو
قوله الا اقف صدري في عزا لي طالع عتبة ساقني الدهر البلاقع
وفي بعض النسخ في الديوان ان الذي يستحيل قوله كان الا الذي الغر وعلى هذا
فالتضريح بخلافه بل ابراز البلاغ فكان نفس الاتمام هو الجيد الذي فقده
السيد فرمك الدهر ما يسوء اي المعنوي المزعج وهو اني عنف تعلق
حكم لعدا بانها اي شاتمة وذلك الحكم يستحق اجره على وجه يسوء المشرع والمنهب
احراز اي فوز غلام زيد راكب والبوه راحل كقوله اي قول الكلب
في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي
الكلب الكلب مع اللام شبه جنون يحدث للانسان فحمل الكلب الكلب
وهو الذي يكلب بكل المحموم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعقل
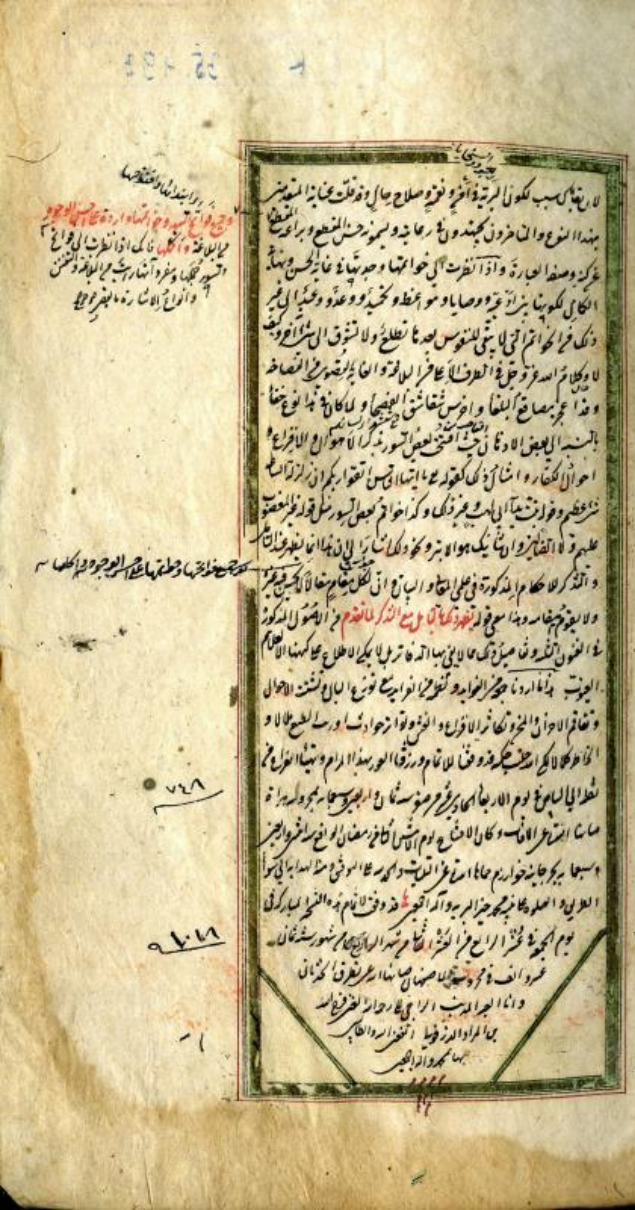
كلمة منصوا لحروف كقول الحريري تفتيشي تجنبني تحتي تجنن تنوين عت
بخترو مثل التمشي وهو مشية الموصل كقول الوطواط واذكر كان زرت
دار دود فتراه وزرا وثوثوا وثل الجفاء وهو الرسالة والقصة
التي هو فاعدي كلمتها منقوطة اجمالا وحروف الفارسي هو منقوط كقول
الحريري الكرم منك عادة حتى سعود كي يزين الي خواتم الرسالة ومثل الرقطاء
وهو الي عدد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوط ومثل الخوف
وهو ان يكلف الكاتب والشاعر فيما يرسل او خطبة او قصيدة او لا يهمل
فيها بعض حروف المعجم اما مالا بد منه كالتخيير فقط مثل الزمخشري وهو ان يتعلق
الكلمة الصدر او العجز او الفقرة بعض مغاير لبعض الحروف كقوله لا حتى الهوى
مثل ما اوتاه رسل الله علم وكقول زهير هو غير مرتبق ومن لا يتعلق على علاته هرما يلق
السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديل وليس بسباو لا عداد وهو اتباع اسماء
معدودة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو ان يعقب موصوف بصفات
متواليه واما لعدم الفايدة فذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل اسماء بعض
الناس خزيمة بن الاصبغ وهو ان يرتبها كما هي حقها لا لافتقاد بكلام تميم المراد
وليس منه فانه داخل في الاطناب مثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورده في المختصر او لكونه شاملا لما يخلط مثل سماء حسن السياق وهو وصف
المعنى واحدا او في النفي فقط وقد يجمع الايجاز وقد يجمع الاطناب ومنع السكاكي
ابقاء الغرض لا يضر بذكره للاستدلال على انه خارج عدم دخوله فيما سبق مثل قوله
في الرقاشيات الشعر وما تحصل بهما ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء
اعلم ان ضم الفن الثالث بذكر في الابتداء وعقد لما خارج لكن خارجه عن القول
السكاكي فلا يرد عليه ما قيل ان قوله فيما سبق في الترفيات الشعر وما تحصل بهما في البرقوقيات
مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاقي لما ذكر تخالف الغرض العام كالوصف والتشبيه والتمثيل
والاستعارة والكناية وكذلك الاطناب والايجاز والمساواة والقلب والتتميم
والتكميل والتوشيح والترصيع والتسهيم والتوشيع والتجريد والالتفات
والاعتراض والتذييل والاستتباع والاشارة والارداف والتمثيل والتورية
والاستخدام والجمع والتفريق والتقسيم والجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم
والتفريق مع التقسيم والمذهب الكلامي والمذهب الكلامي المخترع والمذهب الكلامي
المجاز والحقيقة والكناية والتعريض والارداف والتمثيل والتورية والاستخدام
والجمع والتفريق والتقسيم والجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم والتفريق مع التقسيم
والمذهب الكلامي والمذهب الكلامي المخترع والمذهب الكلامي المجاز والحقيقة
والكناية والتعريض والارداف والتمثيل والتورية والاستخدام والجمع والتفريق
والتقسيم والجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم والتفريق مع التقسيم والمذهب
الكلامي والمذهب الكلامي المخترع والمذهب الكلامي المجاز والحقيقة والكناية
والتعريض والارداف والتمثيل والتورية والاستخدام والجمع والتفريق والتقسيم
والجمع مع التفريق والجمع مع التقسيم والتفريق مع التقسيم والمذهب الكلامي
والمذهب الكلامي المخترع والمذهب الكلامي المجاز والحقيقة والكناية والتعريض
والارداف والتمثيل والتورية والاستخدام والجمع والتفريق والتقسيم والجمع
مع التفريق والجمع مع التقسيم والتفريق مع التقسيم والمذهب الكلامي والمذهب
الكلامي المخترع والمذهب الكلامي المجاز والحقيقة والكناية والتعريض والارداف
والتمثيل والتورية والاستخدام والجمع والتفريق والتقسيم والجمع مع التفريق
والجمع مع التقسيم والتفريق مع التقسيم والمذهب الكلامي والمذهب الكلامي